



اللجنة العربية لحقوق الإنسان
ARAB COMMISSION FOR HUMAN RIGHTS
COMMISSION ARABE DES DROITS HUMAINS
مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية



Damascus Center for Theoretical and Civil Rights Studies



بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي

تقرير

النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)



إعداد وتحرير: ناصر الغزالي

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

فريق العمل

من أعضاء مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية
عطار د حيدر، جاك جراح، شادي أبو كرم، مريم حداد
ومن أعضاء حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي
صهيب رزوق، أحمد المحاميد، مصطفى كرمان، محمد مكاي
وعضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان في الأردن فداء سلطان
مشاركين: رغد مخلوف، مناف عزام، غيداء العودات، جلال نوفل

www.dctcrs.org ; www.achr.nu
naser al-ghazali dctcrs@gmail.com ; 0046735066359 ; 004619251237

حقوق الطبع والنشر والانتداب محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية
واللجنة العربية لحقوق الإنسان

الفهرس

الجزء الأول

1- النازحون السوريون .. متاهة في الرمال

- مقدمة التقرير
- النازحون السوريون: واقع مرير
- النازحون وقانون حقوق الانسان
- النازحون منتشون في أغلب المدن السورية
- مرهل متعددة مرت بها عملية الاغاثة
- تأثير الواقع الصحي في سورية
- النازحون وضع يحتاج إلى تحريك كافة الطاقات
- الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الكاملة لحماية وتأمين هؤلاء النازحين
- استبيان خاص بالنازحين السوريين في الداخل رقم
- نتائج
- توصيات

2- اللاجئون السوريون .. الهرب من الموت والوقوع في المصيدة

- اللاجئون وحقوق الإنسان
- مفهوم الدولة المضيفة

● اللاجئون في لبنان

- تجمعات زارها فريق العمل في لبنان
- عائلات تزرع تحت الضائقة الإغاثية وهموم قدوم الشتاء.
- الوضع الاغاثي
- الوضع التعليمي
- الوضع الصحي

● اللاجئين السوريين في الأردن

- طريق الهرب محفوف بالمخاطر والعذاب
- أهم تجمعات اللاجئين السوريين
- تصريحات متضاربة وقرارات غير متوازنة بشأن اللاجئين
- المؤسسات والجمعيات الأردنية .. دور ريادي في تقديم الدعم للاجئين
- الهيئات المختصة بالعمل الإغاثي:
- مشاهدات في مخيم الزعتري من قبل فريق العمل

● اللاجئين السوريين في تركيا

- مخيمات اللاجئين
- ملخص مشاهدات فريق العمل
- الشرائح الاجتماعية
- على الصعيد الإغاثي
- على الصعيد الصحي
- على الصعيد التعليمي
- على الصعيد القانوني

● اللاجئين السوريين في العراق

● اللاجئين السوريين في مصر

● حياة اللاجئين السوريين

● أطفال النازحين واللاجئين السوريين ... بين مطرقة العنف والفقر وسندان الاضطهاد

● اللاجئين السوريين ... يجابهن العاصفة

● أثر العقوبات الاقتصادية على النازحين السوريين

● استبيان حول وضع اللاجئين السوريين الإغاثي والصحي والتعليمي والقانوني وتجاوب المنظمات

● والجمعيات المحلية والدولية في كل من لبنان والأردن وتركيا

● نتائج التقرير

● التوصيات

● الخاتمة

ملاحظات أولية:

- نفذ التقرير مابين 2012/8/10 و 2012/9/30
- التقرير يمثل الجزء الأول الذي يتعلق بالشأن الأغاثي والصحي والتعليمي إضافة لدور المنظمات والجمعيات المحلية والدولية.
- الجزء الثاني من التقرير يتعلق بالشأن السياسي والاجتماعي والطائفي.
- قدمت اللجنة العربية لحقوق الإنسان مساعدة مالية لتنفيذ التقرير وقدرها 5000 آلاف دولار أمريكي شملت بطاقة الطائرة والإقامة لرئيس الفريق .
- كافة أعضاء الفريق شاركوا في التقرير بصفة متطوعين إضافة إلى مصاريفهم الشخصية والنقل.
- تكون فريق العمل من قسمين الأول تولى هذا الجزء الأول من التقرير والمدونه أسمائهم في أول التقرير والثاني تولى أعضاء مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية إنجازة بالكامل.
- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية وللجنة العربية لحقوق الإنسان يتقدمون بالشكر إلى أعضاء حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي لدورها الكبير في إنجاز هذا التقرير .
- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية وللجنة العربية لحقوق الإنسان يتقدمون بالشكر إلى كافة المشاركين الآخرين في إنجاز هذا العمل.
- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية وللجنة العربية لحقوق الإنسان يتقدمون بالشكر إلى الجنود المجهولين داخل سورية الذين قاموا بجهد كبير لإتجاز الاستبيانات والذين طلبوا عدم تسجيل أسمائهم.
- تعرض فريق العمل للملاحقة والمتابعة داخل سورية من قبل السلطات الأمنية.
- رفضت الحكومتين الأردنية والتركسية قبول طلب الفريق بزيارة مخيمات اللاجئين مما أضرر أعضاء الفريق للدخول بطرقهم الخاصة.
- الاستبيانات ونتائجها تم فحصها بدقة من قبل رئيس الفريق وتم حسابها بالطريقة البسيطة .
- كافة أسئلة الاستبيانات كانت أسئلة مغلقة.
- كافة الملاحظات والاستنتاجات المدونة في التقرير دونت من قبل رئيس فريق العمل ناصر الغزالي الذي يتحمل مسؤولية هذه الملاحظات والنتائج.

النازحون السوريون .. متاهة في الرمال

مقدمة التقرير

"لم تعد سورية كما خبرتها قبل سنة وثمانية أشهر، لقد عم الخراب في كل شيء" ... صوت لأحد النازحين السوريين في نهاية اجتماعنا معه، تترجم واقع عمق الأزمة التي يعيشها المواطن السوري، فلقد وصل الإهمال الصارخ وعدم الاكتراث للكرامة الإنسانية والمبادئ الإنسانية الرئيسية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ومع ذلك تبقى مسألة حماية المدنيين والأشخاص المحرومين من حريتهم من أهم الأولويات الواجبة على الحكومة السورية والمجموعات المسلحة والمؤسسات المدنية والدينية والأهلية لكي لا يصبح المدنيون طرفاً في الصراعات وضحايا للانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي، وتعد مشكلة حماية المدنيين في سورية كبيرة ومعقدة، لذلك على كافة المؤسسات الوطنية والدولية حل هذه المشاكل لوقف الانتهاكات الصارخة بحق المواطن السوري.

كارثة إنسانية لم تشهدها سورية منذ مئات السنين. تحول المجتمع السوري من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين إلى دولة طارده لسكانها بسبب حالة العنف المستشري في الواقع السوري. بدأ المشهد مع بداية الانتفاضة السورية وتعامل الحكومة السورية بشكل عنيف ومفرط للقوة مع الحراك الشعبي، وبالمعنى السببي، تتحمل الحكومة السورية كافة أعباء ونتائج هذه الأزمة الإنسانية التي حلت بالشعب السوري.

لا توجد أرقام دقيقة للنازحين داخل سورية ولا للاجئين خارجها لكن نستطيع أن نحدد ولو بشكل تقريبي ومن مصادر عدة، أرقاماً نسبية لهذا العدد. ففي معطيات متقاطعة مع أكثر من طرف سواء من قبل الحكومة السورية أو من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فقد قدرت المفوضية السامية أن عدد النازحين يتجاوز المليون ونصف المليون وهم ينتشرون في كافة أنحاء سورية وخاصة المناطق شبة الأمانة. أهم هذه المناطق مدينة حلب والحسكة والقامشلي والسويداء ودمشق وريفها وطرطوس واللاذقية، أما اللاجئين الهاربين خارج سورية فيقدر العدد بنحو 311500 لاجئ في كل من تركيا والأردن ولبنان والعراق إضافة إلى 22 ألف لاجئ في مصر و 30 ألف لاجئ ينتشرون في دول أخرى.

النازحون السوريون: واقع مرير



الصورة من الانترنت

سورية تنزف، وما من نهاية تلوح في الأفق لعملية النزوح داخل البلاد نتيجة العنف المتصاعد، إن الأثر الأمني والسياسي والاجتماعي والمادي ، سوف يبقى على ملامح السوريين لسنين طويلة، خاصة

الشرائح الاجتماعية الهشة والفئات المستضعفة مثل النساء والكبار في السن وأصحاب الإعاقة الجسدية، لما يحمل من مخاطر على الواقع الاجتماعي السوري. إن تطور العنف في سورية وخاصة في الآونة الأخيرة، وتفشي الفقر لتردي الأوضاع الاقتصادية جراء الأزمة (إذ تقدر خسارة سورية بعشرات المليارات من الدولار)، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة السورية انعكست آثارها بشكل مباشر على المواطن السوري، فيما يقود السكان إلى النزوح القسري والهرب من مكان سكنهم. إن النزوح من مناطق مختلفة الى مناطق أكثر أمناً في سورية بدأ مع الانتفاضة السورية أي منذ 18 اذار 2011 بسبب الحل الأمني الذي أنتهجه النظام من خلال استباحه المدن والقرى، وقد أخذ في الازدياد بعد أن سلكت بعض قوى المعارضة سبيل عسكرة الانتفاضة والدخول في

نزاع مسلح مع النظام. فوقع الشعب السوري بين دفتي صراع عسكري دموي عنيف، أجبر كثيراً من العائلات السورية على ترك بيوتها والانتقال الى مناطق أكثر أمناً. مما زاد عدد النازحين بشكل كبير بعد أن أقحم النظام الجيش العربي السوري في أرض المعارك داخل المدن مستخدماً كافة صنوف الأسلحة الخفيفة والثقيلة.

يعتبر العنف سمة خطيرة إذا دخلت إلى وجدان أي مجتمع دمرته إنسانياً وحضارياً، إن التعامل الهتمي ضد المحتجين الذي مارسته الحكومة السورية بحق شعبها أسس لفعل مضاد يملك في طياته نفس الأساليب الهمجية وذلك من خلال العمليات المضادة للمجموعات المسلحة مما زاد في تعمق العنف السياسي والديني والإجرامي، الذي انتشر بشكل واسع مدفوعاً إما بفعل التضاد مع السلطة أو بفعل مساندة بعض الدول للمجموعات المسلحة ومدعم بكافة أنواع المساعدات اللوجستية والعسكرية. وتقع المسؤولية لهذا العنف على الحكومة السورية أولاً وعلى الدول الداعمة للحكومة السورية أو للمجموعات المسلحة وعلى المجموعات المسلحة على حد سواء، والمدنيون هم الذين يدفعون الثمن الباهظ لهذا العنف.

يعيش معظم النازحين في ظروف بعيدة عن ظروف الحد الأدنى للعيش الإنساني، فهم في وضع يمتاز بعدم الأمان، إضافة إلى الخوف وعدم القدرة في الحصول مستلزمات العيش في حده الأدنى بسبب عدم وجود جهة قادرة على التنظيم والمساعدة وإدارة أوضاع النازحين بشكل يتناسب مع حجم الكارثة.

وتشكل حركات النزوح كثيراً من المشكلات الاجتماعية الخطيرة أهمها انتشار حالة التوتر، وانعدام الثقة، وعدم الاطمئنان والقلق الجماعي، والتمزقات التي نالت النظام الاجتماعي بالإضافة إلى تحولات بدأت إيجابية ثم أصبحت صراعية وعدائية نالت منظومة القيم والمعتقدات. مع ارتفاع الأمراض الاجتماعية منها العنف والجريمة والسرقة والتشرد إلى حد يصل إلى فقدان الثقة بالمجتمع والعداء له. كما يعتبر النزوح البيئة الخصبة لكثير من الأمراض النفسية الخطيرة على الفرد والمجتمع والذي ينتج عن الحالة الطارئة المستديمة التي يعيشها بسبب نقله من بيئته وحاضنته إلى مكان آخر و فقدان الخصوصية وشعور النازح بفقدان كرامته.

النازحون وقانون حقوق الانسان

تعرف المنظمات الحكومية الدولية والمواثيق الدولية المختصة "اللاجئ" بالشخص الذي عبر الحدود الدولية لبلاده بينما النازح من اضطر لمغادرة مكان إقامته باقياً داخل حدود بلده.

كون المرء نازحاً داخلياً لا يعطيه صيغة قانونية على أساس النزوح، بينما اللاجئ يتمتع بوضع قانوني بصفته لاجئاً، أي أن "النازح الداخلي" مصطلح وصفي، وكلمة نزوح تدل على الحركة، والمرء لا يمكن أن "ينتفي نزوحه" إلا إذا انعكست حركته وارتد إلى موضعه الأصلي. وتقر المبادئ التوجيهية بالفجوة الجوهرية في قانون حقوق الإنسان بين كون المرء نازحاً داخلياً وكونه لاجئاً، ففي الباب الثاني تتحدث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية من النزوح عن الحق في عدم النزوح "بصورة تعسفية" بينما تقر بأن بعض صور النزوح كما في حالة الصراعات والعنف المسلح على منوال ما يجري في سورية تبررها "المصالح العامة الضرورية القاهرة" وتقر بضرورة اتخاذ الدولة "تدابير لتقليص النزوح وآثاره الضارة على أقل حد ممكن" ولا يستطيع المرء أن يستبدل كلمة "اللجوء" بالنزوح هنا، إذ أن قانون حقوق الإنسان لا يرى مبرراً تحت أي ظرف من الظروف لتحويل أي شخص إلى لاجئ لأن الخطر الكامن وراء وضع اللجوء هو الاضطهاد وعدم توفر الحماية من التعرض للاضطهاد أما النازحون الداخليون فقد يتعرضون للنزوح للعديد من الأسباب التي لا تقتصر على الاضطهاد وحده.

في مثل هذه الظروف، تقاس قيمة الفرد "المدني" - وهو شخص لا يشارك بصورة مباشرة في النزاع المسلح- بمقدار المكاسب المحتملة التي يمثلها ذلك الشخص. فبينما كان المدنيون من قبل ضحايا غير مباشرين للعمليات العسكرية، أصبحوا الآن أداة السياسة المفضلة للمتحاربين: فعندما لا يكونون أهدافاً مباشرة للهجمات، يتخذ السكان رهائن أو يجندوا بوسائل عدة، أو يرحلوا لتحقيق توازن سكاني أو سياسي أو عرقي. لقد كان نزوح ملايين الأفراد نتيجة للنزاعات، وقد أصبح حقيقة واقعة في فترة ما بعد انتشار النزاع المسلح على كافة مساحه سورية.

إن استمرار العمليات العسكرية من قبل النظام والقوى المسلحة المختلفة سوف يؤدي إلى إجبار الأشخاص والعائلات على النزوح إلى مناطق أكثر أمناً، وخاصة في المحافظات الأكثر تأثراً من هذا الصراع، ونتيجة لذلك، أصبحت المناطق المختلطة والمتجانسة سكانياً أكثر تأثراً من غيرها مما أدى إلى ظهور بداية تشكيل تجمعات طائفية في مناطق حمص وادلب وحماه واختفاء الأحياء والقرى المختلطة بشكل نسبي.

لا يوجد تشريع وطني في سورية ينظم حماية النازحين الداخليين في سورية رغم وجود ما يتجاوز 800 ألف نازح من

الجولان المحتل الذين نزحوا عام 1967 يعيشون الآن في مناطق مختلفة من سورية.

فالنزوح الداخلي وضع قائم لا يضيف أي صفة قانونية، على العكس من حالة اللاجئين ولذلك فالمقارنة مع قانون اللجوء من شأنها أن تحرم النازحين الداخليين من حقوقهم كمواطنين في بلدانهم، كما يجب مراعاة استمرار انطباق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني حتى لو لم تعد هناك احتياجات خاصة متعلقة بالنزوح.

فالنازحون الداخليون بوصفهم مواطنين في بلد معين لهم الحق في حرية الحركة والإقامة والعمل إلا أن واقع الأمر يتناقض ذلك بسبب طبيعة الأزمة السورية التي يتعرض لها النازح .

إن ما تأكد لفريق العمل أن واقع النازحين السوريين هو أكثر ألماً وأشد قهراً ومأساوية، على كافة الأصعدة القانونية والإغاثية والصحية والحماية والأمان. إن واقع النازحين الداخليين السوريين يخضع لظروف أسوأ بكثير مما رأيناه في مواقع مختلفة للاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا والعراق، إذ أن النازحين يحتاجون الى المساعدة بصورة عاجلة لتحسين ظروف عيشهم وحمايتهم وتقديم الدعم والعون كي لا يفقد المرء الأمل ويصبح التطرف هو الطريق الوحيد الذي يلجأه.

لقد أصبحت مشكلة الأشخاص النازحين داخلياً ظاهرة معترفاً بها اليوم وأصبحت جزءاً، كأحد عناصر الشؤون الإنسانية، من مجال السياسة الدولية.

ولكن يبدو أن تحقيق الخيارات الدائمة للنازحين السوريين ليس أولوية لدى الحكومة السورية أو لدى الوكالات الدولية الداعمة لمواجهة الكارثة الإنسانية التي يعيشها هؤلاء النازحين.

النازحون منتشرون في أغلب المدن السورية

غالباً ما يكون قرار الفرار من القتال أو العنف الملاذ الأخير الذي يتخذه الأشخاص أو العائلات رغبة منهم في تحسين وضعهم الأمني حيث يتوجب عليهم بمجرد اتخاذ هذا القرار الاعتماد على المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويلجأ معظمهم في بادئ الأمر الى عائلات مضيئة والتي تعاني نتيجة للعبء الإضافي على مواردها المحدودة. بينما يتخذ البعض المعسكرات والمباني العامة ملجأ لهم وكثيراً ما تكون العائلات النازحة والمجمعات المضيئة لها في أشد الحاجة لسبل الحماية وإمكانية الحصول على مستلزمات العيش الأساسية. يعاني البعض الآخر من زيادة التوتر مع العائلة أو الأصدقاء المستضيفين وكثير منهم يواجه خطر التشرّد.

إن أخطر أنواع النزوح التي حصلت في سورية هي نزوح المناطق المختلطة وخاصة مدينة حمص بما حملته من انتكاسات نفسية ومجتمعية على الواقع السوري تركت تأثيراً كبيراً على البنية المجتمعية التي عاشتها سورية عبر مئات بل آلاف السنين. إذ ازداد العنف في المدينة بشكل لم يسبق له مثيل مما اضطر قسم كبير من السكان الى النزوح عدة مرات والى مناطق مختلفة فكان للعنف الطائفي إضافة إلى عنف السلطة والمجموعات المسلحة دور كبير في النزوح والتهجير. وهناك عدة دفعات من النزوح الطائفي في هذه المدينة من الطائفة السنية وتهجير لعدد من العائلات المسيحية جاءت بفعل العنف المتبادل بين السلطة والمجموعات المسلحة.

تمثل النساء (بنسبة 28 %) والأطفال دون 18 (بنسبة 55 %) من النازحين داخلياً، وهناك عدد لا يستهان به من الأطفال دون عائل لهم، وعائلات تقوم النساء برعايتهم، حيث يبقى الكثير من الأزواج والآباء في مسقط رأسهم، ويرسلون عائلاتهم إلى أماكن آمنة. ويفتقر الكثير من هؤلاء النازحين للدخل الثابت، ويمتلكون مدخرات محدودة ولا يمكنهم تحمل أسعار الإيجارات المرتفعة. ويقوم بعض النازحون بالاستقرار مع أقاربهم والعائلات المضيئة أو في المباني العامة: بما في ذلك المدارس

المهجورة وخيم الإسكان المؤقت في بعض المناطق في مدينة الرقة على سبيل المثال. يقطن أغلب النازحين مع اقارب لهم أو أصدقاء أو مناطق وقرتها الدولة لهم من مدارس ومباني للسكن الطلابي الجامعي وبعض المناطق العامة والمنتزهات. بينما يلجأ بعضهم الآخر إلى احتلال المباني الفارغة. يوجد قسم من النازحين بعيد عن العيان لأنه لا يقيم في أماكن محددة. فبالإضافة الى مليون و200 ألف نازح داخلي حسب منظمة اليونيسيف يوجد أعداد كبيرة تقدر 750 ألف شقت طريقها الى القرى والمدن. إضافة الى أنهم في أغلب الأحيان لا يحصلون على معونات وخدمات فإن أعدادهم وظروفهم لا يعرف عنها إلا القليل. ولا تخضع للرصد إلا في أقل القليل من الاحوال وهؤلاء هم الذين يصبحون فعلا طي النسيان.

يقدر عدد النازحين داخلياً حسب توزيعهم على المحافظات السورية على الشكل التالي: مدينة حلب 800 ألف نازح، دمشق وريفها 450 ألف نازح، ريف حمص 80 ألف نازح، الحسكة ومناطقها 190 ألف نازح، اللاذقية 110 ألف نازح، طرطوس 90 ألف نازح، محافظ الرقة 240 ألف نازح، درعا والسويداء 40 ألف نازح وهناك أعداد كبيرة غير معروفه منتشرة في باقي المحافظات.

مناطق زارتها البعثة

مدينة حلب

يبلغ عدد النازحين في مدينة حلب وبشكل تقريبي إلى 800 ألف نازح أغلبهم من سكان حلب وريفها وحمص وأدلب التي تشهد موجات عنف يومية. قسم منهم انتقل إلى الاحياء التي لا تتعرض للقصف أو التي لا يوجد بها مجموعات مسلحة، أما الذين لا يملكون منازل ينزحون إليها والذين لجئوا إلى المدارس والجوامع وبعض الحدائق والأماكن العامة الأخرى والمحلات التجارية يبلغ 600 ألف نازح.

يبلغ عدد المدارس التي تأوي النازحين في حلب حوالي 193 مدرسة موزعة في عدة احياء منها "السبيل، شارع النيل، الموكبو، حلب الجديدة، الشهباء، الحمدانية، السريان، الاشرافية، الشيخ مقصود، المحافظة، السليمانية" تشرف على هذه المدارس جمعيات خيرية محلية أهمها:

دير ورتان : 6 مدارس

طموح شباب : 7 مدارس

جمعية من اجل حلب : 33 مدرسة

رابطة جول جمال : 22 مدرسة

شباب حلب التطوعي : مدرستين

جمعية التعليم ومكافحة الامية : مدرستين

جمعية الفرير : 3 مدارس

جمعية الاحسان : مدرسة

مبادرة عطاء : 9 مدارس

جمعية نماء : 3 مدارس

جمعية اهل الخير : 5 مدارس

مجموعة القديسة مريم : مدرستين

جمعية رعاية المسجونين : مدرسة

مبادرة روح : مدرستين

يشار هنا بأن هذه الجمعيات كلها جمعيات مرخصة تعنى بالشؤون الاجتماعية ويوجد أكثر من 41 مدرسة لم تستطع هذه الجمعيات تغطيتها فتم الاهتمام بها من قبل اهالي المنطقة التي توجد بها المدرسة بالإضافة لتجمعات كثير شبابية كانت تعنى بقضايا الاغاثة واللجوء منذ بداية الاحداث في سوريا وهي تجمعات غير مرخصة وبالعكس تماما تلاحق بشكل دائم كجزء من الحراك الثوري السوري ويقارب عددها العشرون مجموعة واما المفوضية العامة للاجئين فتم التاكيد بانه لم يتم التواصل معها حتى من قبل الهلال الاحمر فيما يخص دعم اللاجئين داخل مدينة حلب.

يقيم في كل مدرسة وسطياً بحدود 300 شخص، ويوجد في أحد المدارس 560 شخصاً، أقلها 180 شخصاً، يتم توزيعهم بحسب العدد الموجود في كل مدرسة، أكثر عدد وجد في صف واحد 30 شخصاً أي ما يقرب أربع عائلات يتم الفصل بينهم داخل الصف بأغطية معلقة، مساحة الصف تتراوح بين 15 متر مربع 56 متر مربع.

من الناحية الغذائية كل شيء مؤمن تقريباً، ويقوم الهلال الأحمر بالإشراف على تأمين المدارس من حيث التجهيزات "قرش، اغطية ... الخ" وطبياً تقوم عدة جهات بالتعاون مع بعضها لحل المشكلة الطبية ويوجد بعض النواقص في الادوية وتشارك منظمة التغذية العالمية كثيراً في تأمين اللوازم الغذائية للنازحين بالتعاون مع هذه الجمعيات وأهمها جمعية اهل الخير. تم تجهيز المدارس بمستلزمات الحمامات بشكل مقبول فقد تم تحول مغاسل المدارس الاساسية لحمامات مشتركة ولكن لم يتم تأمين المياه الساخنة حتى الان.

اهم المشاكل التي تواجه المدارس التي تشرف عليها الجمعيات هي العناية الطبية، وأهمها الحوامل والأمراض النسائية، والتوليد فكل حالة يتم ارسالها الى مشافي الحكومة التي اساسا وبشكل مسبق تمتاز بالخدمات السيئة جداً، والمشافي الخاصة أغلبها مغلقة، والأمراض المزمنة التي يعاني منها اللاجئين "السكري، والضغط، الخ" فأغلب اللاجئين عاطلين عن العمل ومن أحياء فقيرة جداً، ولا يوجد تغطية دوائية كاملة ودائمة.

لا يوجد الكثير من المعانة النفسية لدى اللاجئين بسبب خروجهم المبكر من الاحياء قبل قصفها، وكل الحالات المأساوية والأزمات النفسية بدأت بالظهور مؤخراً مع الذين نزحوا مؤخراً بعد الاقتحامات والقصف العشوائي والدائم من قبل الحكومة السورية إضافة إلى المناطق التي استولت عليها المجموعات المسلحة.

لا تقدم السلطات الحكومية أي مساعدة للاجئين باستثناء السماح بالإقامة داخل المدارس، والمفارقة الكبرى بأن معظم اللاجئين ولفترة قريبة جداً كانوا يعتقدون بأن كل المساعدات تأتي من قبل الدولة مما ادى لصدمات كبيرة بينهم وبين المشرفين على المدارس لعدم ادراكهم بأنهم ناشطين متطوعين لخدمتهم، ويعاني المتطوعون من مشاكل كبيرة أهمها الأعباء المادية، فأغلب المتطوعين من شباب وبنات ناشطون في الثورة وعاطلين عن العمل ويفرغون معظم وقتهم لخدمة المدارس وبدأ الكثير منهم بالسفر والهرب خارج البلد بسبب وضعهم المادي والملاحقات الامنية بسبب نشاطاتهم في الثورة ومن المتوقع بأنه وبفترة لا تتجاوز الشهرين، سيتراجع عدد المتطوعين الى أقل من الربع.

اما المدارس التي لم تستطع الجمعيات تغطيتها :

يقوم بعض الشباب من داخل الاحياء التي توجد فيها هذه المدارس بمحاولات لمساعدة الاهالي وقد تم فتح هذه المدارس بعد ان دخلها النازحون مجبرين لعدم توافر المأوى وهذه المدارس لا تمتلك أي شرط من شروط الحياة الرئيسية فلا ماء ولا طعام ولا دواء ويقوم كثير من الاهالي بالتسول طلباً للمساعدات ويعتمدون فقط على بعض التبرعات من الاهالي ويحاول الهلال الاحمر مؤخراً تأمين بعض الاحتياجات الضرورية لهم، وللعلم بأن المدارس اساسا هي مباني سيئة جداً وقذرة، ومخربة، وغير صالحة للتعليم فكيف تصلح للعيش !!

ويلجأ البعض الى بعض المساجد التي تأوي عدداً قليلاً من النازحين ويؤمن لهم اهالي الاحياء بالتعاون مع مشرفي الجوامع

لتقديم كل المستلزمات الضرورية للاجئين، ويقوم الكثير في الحقائق العامة والحدائق الصغيرة في الأحياء وهؤلاء يعتمدون بكل شيء على أنفسهم لعدم توفر أي شيء لهم.

مدينة دمشق وريفها

يقدر عدد النازحين في دمشق وريفها 450 ألف نازح هربوا من كافة محافظة القطر المتضررة وخاصة مدن حمص ودرعا ودير الزور واستقروا في المدارس داخل أحياء مدينة دمشق (مساكن برزة، ضاحية قدسيا، جرمانا، صحنايا، مخيم اليرموك، الشاغور، مشروع دمر، المزة) هذا قبل بدء العام الدراسي لكن قسم كبير من هؤلاء تم نقلهم إلى أماكن أخرى مع بدء العام الدراسي وخاصة تجمع منطقة عدرا، والذين لم يحصلوا على مكان في هذه المدارس أفترش الحدائق (القصاع، ركن الدين، المزة، حديقة السبكي)، جميع هؤلاء غادروا مدنهم ومنازلهم طالبين الأمن والأمان.

استطاعت بعض الجمعيات الخيرية من تأمين السكن لبعض من هؤلاء النازحين إلا أن هذه الاستطاعة بلغت حدها الأقصى وبالتالي دفع هذه الجمعيات الى اعلان عدم قدرتها على تأمين المساكن، إضافة إلى محاولة هذه الجمعيات تسكين أكثر من عائلة في البيت الواحد تصل في بعض الأحيان الى ثلاث عائلات، ذلك بسبب طمع أصحاب المنازل ورفع أسعار الإيجارات إضافة الى عدم قدرة المناطق الأمنة لسد حاجة هؤلاء النازحين وانتقال الصراع المسلح إلى بعض الأحياء الجنوبية التي كانت أمه، كالتضامن ومخيم اليرموك والزاهره وضاحية قدسيا، كل هذه الأمور مجتمعه زادت في أعباء عدم قدرة الجمعيات أو النازحين على إيجاد مكان يؤمن اليه.

يعيش هؤلاء النازحين في وضع إنساني بالغ السوء فالرعاية الصحية في حدها الأدنى والأمراض بدأت تظهر على الأطفال والرضع، بسبب التلوث البيئي في تلك المناطق فالصرف الصحي سيئ للغاية بسبب شح المياه والقمامة تملأ الشوارع ودخان السيارات كلها عوامل تزيد في الأمراض وخاصة الأمراض المعدية، إضافة إلى الفشل في الحصول على المواد الأساسية ومنها الغذاء والمياه النظيفة وحال الاكتظاظ في الأماكن التي يسكنها النازحين زاد في سوء الوضع الصحي فزادت امراض التحسس والأمراض الجلدية.

يلعب الناشطون المدنيون المتطوعون دورا بارزا ومهما في صناعة الأمل لهؤلاء النازحين من خلال العمل الدعوي والمضني لتقديم ما يمكن تقديمه لهؤلاء لكن الاعباء الملقاة على عاتقهم تزيد عن طاقتهم القصوى إضافة الى تهديدهم اليومي من قبل الحكومة بالاعتقال يشكل إرهابا إضافة لإعاقة عملهم، كما ان خضوع بعض المناطق الى المجموعات المسلحة داخل دمشق وريفها يشكل حالة خوف وتهديد على حياتهم وفقدانهم للأمن والأمان.

كذلك يلعب الهلال الاحمر السوري دورا مهما لكنه ناقص وشحيح في مساعدة هؤلاء النازحين من خلال تأمين بعض المستلزمات الضرورية كالفرش والأغطية وأدوات المطبخ، كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإشراف على كافة المراكز الخيرية من جمعيات اهلية (يصل عددها حسب تصريح الوزارة أكثر من مئة جمعية أهلية اهمها الأمانة العامة للتنمية وجمعية الندى) وجمعيات جديدة غير مرخصة بعد كاللجنة الطبية السورية والإغاثة السورية. وتقوم مؤسسات حكومية ودولية في تجهيز بعض من مراكز الايواء بالخدمات الضرورية والمواد الغذائية وتلعب مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة اليونسيف ومؤسسة التغذية العالمية دورا في تأمين جزء من مستلزمات هؤلاء النازحين.

إلا أن المتابع والمدقق للأمر يجد أن السكان في تلك المحافظة وريفها هم وحدهم الذين يتحملون أعباء الجهود الاغاثية وتقديم الدعم للنازحين وإن الجهد الحكومي لا يغطي إلا الجزء اليسير من هذا الدعم من مستلزمات وحاجة النازحين.

وفي زيارة للبعثة إلى التجمع العمالي منطقة عدرا وجدت أن الحالة التي يعيشها النازحين لا يمكن وصفها إلا بالكارثية على كافة المستويات إذ يقطن هذا التجمع حوالي 40000 ألف من النازحين أغلبهم من محافظة حمص وريف دمشق، يتولى عملية

الإغاثة في هذا التجمع الهلال الأحمر السوري وعدد قليل من الجمعيات الخيرية، يعاني التجمع من مشاكل كبيرة في الخدمات الأساسية كالصرف الصحي وإزالة القمامة ومياه الشرب النظيفة، والمنازل في التجمع العمالي غير مهيأة للسكن ((قيد الأكساء)) بمعنى بلا شبابيك و لا ابواب و لا صحية ولا كهرباء و لا ماء.... كما يوجد نقص حاد في العيادات الطبية والمستوصفان المؤهله طبياء، لذلك وجدت البعثة تدهور حاد في الرعاية الصحية وانتشار الامراض المعدية إضافة الى ارتفاع أمراض الاطفال والحوامل، ويعاني سكان التجمع من أمراض نفسية ناتجة عن عملية الاكتظاظ والحالة اللا إنسانية التي يعيشونها. ليس هذا فحسب بل وجدت البعثة تفشي الامراض الاجتماعية وخاصة عند الاطفال كالتسول والاضطراب النفسي العنفي لديهم. إضافة الى أمراض السكري والضغط وبشكل كبير، ويزيد في الوضع المأساوي للنازحين حالة الغلاء الفاحش وندرة الغاز والانتقطاع شبه الدائم للكهرباء.

المشرفين على المجمع من مؤسسات إغاثية لم تستطع تسجيل جميع الطلاب في المدارس و الاسباب قد تكون ان المدارس لم تعد تستطيع استيعاب المزيد او ان هذا الطالب ليس لديه أوراق رسمية خاصة به بسبب تدمير كثير من المدارس التابعة لسكنهم الأصلي وفقدان هذه الاوراق.

محافظة الحسكة:

يقدر عدد النازحين في محافظة الحسكة وبشكل تقريبي 190 ألف نازح أغلبهم من سكان دير الزور وريفها، قسم من هؤلاء استقر عند أقارب له أو أصدقاء والقسم الآخر استقر في المدارس والسكن الشباب والمحلات العامة والحدائق العامة. يعاني النازحون هناك من قلة الدعم الإغاثي والطبي على حد سواء، وخاصة سكان المدارس والسكن الشبابي والحدائق العامة، ويعتبر سكان الحدائق العامة الأكثر تضرراً بسبب نقص حاد بكافة أنواع المساعدة إضافة لشح المياه وعدم وجود الكهرباء، كما يلاحظ عدد كبير من الجرحى من مواطني دير الزور يقدر بالعشرات جراء العنف الحاصل هناك، ومعظمهم لا يستطيع الذهاب إلى المشافي العامة خوفاً من الاعتقال والتتكيل به من قبل الحكومة، ويوجد نقص حاد بالمواد الطبية والمستلزمات الخاصة بالأطفال (الحليب، حفاظات)، علماً أنه يوجد عدة عيادات طبية فقيرة جداً بالمستلزمات الطبية وهم من الأطباء المتطوعين من المحافظة ومن نازحي دير الزور يقومون بمعالجة الجرحى إضافة إلى المعالجات الطبية الأخرى. يقدم الهلال الأحمر السوري بعض المساعدات العينية من قبيل الفرش والأغطية وأدوات المطبخ لبعض العائلات وهي غير كافية محصورة ببعض المدارس والمقيمين في الحدائق العامة، كما قامت مفوضية شؤون اللاجئين بتقديم العون لعشرة مدارس يقدر عدد المقيمين فيها 1600 نازح من قبيل الفرش والأغطية وأدوات المطبخ. من الناحية الغذائية تقوم عدة جمعيات أهلية من المحافظة إضافة إلى سكان محافظة الحسكة وبعض من رجال الخير كما يطلق عليهم في تقديم يد العون الغذائي للنازحين، ويشكل النقص في توزيع المواد الغذائية الأساسية مشكلة كبيرة تضاف على المشاكل الأخرى التي يعاني منها النازحين.

كما يشكل المتطوعين من الشباب الدور الأكبر في جمع وتنظيم وتوزيع المواد الإغاثية والطبية للنازحين بالرغم من التصييق والتهديد اليومي بالاعتقال الذي يتعرضون له من قبل الحكومة السورية، إلا أنهم يشكلون المجموعة الأكثر فاعلية ومرونة في توزيع المواد الإغاثية.

محافظة السويداء

يتواجد في محافظة السويداء مايقرب عشرة الاف نازح قدموا من مدن عدة في سورية، وتوزعوا على مختلف قرى ومدن المحافظة، إضافة الى بعض العائلات من الشريحة الاجتماعية القادرة على العيش ودفع الايجار تقدر بنحو ألفي عائلة. توزع قسم من النازحين يقدر 1500 نازح على معسكر الطلائع ومعهد الصم والبكم العائد لمديرة الشؤون الاجتماعية والعمل

وبعض مدارس المحافظة وهؤلاء تم نقل قسم منهم مع بداية العام الدراسي وبمساعدة أهالي السويداء الى أماكن سكن تم تأمينها في الحد الأدنى.

يلعب الهلال الأحمر السوري دور في مساعدة هؤلاء النازحين إضافة الى مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة لكن دورهم لا يغطي ما نسبته 10% من احتياجات النازحين الاغاثية، إلا أن هذا التقصير من قبل المؤسسات الحكومية دفع كثيراً من أهالي المحافظة والمتطوعين المدنيين إلى تشكيل عدة جمعيات أهلية لمساندة ومساعدة النازحين، من خلال جمع التبرعات العينية والمادية وتوزيعها على النازحين، وقام عدد من المتطوعين بإطلاق الحملات الخاصة لهذا الأمر كان أهمها حملة "بيتي أنا بيتك" في مدينة الشهباء ويتميز فريق عمل هذه الحملة بأنه من كافة الفئات والشرائح الاجتماعية الموالية والمعارضة على حد سواء.

ربما يكون واقع هؤلاء النازحين أفضل حالاً قليلاً من كافة المناطق الأخرى على صعيد الاغاثة والسكن والرعاية الصحية والتعليم لكن هذا لا يلغي كثير من الصعوبات ونقص كبير في المواد الإغاثية والمحروقات إضافة الى نقص في الرعاية الصحية.

محافظة اللاذقية

يقدر عدد النازحين في محافظة اللاذقية 110 الف نازح توزعوا في المدينة والقرى الآمنة من المحافظة، أغلبهم من محافظة حلب وإدلب وبعض قرى اللاذقية المحاذية للحدود التركية وبعض المدن السورية الأخرى، إلا أن التجمع الأكبر لهؤلاء النازحين يقطن في المدينة الرياضية ويقدر عددهم بـ 35 ألف نازح. يقوم الهلال الاحمر وبعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية بتغطية مستلزمات هؤلاء النازحين وأهمها المؤسسات الكنسية في المحافظة والتي تلعب دور ريادياً في تقديم العون لهؤلاء.

ربما يكون واقع النازحين في محافظة اللاذقية هو الأفضل حالاً من باقي المحافظات بسبب إدارة العمل الاغاثي بشكل جيد ومنظم إضافة الى طبيعة الشريحة الاجتماعية التي نزحت الى اللاذقية من غير القاطنين في المدينة الرياضية اذ اغلبهم من الشرائح الاجتماعية القادرة على الاكتفاء بسد حاجياتها الضرورية من سكن ومواد غذائية، إلا أن الرعاية الصحية تعتبر من المشاكل العالقة بسبب عدم قدرة مستوصفان ومشافي المحافظة على مواجة مستلزمات الرعاية الصحية. لوحظ وجود تهجير قسري لبعض الفئات الاجتماعية الطائفية وخاصة المسيحية والشيعة من بين النازحين والذين اجبروا على ترك قراهم وأحيائهم بسبب التهديد الذي تلقوه من بعض المجموعات المسلحة ويشكلون ما نسبته 12% من عدد النازحين في اللاذقية.

محافظات لم يستطع فريق العمل الوصول اليها بسبب الوضع الأمني

محافظة الرقة

من خلال التواصل مع النشطاء وأهالي الرقة توصلت البعثة إلى:

يقدر عدد النازحين في محافظة الرقة وريفها وبشكل تقريبي إلى 240 ألف نازح وأغلبهم من سكان دير الزور وريفها إضافة إلى النازحين من محافظة حلب وحمص، يقطن أغلب النازحين في المدارس والسكن الشبابي ومعسكر الطلائع إضافة إلى المنتزهات في المحافظة والقسم الأخر التجأ إلى الاصدقاء والأقارب والريف في المحافظة واستتجار مساكن خاصة لبعض الشرائح الاجتماعية القادرة على ذلك.

يقطن معسكر الطلائع 6200 نازح، أغلبهم يعيشون في وضع سيئ للغاية رغم حصولهم على بعض المستلزمات الضرورية للنوم وأدوات المطبخ من الهلال الأحمر السوري وتم تقديم المواد الغذائية بشكل غير كافي من قبل بعض المؤسسات المدنية والأهلية في المحافظة وسكانها.

إضافة الى رجالات الخير كما يطلقون عليهم من السوريين وغير السوريين في الخارج، كما تم تأمين مياه الشرب والكهرباء إلى المعسكر.

كما استقر جزء آخر من النازحين في المدارس، يلاحظ أن جميع المدارس التي يسكنها النازحين في المحافظة لاتملك مستلزمات العيش فهناك نقص حاد بالمواد الغذائية ومستلزمات النوم والأطفال وأدوات المطبخ، إضافة إلى نقص حاد في مياه الشرب وقطع لفترات طويلة للتيار الكهربائي.

يعاني النازحين في قرى الرقة من نقص حاد في المواد الإغاثية كافة، ويعانون من سكن مكتظ وجماعي في البيوت مما يشكل عبئا كبيرا على سكان الريف، إضافة الى نقص في الرعاية الطبية ومياه الشرب وقطع للكهرباء وعدم وصول اللجان الإغاثية لهم.

كما يعاني النازحين الآخرين والقاطنين في بيوت للأجار ارتفاع حاد في أجور السكن إذ تضاعف عدة مرات خلال سنة 2012 مما زاد في تعقيد أزمة السكان لسكان المحافظة والنازحين على حد سواء.

الوضع الصحي في المحافظة سيئ للغاية بسبب العدد الكبير للنازحين وعدم قدرة المؤسسات الطبية مواجهه هذا العدد لذلك يواجه النازحون أزمة حقيقة في الرعاية الصحية وخاصة الاطفال الرضع والحوامل وأصحاب الأمراض المستعصية.

محافظة حمص

شهدت محافظة حمص ومازلت أحداث مروعة أصابت بنيتها الاجتماعية والسكانية والبنية التحتية لهذه المدينة وضواحيها إثر القتال العنيف بين الحكومة السورية والمجموعات المسلحة المنتشرة في المدينة وبعض قرأها ومدنها المحاذية للحدود اللبنانية وتعتبر مدينة حمص من أكثر المحافظات التي استنزفت عدد من سكانها فوق أغلب سكانها بين نازحين نزحوا الى باقي المحافظات السورية واللجوء الى لبنان والأردن، علماً ان كثيراً من أحيائها تم تدميرها بشكل كامل إضافة إلى مدينة الرستن وتلبيسه، لكن ضمن النزوح للسكان نزح ما يقرب 80 ألف إلى القرى المجاورة وأحياء المدينة الأكثر أمناً فمن هذه المناطق قرية برج قاعي التي استقبلت 4000 نازح، ومدينة الزعفرانة التي استقبلت 12 ألف نازح أغلبهم من مدينة الرستن وتلبيسه.

تمكن الهلال الاحمر السوري واللجنة الدولية من تقديم الدعم الضروري للنازحين في المنطقتين إذ تم تقديم الطعام والمياه والفرش وحليب الأطفال والأدوية، إضافة إلى تركيبها خزانات للمياه في المدارس والأماكن الأخرى التي يتواجد بها النازحون، كما عملت اللجنة الدولية وبالتعاون مع الهلال الأحمر السوري على تحسين تخزين المياه وتجهيز المراحيض وأماكن الاستحمام في عشرة مباني حكومية لتحسين ظروف السكن لصالح 2000 نازح متواجدين في هذه المباني.

وذكرت وكالة رويترز أن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة تمكن من الوصول لآلاف الأشخاص بمدينة حمص الشهر الحالي، وقدم مساعدات غذائية للنازحين عن ديارهم بعد أشهر من القتال في البلاد. ويقول برنامج الأغذية العالمي إنه قدم المساعدات الغذائية لما يصل إلى 223 ألف شخص يعيشون حالياً في أماكن إيواء عامة ومساجد ومدارس بالتعاون مع الهلال الأحمر السوري وجمعية البر الخيرية. وقال مهند هادي مدير برنامج الأغذية العالمي في سوريا "هذه إحدى مناطق حمص التي تعرضت لدمار كبير. برنامج الأغذية العالمي يقدم المساعدات الغذائية للأشخاص الذين يعيشون هنا وسيقدم المزيد من المساعدات لمن يقررون العودة". وأفاد البرنامج أنه سيزيد عملياته للوصول إلى 1.5 مليون شخص يحتاجون للمعونات الغذائية الآن. ويضيف أن الكثير من الأشخاص نزحوا مرتين وأن المعونات الغذائية في المناطق التي تشهد قتالاً تضاعفت تقريباً.

محافظة دير الزور

بعد الاتصال بجهات عدة ونشطاء مدنيين في المحافظة اعتبر أعضاء فريق العمل أن محافظة دير الزور تعتبر من المحافظات المنكوبة والتي تحتاج إلى تدخل انساني عاجل وفعال من قبل المؤسسات المدنية والأهلية السورية إضافة الى المؤسسات والمنظمات الدولية لما نتج من دمار وخراب لكافة البنى التحتية والخدمات لهذه المحافظة وتعتبر محافظة طارده لسكانها وتحويلهم الى نازحين واللاجئين هربوا الى كافة محافظات القطر والى جمهورية العراق بسبب العنف من قبل قوات الحكومة السورية والمجموعات المسلحة.

لماذا محافظة دير الزور محافظة منكوبة

يصل عدد سكان محافظة دير الزور وحسب إحصاء 2010 مليون ونصف مليون نسمة يقطن المدينة أكثر من 40% والباقي يتوزعون على القرى والمدن التابعة للمحافظة، تعرضت المدينة وبعض المدن والقرى التابعة لها إلى دمار تجاوز النصف من البنية التحتية والمرافق العامة وكانت أحياء الموظفين والحميدية والجبيلة والشيخ ياسين من أكثر المناطق تضرراً إذ تم تدمير هذه الأحياء بشكل شبه كامل وذلك لكافة الأبنية السكنية والمحلات التجارية والممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية من صرف صحي وشبكات الكهرباء والماء، وذلك بسبب القصف الدائم من قبل الحكومة وتواجد المجموعات المسلحة وحالة النزاع العنيف بين الطرفين وعدم ضبط آليات القتال بينهم، والتدمير العشوائي الذي مارسته الحكومة بكافة أنواع الأسلحة إضافة لتدمير المنشآت العامة من قبل المجموعات المسلحة.

يعاني أهالي دير الزور المتبقين من نقص حاد في المواد الغذائية وزيادة كبيرة في أسعارها وخاصة مادة الخبز الناتج عن تدمير أغلب المخازن في المدينة، كما يعاني سكان المدينة من حالة الخوف والهلع الدائم من جراء القصف المتبادل بين الطرفين وخاصة الأطفال وعدم تمكن هؤلاء وخاصة الشرائح المعذمة والفقيرة من الهرب من ساحات المعركة. إن توقف أغلب المستشفيات والمستوصفات والعيادات الطبية في المدينة جعل الوضع الصحي في حالة يرثى له، فلم يبق في المدينة إلا ثلاثة مشافي صغيرة تفتقر إلى كل أنواع الأجهزة الخاصة بالعمليات الطبية، إضافة الى نقص حاد في الأدوية أو يكاد أن يكون مفقود في الصيدليات بسبب الصيدليات أو هرب القسم الأكبر من الصيدلة.

مراحل متعددة مرت بها عملية الإغاثة

يمكن تقسيم التعامل مع النازحين لثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى

بدأت عملية الإغاثة الأهلية والمدنية في دمشق وريفها مبكراً في الشهر السابع والثامن من عام 2011 مع الحصار الأول لمدينة حمص فتم إرسال الأغذية واللباس والأغذية لأهالي المدن المحاصرة كما بدأت عمليات استقبال النازحين من قبل الأهالي. ولكن لم تكن أعداد النازحين مرهقة للمجتمع المحلي في دمشق وريفها (عشرات العائلات في كل حي أو بلدة) خاصة وأن الأزمة كانت ومازالت في بداياتها.

المرحلة الثانية

بدءً من تدمير مدينة حمص وانتشار العنف والعنف المضاد ازداد تواتر أعداد النازحين بشكل كبير على دمشق وريفها فكان نصيب القلمون والأحياء الأقرب لطريق حمص دمشق هو الأكبر وكانت المنازل والفنادق هي الأماكن

التي استخدمها المجتمع المحلي لإيواء النازحين وتشكلت لجان أهلية ومدنية لاستقبال الهاربين من بطش السلطة بدافع دعم صمودهم ومنع إهانة كرامتهم في الغالب وكانت للتنسيقيات دور مهم في توزيع أشخاص على الطرق المؤدية لدمشق وريفها لملاقاة النازحين القادمين كي لا يبقوا في الشوارع والحدائق العامة وغطت هذه المرحلة الفترة الممتدة حتى أوائل العام الحالي.

في هذه المرحلة لم يكن للسلطة أي دور في مساعدة النازحين، بل كانت أحياناً تلاحق من يقدم لهم المساعدة من لجان ومجموعات الإغاثة.

المرحلة الثالثة

مع إطلاق مرحلة الحرب على المدن بما فيها دمشق وريفها وهذا توافقت تقريباً مع انتهاء المدارس ظهرت مشكلة إيواء ودعم العائلات النازحة من دمشق وريفها بالإضافة للنازحين من المحافظات الأخرى وتعرض النازحون من المحافظات الأخرى والذين كانوا في أحياء دمشق وريفها لنزوح ثان وثالث أحياناً مما عقد شروط حياتهم وأعاق تعافيمهم الذي كانوا قد بدؤوا به.

وفي هذه الفترة فتحت أبواب المدارس لإيواء النازحين وبدأت السلطة تحاول فرض سيطرتها على عملية الإغاثة وفرض شروطها في إعاقه عمل المتطوعين وفرض عناصرها لإدارة العمل وكان "للجان الشعبية" ورجال الأمن تدخلات ضارة بالنازحين وبالمتطوعين كانت تدفع بعض النازحين لترك المدارس، كما كانت السلطة ومازالت تقوم بحملات مدهامة واعتقال نازحين من هذه المدارس دون مبررات واضحة، كما قامت باعتقال متطوعين أو الإساءة لهم عندما يحصل أي خلاف على أسلوب الإدارة، كما أن السلطة ومؤيديها قاموا أحياناً بطرد بعض العائلات التي أبدت آرائها المعارضة للسلطة بدعوى أن هذه المدارس للدولة ويجب عدم التطاول على الدولة التي تؤويهم. كما كانت السلطات تنقل النازحين فجأة بدون مبررات واضحة مما يعيق متابعتهم الصحية والطبية لتعذر الوصول لهم في الأماكن الجديدة.

منذ افتتاح المدارس تم تخصيص عدد أقل من المدارس وتم حشر النازحين في هذه المدارس، وتم توزيع بعض النازحين على أماكن لا تصلح للسكن مثل المدرجات الرياضية ومنع المتطوعين المستقلين من الوصول لهم وتقديم أشكال العون المختلفة من قبل الأهالي وبعض الجمعيات المدنية والأهلية، وحصرت الإشراف عليها بجهات أمنية وشبه رسمية كالأمانة السورية للتنمية" المشرف عليها من قبل زوجة رئيس الجمهورية ويذكر النازحين والمتطوعين أشكال من المضايقة لهم من قبل هذه الجهات أحياناً.

من الجدير بالذكر أن مجموعات من العوائل تفتersh الحدائق العامة لفترات مؤقتة يقتصر تقديم المعونات الغذائية لهم على مبادرات فردية من متطوعين تعرضوا أيضاً لمضايقات عناصر الأمن .. فضلاً عن صعوبة تمويل هذه المعونات "وجبات يومية لحوالي 30 عائلة في الحديقة"

(بالمناسبة ترفض السلطات تسمية النازحين وتستبدلها بالوافدين لتعفي نفسها من تقديم خدمات لهم كضحايا لأزمة إنسانية سببها أعمالها الوحشية)

في بعض الحالات التي كان فيها دور إيجابي لبعض المجالس البلدية المعينة من قبل السلطة في إدارة إغاثة النازحين تعرضت هذه المجالس لمضايقات أمنية لتعاطفها الزائد مع عائلات المجموعات المسلحة.

إن الممارسات التي تقوم بها السلطة في إعاقه تقديم الدعم المناسب للنازحين وإهانتهم أحياناً وسرقة المعونات المقدمة لهم من المجتمع المحلي تدفع بعض العائلات بالعودة إلى أحيائها المدمرة أو شبه المدمرة دون توفر شروط الأمان

الكافية للعودة رغم المحاولات التي يقوم بها المتطوعون لتثبيهم عن ذلك. وبسبب التضيق الأمني على المجموعات التي تقدم المساعدة وتبعثر جهود المتطوعين يظهر عدم التنسيق في كمية المعونات وغياب تنظيم الفوائد و تبادلها بين المجموعات. أما أفضل شروط تقديم الدعم للنازحين فتتناسب طرداً مع غياب السلطة ووجود إدارة مدنية أو تنسيقيات حسنة الإشراف على المناطق ومن أفضل الأمثلة التي شاهدناها ببيروت ودير عطية. الحالات المسجلة في الهلال الأحمر العربي السوري لعدد النازحين المتواجدين في دمشق وريفها يتجاوز 450 ألف مع وجود عشرات الآلاف دون إشراف أو متابعة الهلال الأحمر. من الممارسات المهمة للمجتمع المحلي في دعم النازحين تشكيل فرق للتدخل النفسي الاجتماعي من متطوعين يقدمون خدمات تساند العائلات والأطفال ببرامج بسيطة وفقاً لما متاح لهم من تدريب أو معارف.

تأثير الواقع الصحي في سورية

قالت منظمة الصحة العالمية إن 67 بالمئة من المنشآت الصحية في سوريا تضررت بدرجات متفاوتة نتيجة أعمال العنف هناك ، من بينها 29 بالمئة تعطلت تماماً، وقالت المنظمة إن الأضرار التي لحقت بسيارات الإسعاف فضلاً عن إساءة استعمال هذه السيارات يعوقان استخدامها بأمان لنقل المرضى الذين هم بحاجة إلى الرعاية الطبية والجراحية والولادة العاجلة.

وأظهرت بيانات منظمة الصحة العالمية أن التدمير طال نحو 271 سيارة إسعاف من مجموع 520 سيارة ومن بين تلك التي طالها الدمار 177 سيارة تعطلت تماماً عن العمل. انعكست تلك الصورة مباشرة على حياة المواطن السوري في ظل وضع أمني متدهور واقتتال ومسلسل اختطاف أو اغتياالات للكوادر الطبية من قبل الحكومة والمجموعات المسلحة، وكل ذلك أدى إلى نتائج فادحة. والذي بدوره أضاف عبأً على المستشفيات والمستوصفات، والتي لاتقوم حالياً وفق المعطيات الموجودة على استيعاب الجرحى والمرضى.

إن هذا الخلل انعكس على النازح المريض أو المصاب في حصوله على الخدمات الصحية كجزء من حقوقه في الحياة وفي التطبيب كما اقرتها معاهدة جنيف وكل المواثيق والعهود الدولية التي تتبعها. الإهمال وعدم الاهتمام بالمريض كإنسان بالدرجة الأولى، أصبح واقع ملموس وبشكل يومي. وهذا نابع بالدرجة الرئيسية من السطوة الأمنية والمراقبة على المراكز الطبية، كذلك حالة الإنهاك للكوادر الطبي. الخدمة التمريضية والتي تنحصر فقط في إعطاء العلاج للمريض من قبل كادر متأثر بشكل كبير بسبب الواقع الذي يحيط به، مما أضعف أدائه وجعله في حالة خوف دائم من الذهاب والإياب إلى أماكن العمل. يوماً يموت العديد من المرضى النازحين ليس بسبب أمراضهم المستعصية، ولكن نتيجة هذا الواقع الأليم الذي تعيشه المنظومة الصحية، والخلل الواضح في أدائها.

هذا الوضع الصحي في سورية يجعلنا ندين الحكومة والمجموعات المسلحة بسبب انتهاك القانون الدولي الإنساني من خلال تدمير وتخريب هذه المراكز الطبية، إضافة لعمليات القتل والخطف والاعتقال للجهاز الطبي. نطالبهم بالتوقف مباشرة عن هذا الانتهاك المشمول بالقانون الدولي كجرائم ضد الإنسانية، والنظر للعمل الطبي على أساس إنساني لاسياسي.

حيث يندم الأمن الشخصي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة، بما فيها الوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي وفي أحسن أحوالها، فإنها توجد بنسب صغيرة جداً مما كانت عليه قبل 18 آذار 2011 ولا يتمكن نسبة قليلة من النازحين الحصول على مياه صالحة للشرب بسبب تواجد أغلبهم في المناطق الفقيرة والمدارس والمناطق العامة والتي لا تحتوي على أغلبها هذه الخدمات مما يراكم أعباء كبيرة على عائلات النازحين في شراء المياه. إضافة إلى النظام الصحي الانتقائي الناتج عن سبب الخوف الذي يعترى كافة النازحين وخاصة المصابين منهم وبسبب المعاملة السيئة لهم من قبل المؤسسات الصحية، إضافة إلى تدمير كثير من المراكز الصحية والمستشفيات وخاصة في المناطق التي توجد بها صراعات مسلحة بين السلطة والمجموعات المسلحة، إذ أدى ذلك بالنسبة للنظام الصحي إلى الانهيار في تلك المناطق، بينما أدت الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية من أطباء وصيادلة وممرضين وموظفين من قبل الدولة وبعض من المجموعات المسلحة إلى التأثير على التزامهم وروحهم المعنوية حيث فر أو تخفى قسم منهم بسبب ملاحظتهم أو اعتقالهم من قبل الدولة، أو خطفهم لطلب الفدية من بعض المجموعات المسلحة. فالمنشآت الطبية أصبحت في أغلبها إما محتلة من قبل السلطة أو بعض المجموعات المسلحة وإما مدمرة بسبب النزاع المسلح، إضافة إلى تدمير الجزء الأكبر من معامل الأدوية من قبل بعض المجموعات المسلحة مما رفع بشكل كبير ثمن هذه الأدوية فزاد في أعباء النازحين على المستوى الصحي. إضافة إلى التوقف في بعض مناطق النزاع عن تقديم اللقاح للأطفال وفقدان أدوية اللقاح مما يؤدي في المدى القريب إلى رجوع كثير من الأمراض التي كانت قد تم القضاء عليها ومنذ أمد بعيد، بينما انهار نظام الصرف الصحي في كثير من المناطق المدمرة مما شكل عبئاً إضافياً على النازحين وعلى السكان الأصليين لتلك المناطق، كما أن انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة تصل في بعض المناطق إلى أكثر من 16 ساعة متواصلة وأحياناً انقطاعاً كاملاً لعدة أيام. وهذا بحد ذاته معاناة قاسية تضاف إلى المعاناة الأخرى للنازحين وخاصة في فصل الصيف عندما كانت درجات الحرارة تصل إلى 45 درجة مئوية.

ويجب أن تكون مسألة توفير الحماية للمدنيين في سورية من أهم أولويات لمنع حالات النزوح. ويعد ذلك تحدياً كبيراً بسبب حدة العنف وانعدام الأمن وآثار ذلك على العاملين في المساعدات الإنسانية أنفسهم. وبسبب استمرار السلطة بنهجها التدميري وتعدد المجموعات المسلحة في هذا النزاع أيضاً بسبب صعوبة تحديد وعمل اتصالات مع الحكومة السورية والمجموعات المسلحة وكافة أطراف النزاع.

تتطلب عملية تقديم المساعدات توفير بيئة عملية موثوقة إلا أن الحيز المتوفر للمساعدة الإنسانية قد تضائل بشكل كبير مع تصاعد العنف والهجمات من قبل الطرفين المتصارعين مما ترك المواطنين السوريين يواجهون مخاطر مزدوجة، حيث ضعف شديد للمساعدات الإنسانية من أغلب الجهات والمصادر في وقت ازدادت فيه الحاجة والطلب على هذه المساعدات بشكل أكبر. والأمر الثاني عدم قدرة المنظمات الدولية والمحلية الاستجابة لطلب المساعدات بسبب تفشي العنف وعدم استجابة الحكومة السورية لمساعدة النازحين على اعتبار ذلك ليس من أولويات الحكومة.

ونظراً إلى الحاجة الماسة إلى المساعدة وعدم قدرة الحكومة السورية أو المجتمع الدولي على توفير هذه المساعدات بشكل كامل بدأت جماعات أهلية في ملئ الفراغ بما يناسبها من أشكال الرعاية الاجتماعية ومع أن هذه المبادرات تعالج البعض القليل من الاحتياجات الأساسية لبعض النازحين ولو بطريقة توظيفية في بعض الأحيان على المستوى السياسي والطائفي. فإن لها آثار تترتب على المدى الطويل، لاسيما المساعدات التي تقدمها جماعات أصولية والجماعات المسلحة مستفيدة من أموال بعض الأغنياء في دول الخليج والتي تستخدمها لرفع اسهمها والتأثير فيها على المجتمع، وبالتالي تقليص إمكانية وجود حيز إنساني حيادي في بعض المحافظات السورية.

من الضروري بالإضافة إلى مساعدة كل هؤلاء المحتاجين يجب التوسع في تقديم المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية المحايدة والتي تتمتع بالاستقلالية عن الجماعات المسلحة أو أي من أطراف النزاع حتى مجرد الظن أن لها علاقة يمكن أن تؤدي إلى تهديدات جديدة للمستفيدين أنفسهم من قبل الحكومة السورية التي تنظر إلى تلك المساعدات جزء من أعمال عدائية لها .

ويرى النازحون والمهجرون وبشكل متزايد أن ما حدث لهم يعكس ممارسة النظام العنيفة ضدهم إضافة إلى انتشار المجموعات المسلحة داخل مدنهم، إضافة إلى الانقسامات السياسية لقوى المعارضة وعدم مصداقيتها في زرع الوهم على تحقيق انتصارها على النظام بمدة وجيزة. كما يتسبب العنف في تغيير دائم في تركيبة سورية الاجتماعية والسكانية مما يؤثر بشكل كبير على اللحمة الوطنية للشعب السوري.

الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الكاملة لحماية وتأمين هؤلاء النازحين

- لم يتم إلى الآن إدراك حجم وسعة انتشار الأزمة الإنسانية التي وقع بها المجتمع السوري بسبب العنف المنتشر في سورية ويعتقد أن أربعة ملايين شخص في سورية أصبحوا بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، ثلاث أرباعهم إما مشردين أو يسكنون بشكل لا إنساني داخل أو خارج سورية، وربما البقية يعيشون في أماكن سكنية لكنهم مع مرور الوقت من انعدام الأمن الغذائي واختفاء المدخرات لديهم سوف يشكلون عبئاً إضافياً على المستوى الإنساني، لقد تقيدت عملية تحليل الأزمة الإنسانية بسبب العنف والصعوبات القاهرة التي تواجه عملية جمع البيانات الدقيقة التي يمكن أن تبين لنا عجز الحكومة السورية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي السورية والوكالات الدولية الإنسانية لمواجهة تلك الأزمة الإنسانية. إلا أنه وحتى انتهاء العنف وحتى يتمكن الناس من جديد على العودة إلى مجتمعاتهم أو إيجاد حلول عملية لهذا تتحمل السلطات السورية المسؤولية وكما تنص على ذلك المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح، لضمان إسباج مظلة الحماية والمساعدات على الأشخاص من غير القادرين على إيجاد حل آخر سوى النزوح القسري والبقاء في سورية. ونأمل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بتركيز مساعيها لمساعدة النازحين في سورية والسعي لإيجاد وسائل منظمة وسريعة تواجهه الكارثة الإنسانية التي حلت على المجتمع السوري.

فعلى الحكومة السورية

- 1- الاعتراف بالأزمة الإنسانية داخل البلد
- 2- توزيع الأموال المتوفرة للمتضررين فوراً، والموارد البشرية والتقنية، والمواد الأساسية للوفاء بالاحتياجات.
- 3- قبول وتسهيل آليات الاستجابة البديلة للتعويض عن الصعوبات التي تعيق أنظمة توزيع الغذاء والأدوية والمواد الأساسية للسكن.
- 4- تسهيل حركة عاملي المساعدات من أجل توصيل المساعدات الإنسانية غير العسكرية.
- 5- دعم المجتمع المدني من خلال قانون يمتاز بالشفافية وعمليات تسجيل المنظمات اللاكومية التي تعرف بحقوقها واستقلالها.
- 6- يجب على جميع الجهات العاملة ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وبشكل دائم وكامل من خلال:

إنهاء حالة الحصانة من خلال الآليات القضائية المناسبة

من الضروري جداً رفع مستوى الاتصالات وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات اللاعسكرية والهيئات العامة الأخرى، ويجب على جميع الجهات الإنسانية العاملة أن تعمل معاً لتطوير مؤشرات وآلية تحقق لتحديد الحاجات الأولية ولضمان وجود آليات شاملة للمراقبة والتقييم والشفافية، خاصة في مجالات وجود المساعدات، وجمع التبرعات، ومشاركة المعلومات ويجب على الجهات المانحة إدراك أن تنسيق العمليات الإنسانية للمنظمات اللاعسكرية ليس مطلباً إضافياً أو من الكماليات.

إضافة إلى:

أولاً: تتحمل الحكومة السورية مسؤولية حماية ومساعدة مواطنيها من النازحين، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي وعدد من المنظمات المدنية والأهلية الوطنية المخلصة للعمل على مساعدة النازحين والتي تعمل دون تبعية سياسية أو دينية بل تعمل على أسس إنسانية وإنسانية بحته.

ثانياً: لابد التركيز على ما أقره المؤتمر العالمي في سبتمبر عام 2005 كإطار دولي لحماية النازحين" تنص على منح حرية التجوال للأشخاص النازحين ضمن حدود بلادهم وبالتالي لدى الناس حق أساسي في السعي للفرار من مناطق العنف والانتقال إلى مكان آخر ضمن حدود بلادهم، وينبغي أن تبحث الحكومة السورية الوسائل الضرورية لضمان عدم تعرض النازحين داخلياً لأي شيء مما يعوق مساعيهم لإيجاد ملاذ آمن والحماية داخل حدود الجمهورية العربية السورية. ونقترح في هذا الإطار إيجاد أماكن خاصة للنازحين في المناطق الآمنة على سبيل المثال منطقتي السويداء وطرطوس على أن تشرف منظمات المجتمع المدني والأهلي والمؤسسات الدولية الخاصة بمساعدة النازحين على تسيير أمورهم في هذه الأماكن. وهنا ينبغي على الحكومة السورية والمجتمع الدولي أن تسعى لإيجاد الوسائل التي من شأنها أن ترفع من قدرات هاتين المحافظتين على الاستجابة لاحتياجات النازحين وتخفيف الضغوط الواقعة على الخدمات العامة في تلك المحافظتين، وهنا تحتاج هاتين المحافظتين إلى الدعم كي تتمكن من توفير القوت اليومي والمأوى لمن يعيشون ضمن نطاق اختصاصاتهم، وذلك بترتيب معسكرات خاصة لهذا الشأن يتوفر فيها كافة متطلبات الخدمات الأساسية الغذائية والصحية والتعليمية . وهناك حاجة إلى وجود تحرك على المستوى السياسي بشكل عاجل لتحسين الوضع الإنساني وتحديد أسبابه الرئيسية، كما أنه من المطلوب وجود عمل منسق لتحديد النهج الدولي متعدد الوجه.

- يعزز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سورية.
- يعزز الجهود الرامية للحد من النزوح الإجباري لسكان وذلك عن طريق إضعاف وتقليل الأسباب التي تدفع الناس إلى الهرب من منازلهم.
- يضمن حرية الحركة للبحث عن أمان.
- يضمن توفير الحماية وتقديم المساعدات المادية للنازحين.
- يضع حلول سورية للمشاكل الإنسانية لأكثر المجموعات تضرراً.
- يدعم وصول المساعدات الإنسانية لسكان المحتاجين بغض النظر عما إذا كان ذلك في مناطق الصراع أو المناطق التي ليس بها صراع.
- يضمن عدم التمييز بالنسبة للحصول على خدمات الدول مثل الخدمات الصحية ونسب الغذاء والوقد والخدمات التعليمية.
- يعترف بحق العودة الطوعية للوطن بشكل آمن أو بالاستقرار الطوعي في مكان النزوح الحالي أو في مكان آخر في سورية.

استبيان - الوضع الإغاثي والصحي والتعليمي ودور المنظمات والجمعيات

قام فريق العمل بتعبئة 527 عينة عشوائية للنازحين وغطت العينة محافظات دمشق وريفها وحلب وحمص واللاذقية والسويداء والحسكة وطرطوس وبعض مناطق حمص هذا الاستبيان الخاص بوضع النازحين القانوني والإغاثي والطبي والتعليمي ودور المنظمات والجمعيات المحلية والدولية في مساعدة النازحين. تم تنفيذ الاستبيان من تاريخ 2012/8/10 إلى 2012/10/1 استبيان - الوضع الإغاثي والصحي والتعليمي ودور المنظمات والجمعيات

استبيان خاص بالنازحين السوريين في الداخل
عدد أفراد العينة 527 ، شملت العينة الأشخاص الذين تجاوز عمرهم 22 سنة ومن مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق السورية، تم تنفيذ الاستبيان من تاريخ 2012/8/10 إلى 2012/10/1
العدد : (527 شخص بنسبة 13,2 %) شريك (211 زوج أو زوجة 5.3 %) عدد الاطفال دون 15 سنة: (2835 طفل بنسبة 70.8 %) فوق 15 سنة : (369 طفل بنسبة 9.2 %) مجموع أفراد الأسره: 4001 فرد
عدد المتبقين في السكن الاصلي: (59 شخص بنسبة 1.5 %)
طبيعة الإيواء سكن استتجار: (545 شخص بنسبة 13.6 %) سكن في اماكن عامة: (3132 بنسبة 78.3 %)
سكن عند اقارب: (216 شخص بنسبة 5.4 %) سكن في مخيم أعدته الدولة: (108 شخص بنسبة 2.7 %)
عدد الأفراد الذين فروا الى أماكن أخرى: (133 شخص بنسبة 3.3 %) داخل البلد (72 شخص بنسبة 1.9 %) خارج البلد (61 بنسبة 1.5 %)
عدد المصابين: (47 شخص بنسبة 1.2 %) عدد الضحايا: (19 شخص بنسبة 0.5 %) عدد المفقودين: (8 شخص بنسبة 0.2 %)
عدد السجناء : (7 أشخاص بنسبة 0.2 %)

يبين الاستبيان أن عدد الاطفال دون 15 عاماً يشكلون الكتلة الأكبر من النازحين إذ يشكلون ما نسبته 70 % وهذا بحد ذاته يعتبر مأزق لكافة الأطراف العاملة والمهتمة بشأن النازحين السوريين داخل سورية إن كان من قبل الدولة أو من قبل القوى السياسية والمدنية والأهلية السورية لما ينتج عنه من مشكلات وأزمات على مستقبل المجتمع السوري إن هذه النسبة تشكل مليون ومائتي ألف تقريبا من عدد سكان سورية يعيشون في واقع لا يحمل في طياته أمل واعد للمجتمع السوري.
وإن واقع إقامة النازحين لا يمكن وصفه إلا بمكان لا يرقى الى السكن الانساني بسبب طبيعته وعدم وجود بنية تحتية له إضافة للأسعار غير العقلانية لإيجار السكن.
كما يبين الاستبيان نتائج مقدرنا العنف منذ بداية الانتفاضة السورية وما تولد عنها من ضحايا ومصابين ومفقودين وسجناء ومقارنه مع نسب الاستبيان مع عدد النازحين نجد التالي ويشكل تقريبي أن هناك أكثر من 24 ألف مصاب و10 آلاف ضحية و 4 آلاف مفقود و 4 آلاف سجين.

الوضع الخدمي العام:

الاجابة بنعم أو لا

هل يوجد فريق عمل للخدمات والحماية المجتمعية ؟

• نعم: (106 أشخاص بنسبة 20.1 %)

• لا: (421 شخص بنسبة 79.9 %)

هل يوجد امكانية لتوزيع المساعدات الطارئة ؟

• نعم: (66 شخص بنسبة 12.5 %)

• لا: (461 شخص بنسبة 87.5 %)

هل يوجد أنظمة سريعة للتعامل مع النازحين الضعفاء (نساء ، أطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة)؟

• نعم: (54 شخص بنسبة 10.2 %)

• لا: (473 شخص بنسبة 89.8 %)

هل تتوفر أماكن لاستيعاب الاطفال وتضم لعب الاطفال وأدوات خاصة للنشاطات؟

• نعم: (43 شخص بنسبة 8.2 %)

• لا: (484 شخص بنسبة 91.8 %)

هل توجد غرفة فردية للمقابلات الشخصية؟

• نعم: 0%

• لا: 100%

هل توجد شبكة تلفون خاصة للتواصل الاهالي؟

• نعم: 0%

• لا: 100%

هل توجد غرفة طوارئ لحماية أمن العاملين داخل مكان الإيواء؟

• نعم: 0%

• لا: 100%

هل توجد أماكن خاصة لدورات المياه والحمامات؟

• نعم (183 شخص بنسبة 34.7 %)

• لا (344 شخص بنسبة 65.3 %)

الوضع الصحي والتعليمي:

هل توجد مؤسسات أو مختصون في التعامل مع الوضع الصحي؟

• نعم : (198 شخص بنسبة 37.5 %) مستوصف: (46 شخص

بنسبة 8.7 %) عيادة: (117 شخص بنسبة 22.2 %) طبيب مناوب: (12

شخص بنسبة 2.3 %) مشفى (23 شخص بنسبة 3.4 %)

• لا: (329 بنسبة 62.5 %)

هل توجد تسهيلات لإجراء الفحوص الطبية للكشف عن الامراض المتفشية؟

• نعم: (24 اشخاص بنسبة 4.6 %)

• لا: (503 شخص بنسبة 95.4 %)

يبين الاستبيان

- لتلك العينة أن الخدمات المجتمعية وتوزيع المساعدات الطارئة غير متوفرة إلا بنسب قليلة مما يترتب على النازحين زيادة في المعاناة والقهر .

- الاستهتار والتقاعد وعدم الاهتمام بالشريحة الضعيفة للنازحين من نساء وأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى ترك الأطفال لمعطيات الشارع يتقاذفهم عبر أمراض كثيرة يفرضها الواقع الموجودين فيه.

- عدم الاهتمام بالكامل لخصوصية النازح ولا حماية للعاملين على مساعدته مما يضع النازح والعاملين في حالة خوف دائم من المجهول بسبب العنف الدائر حولهم.

- يتم الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية نسبة تقدر ب 37.5 % والباقي لا يتلقون أي رعاية صحية، علماً أن هذه الرعاية تتغير بحسب الزمان والمكان وبحسب مزاج الكادر الطبي إضافة للوضع الأمني الذي يسبب في تهديد للنازح والكادر الطبي على حد سواء، كما تظهر النتائج عدم الاهتمام بالفحوص الطبية للأمراض المتفشية إلا ما ندر مما يزيد في تفاقم

وانتشار هذه الأمراض بين النازحين.

- بالرغم من محاولة جهات عدة منها الدولة والمؤسسات المدنية والأهلية تقديم المساعدات من مستلزمات النوم والطبخ ومياه الشرب إلا أنها مازلت لم ترقى إلى المطلوب بسبب نقص في توزيع هذه المواد على مستحقيها.

- أظهرت نتائج الاستبيان أن 88 من مواقع النازحين يوجد بها مدارس وهذه النسبة تعتبر جيدة لما لحق بالمدارس من دمار بسبب العنف لكن يبقى نسبة 12 % من هذه المواقع لا يوجد بها مدارس مما يؤثر بشكل مباشر على كتلة طلابية لا يستهان بها لن تتلقى أي تعليم . وأظهرت نتائج الاستبيان وجود فجوة كبيرة في طبيعة وأداء التعليم في مواقع الايواء للنازحين.

- تعتبر المساعدات الاغاثية الفيصل في معاناة النازحين إذ يبين الاستبيان الفجوة والخلل الكبير في توزيع ونقص هذه المساعدات إضافة الى عدم وصولها نهائياً لنسبة 15 % من النازحين.

رغم المحاولات الجادة من قبل كثير من منظمات المجتمع المدني والأهلي السوري لمواجهه الكارثة لهذة الأزمة في سورية إلا أن أدائها مازال يفتقر إلى التنظيم والمصداقية والمتابعة إضافة الى الثقة بينه وبين النازحين في داخل سورية وهذا واضح في الاستبيان إذا أن درجة الاداء كانت متدنية جداً وتقييم النازحين لها تقييم سيئ ربما هذا يعود إلى افتقار تلك المنظمات والجمعيات إلى الكادر المدرب حتى يستطيع القيام بواجبه إضافة للتدخل المباشر من قبل الدولة والمؤسسات الأمنية بعمل تلك المنظمات والجمعيات واعتقال عدد من اعضائها، وضعف هذه المنظمات

هل مستلزمات النوم متوفرة ؟

- نعم: (313 شخص بنسبة 59.4 %)
- لا: (214 شخص بنسبة 40.6 %)

هل مستلزمات المطبخ متوفرة ؟

- نعم: (239 شخص بنسبة 45.4 %)
- لا: (288 شخص بنسبة 54.6 %)

هل مياه الشرب متوفرة؟

- نعم: (402 شخص بنسبة 76.3 %)
- لا: (125 شخص بنسبة 23.7 %)

هل توجد مدارس خاصة في اماكن الايواء؟

- نعم: (464 شخص بنسبة 88.1 %)
- لا: (63 شخص بنسبة 11.9 %)

طبيعة التعليم

- جيدة (26 شخص بنسبة 5 %)
- وسط (206 شخص بنسبة 39 %)
- سيئ (295 شخص بنسبة 56 %)

دور المؤسسات والمنظمات

طبيعة المساعدة الاغاثية:

- نقدية: (36 شخص بنسبة 6.8 %)
- عينية: (413 شخص بنسبة 78.4 %) لم يحصلوا على أي مساعدات (78 شخص بنسبة 14.8 %)
- كافيته: (8 أشخاص بنسبة 1.6 %) غير كافية: (441 شخص بنسبة 83.6 %)

تبين في تسجيل الملاحظات أن 19 شخص من الذين تلقوا المساعدات النقدية تم استلامها من أفراد يدعونهم بأهل الخير.

دور المنظمات الاهلية:

- جيد : (39 شخص بنسبة 7.4 %)
- وسط: (174 شخص بنسبة 33 %)
- سيئ: (314 شخص بنسبة 59.6 %)

شملت جميع الجمعيات الأهلية وما يطلق عليهم بأهل الخير

دور منظمات المجتمع المدني:

- جيد: (0 %)
- وسط: (59 شخص بنسبة 13 %)
- سيئ: (458 بنسبة 87 %)

شملت الجمعيات المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسات الدينية الاسلامية والمسيحية.

دور منظمات ومؤسسات الدولة:

- جيد: (65 شخص بنسبة 12.3 %)
- وسط: (76 شخص بنسبة 14.5 %)
- سيئ: (356 بنسبة 73.2 %)

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

شملت الهلال الاحمر السوري ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

دور منظمات ومؤسسات الدولية:

والجمعيات من إثارة المصادر أو تجنيد التمويل اللازم لعملها. عدم السماح للمنظمات الدولية بالتحرك أو رفض طلبها بالعمل ربما يكون السبب في التقييم السيئ للنازحين لهذه المنظمات والمؤسسات الدولية.

• جيد: (41 شخص بنسبة 7.8 %)

• وسط: (62 شخص بنسبة 11.7 %)

• سيئ: (424 شخص بنسبة 80.5 %)

شملت اليونيسيف والصليب الاحمر الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

نتائج

- خلال في عملية التوزيع ووجود مركزية في الإدارة جعل هذه المركزية في كثير من الأحيان مسببا لمشكلة حقيقية في توزيع المواد الإغاثية إذ تجد مراكز تفيض فيها المستودعات عن حاجة النازحين، بينما هناك الكثير من المراكز تعاني من الحاجة لهذه المواد.
- حالة الإهمال التي ترافق العمل في الجمعيات الخيرية وخاصة البيروقراطية والتباطؤ في توقيع التراخيص التي تسمح بالعمل على مساعدة هؤلاء النازحين.
- عدم توفر أي خطة طوارئ من أي نوع لدى الجهات الرسمية لمواجهة تلك الكارثة الإنسانية، رغم استمرار الأزمة السورية مايقرب من العام وثمانية أشهر، وتقع المسؤولية على الحكومة السورية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتحديد في إيجاد خطة واضحة وميسرة للعاملين في مجال الإغاثة.
- جميع العاملين في عمليات الإغاثة هم من المتطوعين الذين لم يتلقوا أية تدريبات منهجية سابقة للتعامل مع النازحين على المستوى النفسي والتنظيمي وخاصة الأطفال.
- زيادة الأسعار للمواد الغذائية بشكل جنوني أثر بشكل كبير على مقدرة الجمعيات الخيرية والمواطنين في تقديم الدعم لهؤلاء النازحين.
- شح كبير في المحروقات والطاقة الكهربائية وخاصة الغاز المستخدم بشكل كبير لطهي الطعام والذي بدوره شكل عائقا جديدا في مساعدة النازحين.
- حالة الإهمال الكبيرة للرعاية الصحية بسبب تدمير كثير من المنشآت الصحية.
- أدى الاكتظاظ السكاني للنازحين وتدني مستوى المعيشة إلى ارتفاع نسبة الجريمة.
- ظاهرة بروز أنواع جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل في المجتمع السوري مثل الخطف وطلب الفدية والابتزاز
- استخدام النازحين من قبل الأطراف المتنازعة الحكومة السورية والمجموعات المسلحة لأهداف تخدم مصالحهم مما يشكل خطراً كبيراً على النازحين.
- استحوذ بعض الجمعيات على الإغاثة مما يشكل حالة فساد مالي وإداري.
- عدم وجود مراكز متخصصة لمواجهة الأمور الطارئة الإغاثية والصحية.
- استغلال كبير من قبل السلطة والمجموعات المسلحة لموارد الإغاثة لقضايا أخرى.
- عدم تغطية كافة المناطق المتضررة بالإغاثة.

- عدم التنسيق بشكل كاف بين الإدارات والمستويات الحكومية.
- نقص المعلومات بشكل كافي حول النازحين وحجم المساعدات المطلوبة لاحتياجاتهم.
- عدم كفاية البيانات المجمعّة أو عدم دقتها مما يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص للحصول على المساعدات إذ أن نسبة كبيرة من هذه المساعدات تتم عبر وسطاء أو علاقات شخصية.
- عدم المساواة في توزيع المساعدات يؤدي إلى حالة من الاستياء والتذمر بين النازحين واتهامات من قبلهم للعاملين بالفساد وعدم الشفافية.

توصيات

- 1 - على الحكومة السورية حماية النازحين داخلياً من مخاطر الحماية الثانوية المرتبطة بالنزوح مثل الأمراض والاستغلال والاضطرار للتورط في استراتيجيات خطيرة للنجاة من قبيل السرقة وتشكيل عصابات صغيرة داخل مجتمع النازحين أو أمراض أخرى تسببها كارثة كهذه.
- 2 - منع النازحين داخلياً من الاضطرار للعودة قبل الآوان الى الظروف غير الآمنة أو من الشروع في نزوح ثانوي خطير بحثاً عن موارد الحياة أو الضرورات الأخرى للحياة.
- 3 - إن السلام لا ينبثق من الاتفاقيات السياسية بين الأطراف المتصارعة، ولكن بشكل أساسي من قدرة المكونات والشرائح الاجتماعية على حماية هذه الاتفاقيات على الأرض.
- 4 - ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه للخدمات الأساسية المقدمة للنازحين.
- 5 - هناك حاجة ماسة لتوفير العناية المناسبة لكبار السن سواء كانت الطبية منها أو الاجتماعية، إضافة إلى توفير العناية والرعاية للمعاقين والمصابين من جراء اللازمة.
- 6 - ضرورة أن تتخذ الحكومة السورية الخطوات التي من شأنها تيسير وصول المساعدات إلى مستحقيها.
- 7 - ضمان وصول المساعدات إلى أولئك الأكثر احتياجاً بها.
- 8 - تقديم المساعدات الغذائية للنازحين المتأثرين بشكل خاص بقيود الحركة.
- 9 - ضمان قدرة عمال الإغاثة على العمل في أوقات الأزمات وضمن سلامتهم الشخصية من كافة طرفي الصراع.
- 10 - محاولة الحصول على الدعم الخارجي في بناء القدرات وتطوير السياسات بما يسمح في إعادة البنية التحتية ويسمح بالعمل السريع لتقديم الخدمات.
- 11 - تدريب الموظفين المدنيين العاملين في الدوائر الحكومية المعنية على كيفية الالتزام بالإرشادات والمعايير الدولية ذات الصلة.
- 12 - إدراك أن عملية الإغاثة لاتنسم بالحياد من الناحية السياسية، مما يؤثر بشكل بالغ على قضايا حقوق الإنسان وسمعة المنظمات والجمعيات الخيرية.
- 13 - العمل على تمكين المجموعات المهمشة من تحسين وضعها في أماكن الإيواء.
- 14 - دعم مساعي الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي لحماية السكان المدنيين من آثار النزاع، وضمن إمكانية حصولهم على الحاجات الأساسية تماشياً مع مبادئ القانون الدولي.

اللاجئون السوريون .. الهرب من الموت والوقوع في المصيدة



شادي أبو كرم

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 2 أكتوبر/ تشرين الأول وهو آخر تقرير نشرته المفوضية عن عدد اللاجئين السوريين المسجلين لديها، على لسان الناطق باسم المفوضية أدريان إدواردز أن أحدث الأرقام المسجلة لدى المفوضية هو 311500 لاجئ سوري في كل من لبنان والأردن وتركيا والعراق.

وحسب المتحدث أن الأردن يستضيف 103488 لاجئ مسجل لكنه يعتقد أن عدد اللاجئين الاجمالي في الأردن يبلغ 250000 لاجئ وأعلن ان 65 % من اللاجئين السوريين يعيشون في المناطق الحضرية والباقي في المعسكرات الذي أعدتهم الحكومة الأردنية. و بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين والذين ينتظرون التسجيل في لبنان 80800 لاجئ سوري وحسب المصدر نفسه يذكر أن الحكومة اللبنانية أعلنت أن هناك عشرات الآلاف الآخرين دخلوا إلى لبنان لا يعرف عددهم، ولم يعودوا إلى ديارهم بعد. كما يتواجد في تركيا المسجلين لدى الحكومة التركية والذين يتلقون المساعدة من الحكومة في المخيمات بأكثر من 93500 لاجئ، إضافة إلى عدة آلاف من المقيمين خارج المخيمات البالغ عددها 13 مخيما. أما في العراق، فقد تم تسجيل 33704 لاجئ سوري منهم 28000 لاجئ كردي سوري وصلوا إقليم كردستان، وجنوبا في محافظة الأنبار 5600 لاجئ سوري.

وحسب بعثتنا يتواجد عدة آلاف من اللاجئين السوريين في مصر أغلبهم وصلوا بطريقة رسمية، إضافة إلى الآلاف من السوريين الذين هربوا إلى مناطق في العالم.

وأعلنت المفوضية أن هناك خطة للاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين يشارك بها 52 منظمة إنسانية. وأضافت إن هذه المنظمات غير الحكومية في طليعة الجهات التي تقوم بإيصال المساعدات الإنسانية للاجئين، واعتبرت الاردن ولبنان وتركيا والعراق ضربت المثل من حيث الإبقاء على حدودها مفتوحة للسوريين الفارين من العنف، وهذا يتطلب التضامن الدولي مع هذه الدول للاستجابة لمتطلبات هؤلاء اللاجئين.

حقوق الطبع والنشر والاقْتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

ويبين الاستبيان الذي وزعه فريق العمل وبشكل نسبي ما يلي:

ففي لبنان:

نسبة العابرين عبر الحدود بدون أوراق رسمية يشكل 26 % والعبارين بطرق رسمية 73.4 % أما الجرحى والمصابين 0.5 % من اللاجئين.

الأردن:

نسبة العابرين عبر الحدود بدون أوراق رسمية يشكل 38 % والعبارين عبر الحدود بطرق رسمية 61.6 % أما نسبة الجرحى والمصابين 0.4 % من اللاجئين.

تركيا :

نسبة العابرين عبر الحدود بدون أوراق رسمية 69 % والعبارين عبر الحدود بطرق رسمية 28 % أما نسبة الجرحى والمصابين فهي 3 % من اللاجئين .

إن غالبية السوريين الذين غادروا سورية تحت ظروف جعلتهم في حاجة إلى الحماية الدولية، وتُعرف المفوضية للاجئين بأنهم الأشخاص الذين يقعون ضمن معيار اللاجئين وفقاً لاتفاقية عام 1951 بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقعون ضمن نطاق التعريف الموسع كأشخاص يهربون من صراع مسلح معمم أو اضطراب مدني.

إن أغلب الدول التي فر إليها السوريون قدمت بعض الخدمات التي مازالت ناقصة ومحبطة في بعض الأحيان ويتم التعامل معهم على المستوى القانوني بطرق مختلفة فإن وجود السوريين في هذا الدول يرهق البنية التحتية الوطنية والأوضاع الاقتصادية والخدمات الأساسية لهذه الدول وخاصة المملكة الأردنية وفي بعض الحالات زاد من المخاوف الأمنية الوطنية، فهناك تقارير تفيد بوجود صعوبات متزايدة في كل من الأردن ولبنان في تقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية العامة للسوريين، ومن ثم فقد بدأ الترحيب الحار الذي شملهم في بداية الأزمة في التناقض وبدأت تزداد المخاوف العامة. وأدت الاعتبارات الأمنية إلى ازدياد التدقيق في الإقامة وتدني تقديم الخدمات لهؤلاء اللاجئين.

ويجد السوريون في الدول المجاورة أنه من الصعب بشكل متزايد إعالة أنفسهم ومن ثم تخطي الكثير منهم فترات وجودهم على المستوى الاقتصادي والقانوني في هذه الدول وأصبحوا في بعض هذه الدول مقيمين غير شرعيين، معرضين أنفسهم لخطر الاحتجاز أو الترحيل في الأردن على سبيل المثال أو التوجيه لصالح هذه الفئة أو تلك في تركيا مثلاً، ويواجه اللاجئون صعوبات في الخدمات الطبية. كما أن أطفالهم يكونون غالباً إما غير قادرين على دخول المدارس أو أن المدارس نفسها مزدحمة للغاية بحيث لا يمكنها قبول تلاميذ جدد، وربما سمحت بعض الدول للسوريين بالالتحاق بالمدارس الخاصة ولكن معظم العائلات ليس بمقدورها القيام بذلك، إضافة للظروف القاهرة لهؤلاء في عمليات السكن والصحة. إن توفير هذه القضايا يؤدي بالضرورة إلى توفير الاستقرار والعمل في المستقبل خلال وقت الأزمات، كما يقدم الحماية ضد الاستغلال وسوء المعاملة.

اللاجئون وحقوق الإنسان

- جاء في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 بأنه (لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة)

وصرحت المادة 14 من ذات الإعلان بأن 1- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من

لذا يتبين أنه يتعين على الدول أو الحكومات أن تحترم مواطنيها كافة وأن تعاملهم بالحسنى وبما يحفظ لهم كرامتهم كأدبيين وألا تعرضهم للقبض عليهم أو الاعتقال أو العقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية، الأمر الذي يعبر عن انتهاك خطير لحرياتهم ولحقهم في العيش بحرية وكرامة لا سيما داخل بلدهم.

ولا يمكن القول بأن الإنسان الذي يضطهد داخل بلده وتنتهك حقوقه بصورة صارخة كما يحصل في سورية من قتل عمد وتعذيب ممنهج واستباحة للمدن لا يكون له الحق - عندما يعجز تماماً - في أن يبحث عن ملجأ آمن يأمن فيه على حياته وحياته أسرته ويصون فيه كرامته، وبما أن الأخيرتين انتهكتا وبشكل صارخ من قبل الحكومة السورية وهذا هو عينه ماقررتة المادة 14 وفق البند الأول من الإعلان العالمي المشار لها أعلاه، والتي تبين وبكل وضوح إن اللجوء الإنساني هو حق لكل شخص طبيعي تعرض للاضطهاد داخل سورية أو داخل دولة أخرى كان مقيماً فيها، في أن يلتمس لنفسه ملجأ آمناً.

إن اللجوء الإنساني يعني الحالة القانونية التي تنشأ تبعاً لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ولجئها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو بلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاك الخطير لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم (سبب أو لآخر) أو بسبب جماعات مسلحة، وهذا ما يحصل في سورية بكافة معطياته وأبعاد الخطرة على المواطن السوري، بذلك ينشأ عنه وضع إنساني صعب جداً وخطير يستلزم أعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة وتحديداً اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين والبرتوكول الخاص لعام 1967 الملحق بها، وتمتع هؤلاء اللاجئين بموجبها بوصف اللاجئين الإنسانيين، الأمر الذي يحتم حمايتهم وصيانة كرامتهم وتوفير الملجأ الآمن لهم، ريثما تستقر أوضاع سورية ويتم إعادتهم إليها بأمان وسلام.

من ناحية أخرى يجب توفير الظروف الملائمة لهم كالمأوى والمسكن والصحة والغذاء لمن تم تهجيرهم إلى خارج سورية، طوال مدة وجودهم في الدول المضيفة، ويبقى هؤلاء يحتفظون دوماً بحق الرجوع إلى سورية بأمان بمجرد أن تزول أسباب اللجوء، وعلى الدول المضيفة وكذلك المفوضية السامية للاجئين أن تساعد في أمور عودتهم الآمنة هذه.

ويجب أن يكون للمنظمات الدولية دور في توثيق وتعزيز احترام حقوق هؤلاء اللاجئين وصيانة الوضع القانوني للاجئ وعدم اختلاله، وتعتبر الأمم المتحدة المعنية في تحديد موضوع التدخل الإنسان والمساعدة والسعي من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان في أي وقت ومكان، والتدخل لوقف انتهاكات القانون الدولي بما يخص اللاجئين وحمايتهم.

وتعريف اللاجئ الإنساني هو التعريف الذي أورده الفقرة ألفا 2 من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وذلك لاحتوائها على أربعة شروط يمكن من خلالها تحديد من هو اللاجئ وهي:

1- يجب أن يكون في حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.
2- إن الاضطهاد، موضع البحث، يجب أن يكون قائماً بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

3- يجب أن يكون خارج البلد التي يحمل جنسيته، في حالة عديمي الجنسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته السابقة.

4- يجب أن لا يستطيع أو لا يرغب في الحصول على حماية ذلك البلد، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف في العودة إلى ذلك البلد، لذلك فاللاجئ :

هو كل من وجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلد التي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك البلد بسبب هذا الخوف.

توصيات خاصة أقرتها المفوضية لاستقبال وتسجيل اللاجئين نتمنى الاعتماد عليها وتكريسها :

- 1- أنظمة محسنة لتحديد المواعيد وذلك لتفادي فترات الانتظار الطويلة والازدحام.
 - 2- التواجد الدائم لفريق الخدمات والحماية المجتمعية.
 - 3- إمكانية توزيع المساعدات الطارئة في الموقع نفسه، إذا دعت الحاجة.
 - 4- أنظمة سريعة للتعامل مع اللاجئين الضعفاء.
 - 5- توفير أماكن لاستيعاب الأطفال وتضم لعب وأدوات خاصة للترفيه.
 - 6- أكشاك فردية للمقابلات الشخصية .
 - 7- أطقم أمنية يسهل التعرف عليها والمدرّبين على المساعدة والتحرك السريع .
 - 8- فيديوهات إعلامية وملصقات لمكافحة حالات النصب وأشكال التعصب ومنشورات إعلامية باللغة العربية.
 - 9- أماكن واسعة ونظيفة، ومطبق بها الفصل بين الجنسين إلى جانب حنفيات خاصة لمياه الشرب ودورات المياه.
- ويمكن استخدام التقنية الحديثة في عمليات التسجيل في التواصل عبر الإيميل أو الرسائل الخاصة بالجوال أو عن طريق السكايب .

مفهوم الدولة المضيفة

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين، وتعتبر البلدان الأطراف باتفاقية عام 1951 والبروتوكول الموقع عام 1967 ملزمة بتنفيذ أحكامها فالمواد من 3 إلى 11 من الاتفاقية تتضمن أحكاماً تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو الوطن وأن تمنحهم على أراضيها رعاية لا تقل رعاية ما تمنحه لمواطنيها.

وتتصل المادة 12 على 16 بوضع قانون اللاجئين، والمواد 17 إلى 19 بحق اللاجئين في الاشتغال بالأعمال المدره للدخل، والمواد 2 إلى 24 برعاية اللاجئين فيما يتصل بمسألة الإسكان والتعلم العام، والإغاثة الحكومية وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتتناول المادة 25 توفير المساعدة الإدارية للاجئين والمادة 26 حريتهم في التنقل، أما المادة 27 و 28 فتعالجان على التوالي إصدار بطاقات هوية للاجئين ووثائق سفر لتمكنهم من السفر خارج بلد إقامتهم القانوني، وتتناول المادة 29 انطباع الأعباء الضريبة على اللاجئين والمادة 30 على حقهم في نقل أمتعتهم من أراضي الدولة المتعاقدة إلى بلد آخر قبلتهم للاستيطان فيه، وتتضمن المواد 31 إلى 33 أحكاماً هامه تتصل بمسألة اللجوء.

وقد جاء في ديباجة اتفاقية عام 1951 مايلي: ((... وإذ يضعون في اعتبارهم أن منح حق اللجوء قد يلقي أعباء باهظة على عاتق بعض البلدان، وأنه من غير الممكن إيجاد حل مرض لهذه المشكلة التي أقرت الأمم المتحدة بإعادها وطبيعتها الدوليتين إلا بالتعاون الدولي، يعربون عن أملهم في أن تبدل جميع الدول، إقراراً منها بالطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين، كل مافي وسعها للجوء دون أن تصبح هذه المشكلة سبباً للتوتر بين الدول...))

يتضح من النص المتقدم أن العالم يقر بأن للدول أو الدولة التي تستقبل أعداد كبيرة من اللاجئين الإنسانيين الحق في الحصول على المساعدة المالية لمواجهة الأعباء المالية الباهظة لهؤلاء اللاجئين وذلك من جهتين هما الأمم المتحدة ممثلة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وثانياً من الدول الأخرى التي تستقبل لاجئين ويكون بمقدورها المساعدة والمعونة وذلك إيماناً منها بالطابع الإنساني والاجتماعي لحالة اللجوء هذه.

اللاجئون في لبنان



مسكن من مساكن اللاجئين في لبنان - شادي ابو كرم

لا يوجد في لبنان قانون للاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع لبنان على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد به إجراءات للحصول على اللجوء، ويصر لبنان على حقه في انتهاء وترحيل أي شخص بضيافته متى شاء، وأوكلت الحكومة اللبنانية لمفوضية شؤون اللاجئين تسجيل من يرغب لديها.

يبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين والذين ينتظرون التسجيل في لبنان 80800 لاجئ سوري كما أسلفنا سابقاً حسب مصدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. يرى قسم من اللاجئين وبشكل متزايد أن ما يحدث لهم يعكس الانقسامات السياسية المتأصلة في لبنان ويؤثر بشكل مباشر على وضعهم القانوني والإغاثي واختلاف التعامل معهم من منطقة الى أخرى في لبنان فمنهم من يراهم أناسا هربوا من ويل العنف ومنهم من يراهم أبطالاً لثورة ومنهم من يراهم خونة وما هم إلا أدوات بيد القوى السياسية في لبنان. وتقوم المفوضية والمنظمات الشريكة بتقديم بعض المساعدات للاجئين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بعض المناطق القليلة.

تجمعات زارها فريق العمل في لبنان

1 -منطقة طرابلس (أبو سمرة) عدد العائلات الموجودة (7643) يتراوح معدل العائلة الواحدة بين 4-5 أشخاص، تشكل الفئة العمرية بين 4-15 سنة حوالي 67% من إجمالي النازحين، وتتولى تنسيقية لبنان لدعم الانتفاضة. مع جمعية الإرشاد والإصلاح مهمة الإغاثة على الصعيد الطبي والغذائي، على الصعيد الطبي يستقبل مستشفى دار الزهراء المرضى ويقوم بمعالجتهم حيث تتكفل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتغطية (85%) من قيمة الفاتورة وذلك بالنسبة للأشخاص المسجلين وغير ذلك تتكفل الجمعيات الأهلية وبعض المتبرعين بتسديد النفقات للمشافي، كما يعمل المجلس الوطني في مركز دار الزهراء ويغطي تكاليف العلاج للمصابين إثر الاشتباكات والجرحى المدنيين، وذلك عبر توفير 50 سريراً ضمن المركز ذاته. وعلى المستوى الطبي تتكفل جمعية البساتين وجمعية الإرشاد والإصلاح

حقوق الطبع والنشر والانتساب محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

بتعليم الطلاب السوريين وفق المنهج السوري ولكن ضمن دوام مسائي بعد انتهاء الطلاب اللبنانيين من دوامهم المدرسي اليومي.



شادي ابو كرم

2 -منطقة وادي خالد والقرى المجاورة لها
6000 عائلة (كافة عمليات الإغاثة
تجري ضمن مساعدة الأهالي للاجئين
السوريين) ويعتبر هذا التجمع الأكثر
سوءاً بين كافة التجمعات المتواجده
السوريين في

لبنان لفقدان وجود مؤسسات لبنانية ودولية تقوم بعمليات المساعدة والمساندة لهؤلاء على كافة الأصعد الإغاثية. وهم متروكين لتجاذبات سياسية داخل هذا التجمع.

3 -منطقة عكار والقرى المحيطة، يبلغ عدد العائلات السورية النازحة في منطقة عكار حوالي 10 آلاف عائلة والأغلبية الساحقة من حمص والريف الشمالي (الحولة، الرستن، القصير) تعمل جمعية عكارنا للشيخ معين المرعبي النائب عن تيار المستقبل على تغذية حاجات النازحين، بإمدادهم بمساعدات غذائية وطبية ومستلزمات مادية، كما أقامت الجمعية مخيم يحوي حوالي 60 خيمة في مناطق زراعية تابعة لعكار، الوضع الصحي تتولاه المنظمات الخيرية بالتعاون مع أطباء منطوعين، أما العمليات فإما في طرابلس أو في مستشفى الأمل (بعلبك)، على المستوى التعليمي تتولى اليونيسيف بالتنسيق مع جمعية اقرأ مهمة أعداد مدرسين ليعطوا الدروس للطلاب النازحين وفق منهاج معدّل يضمن للطلاب الاستمرار في الدراسة.

4 -منطقة عرسال، يتواجد في تلك المنطقة حوالي 1300 عائلة بمعدل خمس أفراد في كل عائلة، سجل منهم لدى لمفوضية 487 عائلة لتاريخ 2012/6/27 باقي العائلات جاءت بعد هذا التسجيل ولم يتم تسجيلهم إلى ساعة وجودنا هناك، وأغلب المتواجدين في عرسال تم دخولهم بطريقة غير شرعية وأغلبهم من ريف القصير لمحافظة حمص وريف دمشق المحاذي لعرسال، وحسب وصف اللاجئين السوريين في عرسال فإن مشقة الطريق من سورية إلى عرسال يشكل العقبة الكبيرة في هرب الناس إذ يستغرق الطريق أكثر من 14 ساعة مشياً على الأقدام، إضافة إلى أن أغلب الجرحى يصلون وهم بغاية السوء، وتتولى البلدية كافة المهام الإغاثية بالتعاون مع الجماعة الإسلامية والمكتب

النرويجي لشؤون اللاجئين، في الوضع الطبي تتكفل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتغطية 85% من نفقة العلاج بينما تغطي الجماعة الإسلامية الباقي وتعمل منظمة أطباء بلا حدود على تغطية معظم الأدوية وتتكفل مؤسسة عامل بالخدمات الطبية لكافة الجرحى بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي ، وبالشأن التعليمي يتواجد في عرسال 1700 طالب حسب بلدية عرسال من عمر دون 15 سنة و 300 طالب ما بين 15 إلى 18 عاماً، تتولى البلدية الإعداد لمشروع مدارس للأطفال السوريين وفق المنهاج السوري ليتمكنوا من إكمال دراستهم حين عودتهم إلى سوريا.

5 - **منطقة المرج**، لاتوجد أعداد كبيرة للنازحين هناك حوالي مئة عائلة معظمهم من السيدة زينب يقيمون في مدارس تم افتتاحها لاحتوائهم بعد الاشتباكات العنيفة في شهر تموز، تتولى البلدية تقديم المساعدات مع مجمع الأزهر التابع لدار التقوى. على المستوى الطبي يستقبل المستوصف في تلك البلدة النازحين دون أسعار ومنظمة أطباء بلا حدود قدمت أدوية، وتعمل الحكومة الآن على نقل اللاجئين من المدارس التي يقطنون بها إلى أماكن أخرى بسبب افتتاح العام الدراسي، على المستوى التعليمي نشطت جمعيات مدنية صغيرة مثل (be clever) في مساعدة الطلاب عبر تعليمهم وفق المنهج السوري في مراكز إقامتهم.

6 - **منطقة المصنع**، أول منطقة بعد الحدود السورية اللبنانية، يوجد فيها عائلات متفرقة لا تصل مئة عائلة ويفضل لاجئو تلك المنطقة البقاء هناك بسبب ذهاب بعض أفرادها المتكرر إلى دمشق، ولا يوجد شيء منظم هناك ولا يوجد إحصاء نسبي، وقد قدمت مجموعات إغاثية بعض الدعم للعائلات المتواجدة هناك.

7 - **منطقة بيروت وضواحيها**، يتواجد اللاجئون السوريون في مناطق المخيمات الفلسطينية والتي يبلغ عددها تسع مخيمات، العدد الإجمالي للعائلات التي شملها المسح 1300 عائلة، يعمل على مساعدتهم مجموعة من الناشطين السوريين المقيمين في بيروت بالتنسيق مع منظمات دولية ومحلية وأهلية، ويعملون على تقديم الغذاء والدواء و إيجار المنزل إذ أمكن، ويتم تحويل الحالات .

8 - **المرضية إلى مستشفى الحريري** ومن ثم يبحث الناشطون عن مصدر لتمويل الحالة، على المستوى التعليمي تقبل مدارس الأونوروا الطلاب السوريين-الفلسطينيين أما الطلاب السوريين فلم تحل مشكلتهم إلى غاية الآن.

9 - **في مناطق نفوذ حزب الله (بعلبك، القرى الجنوبية)** هناك العشرات من العائلات السورية اللاجئة ويعمل حزب الله على تقديم كافة المساعدات لهم، وقد كان من الصعب التحدث إليهم بسبب الضغط الأمني المفروض من عناصر الحزب.

عائلات تزرع تحت الضائقة الإغاثية وهموم قدوم الشتاء.

في منطقة طرابلس وإثر مقابلتنا مع إحدى العائلات اللاجئة شكت الأم التي تشرف على عائلة مؤلفة من ثلاث أطفال أكبرهم طفلة عمرها ثماني سنوات وهي حامل في شهرها التاسع من المعاناة التي تواجهها وتواجه أغلب العائلات في المنطقة وذلك من فقدان أدنى أنواع الخدمات، من حمامات ومياه نظيفة للشرب والأسعار الجهنمية حسب وصفها للمواد الغذائية، والوقوف بطابور الإنتظار للحصول على جزء من المواد الغذائية الأساسية، إضافة لهمها البالغ من قدوم فصل الشتاء علما أنها على وشك ولادة ، هذا يعني كما قالت مصاريف مازوت جديدة لا نستطيع تحملها إضافة الى ثمن المدفأة والملابس الشتوية. وبحسره كبيرة قالت السيدة :



شادي أو كرم

من سوف يعيننا على مانحن فيه؟
وتابعت تلك السيدة: وكما ترى حالتنا
نحن نسكن في أسفل البناية في محل
قيد الإنشاء نصفه مليء بالحصائر
المستوفى، لا يوجد حنفيه ولا حمام
ولا مطبخ ولا مكان لأطفالي، كل

ما نملكه نصف هذا المحل والنصف الآخر هو لصاحبه يستخدمه مستودعا بالرغم من أن أجرته في الشهر 200 ألف ليرة لبنانية أي مايعادل 135 دولار أمريكي. هذه المرأة تلخص واقع أغلب اللاجئين السوريين. اتجه عدد لا يستهان به من اللاجئين للعمل في الزراعة والخدمات وأهمها المطاعم وقابل الفريق عددا منهم، ويشكل سهل عين عرب والوزاني مكانا مهما لبعض اللاجئين للعمل الزراعي، إضافة لسهل الغاب ومنطقة عكار والقرى المحيطة بها. ويلاحظ عند بعض اللاجئين العاملين أن هناك سوء بالتعامل إما من حيث دفع أجورهم أو من خلال سماعهم كثيرا من الكلمات النابية بحقهم أشبه بالتحرش اليومي وخاصة الذين لا يملكون وثائق رسمية وغير القادرين على تقديم شكوى ضد أصحاب العمل أو ضد المتحرشين بهذه الألفاظ النابية. فالاعتداء الجسدي على العمال السوريين مع اعتداء لفظي بحقهم وعدم دفع أجورهم بشكل دوري وخاصة العاملين في المطاعم والمحلات الصغيرة يشكل انتهاكا وخرقا لأبسط قواعد حقوق الإنسان.

مشكلة أخرى يواجهها اللاجئون السوريون في منطق وادي خالد وطرابلس وعرسال وهي محاولة إرغام أبناء اللاجئين وبشكل مبطن الذين تتجاوز اعمارهم 15 سنة العودة الى سورية والقتال الى جانب المسلحين، هذا الإرغام يأخذ شكل أشكال عدة منها المبطن والتهديدي بقطع المساعدة أو إعطائها بطريقة مذلة مع التوبيخ، وفي حال رفض هذه العائلات يقوم المشرفين على تجمعات العائلات وهم في الغالب لبنانيون ومن مرجعيات إسلامية بمقاطعة هذه العائلة أو جعل الآخرين يقاطعونها. ففي منطقة عرسال تم مقابلة إحدى هذه العائلات وبعد خروج المشرف الذي أوصلنا الى هذه العائلة أبلغنا رب العائلة أن له ولدين تجاوزا 15 سنة وتم إرسالهما ساحة القتال وهم يطلبون منه أيضاً الالتحاق بهم وشكى رب العائلة أنه في عمر لا يساعده على الركض أو القتال إضافة أن لديه أربعة بنات كلهن في عمر المراهقة ولا يريد ترك عائلته وحدها.

ومن خلال متابعة الفريق لأغلب اللاجئين في شمال لبنان وجد أن الحاضنة الاجتماعية للاجئين تشكل العون الأساسي لهم، وتعمل جاهدة على إيجاد حلول لمساعدة اللاجئين إضافة الى التعامل الاجتماعي المرحب بهم، ويحاول أهالي المنطقة جمع المواد اللازم من بيوتهم وتقديمها للاجئين.

الوضع الإغاثي



مركز لتوزيع الأغاثة في طرابلس - شادي أو كرم

تقوم عدة جمعيات ومؤسسات دولية بتقديم الدعم الإغاثي للاجئين السوريين في لبنان وحسب تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه على صعيد المساعدات، وضع مجلس اللاجئين الدانمركي وبرنامج الأغذية العالمي قائمة نهائية تضم 25 متجرا، تستوفي معايير إدارة جودة الغذاء والنظافة الصحية من أجل تسهيل نظام القسائم الغذائية.

تم إطلاع أصحاب المحلات المختارة على النظام الذي سيتم اعتماده في الأسابيع المقبلة، وعلى التزاماتها وشروط الاتفاق. اعتبارا من منتصف شهر آب، ستمكن أسر النازحين في عكار والبيرة وحلبا من الوصول إلى خيارات متنوعة من المواد الغذائية من محلات البقالة في محيطهم. كما ستستمر عملية التوزيع المركزية في طرابلس إلى حين التمكن من إجراء عمليات تقييم مماثلة لتسهيل نظام القسائم. ونظرا إلى التأخير غير المتوقع الذي واجهه برنامج الأغذية العالمي في تأمين مجموعات المواد الغذائية من الأردن، تم تعليق عمليات توزيع المواد الغذائية المركزية في كل من وادي خالد وعكار وطرابلس، غير أنها ستُستأنف في الأسبوع القادم. وسيساعد اعتماد نظام القسائم الغذائية في سائر أنحاء الشمال على تفادي مثل هذا التأخير. وعلى صعيد تأمين الملاجئ في منطقة البقاع قال التقرير: "في حين تجرى عمليات تقييم المساكن المحتملة، تستمر عملية إعادة تأهيل الملاجئ القائمة. فقد بلغت عمليات ترميم مدرسة البخاري في بعلبك مرحلتها الثانية. كما يقوم مجلس اللاجئين النرويجي بإعادة تأهيل ثلاثة ملاجئ جماعية كبيرة قادرة على استيعاب ما يصل إلى 175 شخصا أي 35 عائلة وهو الذي كان قد تولى الإشراف الفني لإعادة تأهيل 30 منزلا غير منتهي البناء في عرسال، قادرة معا على إيواء 650 شخصا (130 عائلة). بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من خطة للطوارئ، تعمل منظمة اليونيسيف على تأمين مخزون إضافي للتأهب في مجال المياه والصرف الصحي، بما في ذلك مجموعات مستلزمات للنظافة الصحية (لكل من الأطفال والبالغين) وأفراس تنقية ومعالجة المياه وخزانات للمياه ودلاء وصفائح (غالونات) للمياه.



ومع تزايد عدد اللاجئين السوريين، لا يزال توفير خيارات الإيواء المناسبة في لبنان صعبا ومحفوفا بالتحديات. 37 في المائة من اللاجئين السوريين في شمال لبنان

شادي ابو كرم

يعيشون حاليا لدى أسر مضيضة لبنانية في بعض من أفقر المناطق وأكثرها حرمانا في البلاد. لقد استضاف اللبنانيون النازحين السوريين بسخاء في منازلهم، غير أن قدرات المجتمعات المحلية تستنزف مع فرار المزيد من النازحين إلى الشمال. يصطدم العديد من اللاجئين الذين يحاولون استئجار المساكن بأسعار الإيجار المرتفعة جدا والتي لا يمكن تحملها على المدى الطويل. تحاول المفوضية مع مجلس اللاجئين الدانمركي ومجلس اللاجئين النرويجي ووزارة الشؤون الاجتماعية البحث عن خيارات إيواء بديلة. وقد عرضت اليونيسيف أيضا تقديم الدعم لمراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المناطق التي تعاني من الثغرات عند تحديد هذه الثغرات، خاصة المراكز في المناطق التي تتركز فيها نسب عالية من النازحين السوريين.

الوضع التعليمي:

إن وجود نسبة طلاب تشكل 60% من اللاجئين السوريين تقريبا، يعتبر أولوية لكثير من اللاجئين، وأعلنت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان أنها ستسمح لأطفال اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الرسمية اللبنانية. شكل هذا راحة لدى اللاجئين السوريين الذين تمت مقابلتهم في لبنان، وشكل دافعا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة والمجلس الدانمركي للاجئين للعمل بشكل جاد مع الحكومة اللبنانية لتنظيم وتوفير المدارس الخاصة باللاجئين. وحسب المفوضية انها اجتمعت مع كثير من مديري المدارس اللبنانية لتنظيم هذا الأمر.

الوضع الصحي:

إن حالة عجز الإمكانات لدى الهيئة العليا للإغاثة في لبنان جعلتها غير قادرة على تغطية نفقات الرعاية الصحية العادية من قبل المراجعة للأمراض العادية أو الأمراض الأخرى " السكري، والضغط". إلا أنها وحسب الهيئة استطاعت تغطية نفقات علاج الجرحى في المستشفيات. كما تتولى المفوضية والهيئة الطبية الدولية تكاليف الاختبارات التشخيصية والمعاینات الطبية للأطفال المسجلين الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والنساء الحوامل. وتقوم بعض الجمعيات الأخرى كما أسلفنا سابقا بتقديم بعض من نفقات الرعاية الصحية للاجئين.

أفاد تقرير المفوضية الخاص باللجئين السوريين بما يلي: لقد تسبب قرار الهيئة العليا للإغاثة بوقف تغطية تكاليف الرعاية الصحية الثانوية بتحديات عديدة بالنسبة إلى المفوضية والهيئة الطبية الدولية. ولا يزال المستشارون الطبيون والمساعدون في مجال التوعية الصحية التابعون للهيئة الطبية الدولية يتابعون سائر الحالات التي تدخل المستشفيات، بما في ذلك الجرحى، لضمان حصولهم على الرعاية الطبية اللازمة في أفضل الظروف الممكنة. تم إدخال خمس وعشرين حالة حرجة من النازحين السوريين المسجلين للحصول على الرعاية الثانوية في المستشفيات في كل من عكار وطرابلس. وقد أحالة الهيئة الطبية الدولية هذه الحالات إلى الهلال الأحمر القطري الذي تكفل بتغطية تكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة. كما تم إدخال ستة جرحى سوريين آخرين إلى المستشفى لتلقي العلاج على نفقة الهلال الأحمر القطري. أما حالات اللاجئين غير المسجلين، فلا تزال تتم إحالتها إلى ائتلاف المنظمات غير الحكومية الخيرية العاملة في الشمال.

فريق العمل ثمن دور مجلس اللاجئين النرويجي الذي يقوم بدور رائد في إعادة التأهيل للمدارس وبعض البيوت وتحضيرها لبعض اللاجئين في منطقة عكار ووادي خالد، إضافة إلى توفير مياه الشرب وبناء البنية التحتية لأماكن إيواء اللاجئين. إن تحديد هوية اللاجئين وتمييزهم حسب طائفتهم يشكل مشكلة حقيقية في التعامل معهم، إذ دخل إلى لبنان ما يقرب 5% من المسجلين لدى المفوضية من الأقليات السورية الذين تم استهداف أحيائهم وقصفها عمدا من قبل المجموعات المسلحة، وخاصة في محافظة حمص وريفها.

اللاجئون السوريين في الأردن



صورة من الانترنت

لا يوجد في الأردن قانون للاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع الأردن على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد به إجراءات للحصول على اللجوء، ويصر الأردن على حقه في ترحيل أي شخص بضيافته متى شاء، وقد

أحال الأردن مهمة تحديد اللاجئين للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتقوم المفوضية بدورها بتسجيل جميع الأشخاص الذين يطلبون التسجيل لديها، وبدأت بالفعل في إصدار بطاقات للاجئين السوريين الذين يحضرون الى مكاتبها أو الذين يتواجدون داخل معسكر الزعتري والمعسكرات الأخرى وترى المفوضية أن عمليات تحديد حالات اللجوء الفردية للأشخاص ليست ضرورية فقط بل إنها تقف عائقاً أمام تقديم الحماية لهم.

وحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يستضيف الأردن حالياً 103,488 لاجئاً سورياً، ممن سجلوا أو بانتظار التسجيل. وبحسب تقديرات خطة الاستجابة الإقليمية الجديدة فإن حوالي 250,000 لاجئ سوري سوف يحتاجون للمساعدة في الأردن بحلول نهاية العام. ويقطن حوالي 65 في المائة من اللاجئين السوريين الذين يتلقون أو يطلبون المساعدة حالياً في الأردن في المناطق الحضرية، في حين أن نسبة الـ 35 في المائة المتبقية يقيمون في مخيم الزعتري الجديد وغيره من المرافق الأصغر. ومنذ افتتاحه قبل شهرين فقط، استقبل مخيم الزعتري أكثر من 30,000 شخص.

إن الحكومة الأردنية لا تعتبر السوريين الموجودين على أراضيها لاجئين، بل ضيوفاً أتوا إليها بسبب العنف المستشري في سورية، وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين:

الأول: دخل الأراضي الأردنية عبر الحدود وبطريقة قانونية ويملك أوراقاً رسمية، ولدى الحكومة الأردنية صعوبة في احصائهم بسبب الحركة الدائمة لهم عبر الحدود، استوطن القسم الأكبر منهم مع أقارب لهم أو في شقق سكنية أو منزل مستقل وهؤلاء تركوا قراهم ومدنهم واملاكهم وأثروا القدوم إلى الأردن والاستقرار فيه خوفاً على مستقبلهم وحياتهم، أغلبهم يعملون الآن في مزارع الخضار كمزارعين أو عمال في القطاع الإنشائي أو أي عمل يتاح لهم، مما يؤمن لهم قوت يومهم واستقرارهم، أما الذين يملكون الأموال وعددهم قليل فقد قاموا بشراء شقق ومنازل وأرض بقصد منافع تجارية واستثمارية حيث يضعون أموالهم خوفاً من انهيار الدولة السورية وسهولة الوصول إليها، إذا ما استقر الحال في سورية.

الثاني: دخل الأراضي الأردنية بطريقة غير قانونية وهؤلاء جميعاً يتم تحويلهم إلى معسكرات أعدتها الحكومة الأردنية.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

اما بالنسبة للجرحى والمصابين بجروح خفيفة أو خطيرة ناتجة عن عمليات القصف والقتل المستمر من قبل الحكومة السورية، والعنف المتبادل بين الحكومة والمجموعات المسلحة فيتم نقل الجرحى عبر الحدود الأردنية وبالتعاون مع الحكومة الأردنية إلى مستشفى الرمثا الحكومي وبعض المستشفيات الأخرى وحسب الإصابة لإسعافهم وتقديم الخدمات لهم. ويشكل سكان درعا النسبة الغالبة من اللاجئين السوريين في الأردن، لقربها من الحدود وعلاقة القرى والنسب مع بعض الأسر في الشمال الأردني، إضافة لسكان حمص وحماه.

طريق الهرب محفوف بالمخاطر والعذاب



صورة من الانترنت

ما إن تقرر العائلة السورية الهرب إلى الأردن بحثاً عن الحماية وهرباً من العنف، حتى تبدأ رحلة العذاب بسبب المشي على الأقدام أو أحياناً الزحف على أيديهم أو أرجلهم خوفاً من إطلاق النار

عليهم من قبل حرس الحدود السوري. بعد ذلك يتم نقل هذه العائلات إلى سكن مؤقت في أغلب الأحيان هو سكن البشاشة في الرمثا الذي أصبح مركزاً لاستقبال اللاجئين السوريين القادمين ولمدة 24 ساعة فقط، ويتم ترحيلهم بعد ذلك إلى مخيم الزعتري الذي أنشأته الحكومة الأردنية في محافظة المفرق. أو إلى حديقة الملك عبد الله التابعة لبلدية الرمثا التي يقطنها حالياً نحو خمسة آلاف سوري. أما العائلات التي يتم تكفيها من قبل المواطنين الأردنيين فقد يتم نقلهم من المعسكرات إلى أماكن سكن يتم تأمينها من قبل الكفيل أو من قبل جمعيات ومنظمات خيرية. ويقصد بعملية التكفيل أن يقوم مواطن أردني بتقديم طلب كفالة لإحدى العائلات السورية إلى كل من محافظ الرمثا أو المفرق، وبعد الموافقة يتم نقلهم من المعسكرات إلى أماكن إيواء جديدة. ويعاب على هذه الكفالة وجود عدد من السماسرة يقومون بعمليات الابتزاز المالي بحق اللاجئين، إضافة إلى الانتقائية والواسطة في قبول الكفالة أو عدم قبولها.

أهم تجمعات اللاجئين السوريين



مخيم الزعتري: يشرف على المخيم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، ويقع في شرق مدينة المفرق ويسكنه حوالي 32000 لاجئ سوري.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

هذا المخيم يقع في منطقة معروفة بأجوائها الصحراوية، حيث يكثر الغبار والأترربة، ويكون الطقس حاراً جداً في الصيف وبارداً جداً في الشتاء. يسكن اللاجئون في خيام غير ملائمة للطبيعة الصحراوية ولا تكاد تحمي اللاجئين من أشعة الشمس وارتفاع الحرارة، إضافةً إلى حالة الهلع من قدوم فصل الشتاء، والذي يحمل بدوره متاعب كبرى على اللاجئين بسبب حالة البرد القارص في هذه المنطقة والوحل والريح. إن نقص مياه الشرب والبنية التحتية الخدمية لهذا المخيم يعتبر الهم الكبير للاجئين والعاملين على حد سواء. ويعتبر هذا المخيم من أكثر الأماكن سوءاً بين جميع المناطق التي يسكنها اللاجئون السوريون. ومخيم الزعتري ليس مخيم اللجنة الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية فعلياً، بل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، وقد تم تعيين اللجنة الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية من قبل السلطات الأردنية لإعطاء صورة حول الإشراف الوطني على المخيمات، إلا أن كافة الأمور التقنية كانت تدار من قبل المفوضية العليا للاجئين وكذلك التمويل.

إن بعض اللاجئين في مخيم الزعتري هربوا من القتل ليواجهوا بيئة مميتة من الحرارة الحارقة والعواصف الرملية المنتظمة. ويتم نقل المياه إلى المخيم باستخدام شاحنات كل يوم ولكن النسبة مقصورة على أقل من لتر واحد من المياه لكل شخص. واليوم لا يجد السوريون الذين يهربون إلى الأردن مكاناً يذهبون إليه سوى مخيم الزعتري الذي يفترق لأدنى مستويات البنية التحتية اللازمة للمعيشة.

يتوفر في المخيم كافة المساعدات الإنسانية، إذ يضم مشافي ميدانية متخصصة ومطابخ وأماكن لهو للأطفال. وتتوفر فيه المواد الغذائية، ولكن ينقصه التنظيم والإدارة الفعالة.

حديقة الملك عبدالله في الرمثا

تقع في المنطقة الشرقية من الرمثا والمعروفة بأجوائها الصحراوية، يقدر عدد اللاجئين فيها بـ 5000 لاجئ. ويقيم معظم اللاجئين في كرفانات، يعيشون في ظروف صعبة لا يستطيع الإنسان العادي التكيف معها. فدرجة الحرارة داخل الكرفانات عالية جداً ولا يوجد منفذ هواء. هذا بالنسبة للحاصلين على الكرفانات، أما البعض الآخر فيقوم بوضع (شادر) خيمة بين الكرفانات ليسكن هو وأولاده. ينقص الحديقة أدنى أنواع الخدمات، فالحمامات ودورات المياه مشتركة، والمصارف الصحية غير متوفرة. إضافةً لنقص حاد في مياه الشرب.

مخيم سايبير:

يقوم في هذا المخيم 33 عائلة فلسطينية سورية هربت بسبب القصف على مخيم درعا للنازحين، إضافةً إلى 50 عائلة سورية تم نقلهم إلى هذا المخيم بسبب مخالفة في بعض القوانين الأردنية، وأغلب هذه العائلات قامت بالهرب من مخيم الزعتري، واعتبر هذا الهرب من قبل الحكومة الأردنية مخالفاً للقوانين، فتم نقلهم إلى مخيم سايبير.

تستخدم الحكومة الأردنية هذا المخيم للعائلات الخارجة عن القانون أي بصيغة عقوبة لهؤلاء اللاجئين، وبهذا جعلت اللاجئ الفلسطيني السوري محل إدانة وعقاب دون أن يرتكب أي مخالفة. وتعتبر هذا عقاباً جماعياً لهذه العائلات الفلسطينية السورية وانتهاكاً لآبسط قواعد القانون الإنساني. تقوم جمعية السنايل بتقديم العون الإغاثي العيني لهؤلاء وذلك حسب إمكانيات الجمعية المتواضعة.

تصريحات متضاربة وقرارات غير متوازنة بشأن اللاجئين

إن تعدد المرجعيات المسؤولة عن ملف اللاجئين السوريين بالأردن يشكل عقبة أخرى في عملية وإدارة هذا الملف الشائك لما يحمل من مخاطر اقتصادية وأمنية على الأردن، فوزارة الخارجية الأردنية تصرح، ورئيس الوزراء يصرح من جهة ثانية، والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية من جهة أخرى. إضافةً إلى اللجنة التوجيهية العليا، كذلك الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية. فجميعها تصدر تصريحات وتوجيهات وقرارات متشابكة ومتضاربة في بعض الأحيان في ملف اللاجئين السوريين. هذا أدى إلى أخطاء عديدة وقرارات غير مدروسة متكررة في ملف اللاجئين السوريين، منها: الازدواجية والنقص في عملية توزيع المساعدات على كافة اللاجئين السوريين، انعكس على حالة من التخبط والفوضى في التعامل مع ملف اللاجئين.

المؤسسات والجمعيات الأردنية .. دور ريادي في تقديم الدعم للاجئين

يعمل كثير من المؤسسات الأردنية المدنية وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والهيئة الخيرية الهاشمية شبة الحكومية على تنظيم وتسجيل وتوزيع وتقديم العون للاجئين السوريين، رغم حالة الأردن الاقتصادية السيئة إذ تشير التقديرات الأولية للحكومة الأردنية لتكلفة اللاجئين السوريين الى ثلاث ارباع مليار دولار كما صرحت عنه تلك الحكومة واعتبرت أن هناك ضغط حقيقي على احتياجات الاردن الناجمة عن تواجد على أكثر من 200 ألف لاجئ سوري، وفي اعتقادنا أن الاردن يحتاج للدعم الدولي ليعتني باللاجئين السوريين على أراضيه ويجب أن يكون الدعم سريعاً وسخياً لكنه يتعين على الاردن العمل ضمن الأنظمة المتفق عليها عندما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين، أن السماح لمفوضية اللاجئين بالقيام بمهامها والالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية من الأمور الأساسية جداً من أجل مشاطرة المسؤولية في مساعدة اللاجئين وحمايتهم . وعلى الحكومة الاردنية إيجاد آليات ضبط وتدقيق ومحاسبة بشفافية عالية لصرف المبالغ القادمة لمساعدة اللاجئين إضافة إلى تنظيم وتوزيع هذا المبالغ على اللاجئين حصراً وأن لا يستشري الفساد والهدر بسبب الخلل الواضح في الإدارة المختصة بمتابعة اللاجئين كما ظهر في أكثر من تصريح وإفادة عن حجم الفساد الكبير داخل تلك المؤسسات وخاصة الحكومية منها.

الهيئات المختصة بالعمل الإغاثي:

تعتبر الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية الجهة الوحيدة المعتمدة من قبل الحكومة الأردنية كمرجعية أساسية لاستقبال وتوزيع المساعدات اللازمة رغم افتقارها للخبرة الضرورية والمناسبة والكوادر اللازمة التي تؤهلها للتعامل مع ملف كملف اللاجئين السوريين.

مؤسسات وجمعيات زارها فريق العمل

جمعية السنابل الخيرية للإيتام : التقى فريق العمل في مخيم الشهيد عزمي المفتي للعائدين - محافظة اربد جمعية السنابل الخيرية للإيتام، التي تقدم العون لبعض عائلات اللاجئين السوريين رغم إمكانيات هذه الجمعية المتواضعة والتي كانت مخصصة أصلاً لدعم عائلات الإيتام في المخيم إلا أنها وبسبب وضع اللاجئين السوريين قررت الجمعية بتاريخ الشهر 11 من عام 2011 البدء بتنظيم وتقديم العون للاجئين السوريين. تمويل الجمعية ذاتي ومن أهل الخير كما أفاد مسؤول الجمعية. بالرغم من عدم امتلاك الجمعية لتصريح عمل مع اللاجئين السوريين من قبل الحكومة الأردنية الا أنها تقوم بتقديم الدعم العيني والاعاثي من مواد غذائية وملابس وفرش للنوم وحليب الاطفال لـ 1722 عائلة سورية في محافظة اربد إضافة إلى حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

212 عائلة في قرية النعيمة و 257 عائلة في قرية الطرة التابعتين لمحافظة أربد، كما تقوم الجمعية بتقديم العون لـ 33 عائلة فلسطينية سورية و 55 عائلة سورية في مخيم سايبير.

إتحاد المرأة الأردني: يهتم اتحاد المرأة الاردني بشكل أساسي بوضع اللاجئين السوريين وحاجتهم للمساعدة القانونية والاعاثة والنفسية، وحماية المرأة اللاجئة من الانتهاكات الواقعة بحقها وخاصة القاصرات منهن، وقد باشر الاتحاد من خلال فرعه الاساسي في عمان وكافة فروع الأخرى بباقي المحافظات من تاريخ الشهر الخامس عام 2012 بتنظيم وتقديم العون المباشر للاجئين السوريين، كما يقوم الاتحاد بالبحث عن عائلات اللاجئين المقيمين خارج التجمعات الكبيرة وتنظيم أمورهم وتقديم العون لهم إذ تم تقديم الدعم 141 عائلة في محافظة مادبا و 25 عائلة في دير علي و 89 عائلة في السلط، ويلعب الاتحاد دوراً محورياً في ملاحقة الانتهاكات الحاصلة ضد اللاجئين السوريين ومحاولة لجم هذه الانتهاكات وخاصة زواج القاصرات منهن وتوثيق عمليات الاغتصاب التي حصلت قبل اللجوء وتقديم الدعم الطبي والنفسي لهؤلاء النساء، كما ينوي الاتحاد تقديم مساهمات في بناء مشاريع صغيرة الحجم لإيجاد وسيلة عيش كريم للاجئين السوريين.

مؤسسة عون الطبية: تنتشر المراكز الطبية لمؤسسة عون الطبية في أغلب أماكن اللجوء، إذ تتواجد في اربد والمفرق والرمثا ومخيم الزعتري وسايبر، وتقوم المؤسسة بتقديم الرعاية الصحية لعائلات اللاجئين العراقيين وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إلا أن المؤسسة باشرت عملها مع اللاجئين السوريين بشكل فعلي من تاريخ 2012/9/1 بعد أن أبرمت عقد مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقوم بموجبة بتقديم الرعاية الصحية على كافة الصعد للاجئين المسجلين لدى المفوضية باستثناء العمليات الجراحية وعلماً من أحد أعضاء المؤسسة أن نسبة المراجعات اليومية في كل مستوصف يصل إلى 100 حالة. كافة الأجور والتكاليف تدفعها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمؤسسة عون الطبية.

جمعية الكتاب والسنة: قام فريق العمل بمقابلة أحد أعضاء الجمعية في إحدى فروعها المتواجدة في محافظة اربد وحسب ما أفاد عضو الجمعية أنها تقوم بمساعدة وتقديم العون الاغاثي المتمثل بالمواد الغذائية والفرش وأدوات المطبخ لـ 16000 ألف عائلة في كافة فروعها المتواجدة في عمان واربد والرمثا والمفرق والزرقاء والكرك، كما تقوم الجمعية بمشاريع ثقافية ودينية للاجئين إضافة الى تقديم لعلاج بعض الجرحى ، وتتلقى الجمعية الدعم المادي والاعاثة من قبل جمعية عيد ولاف القطريتين ومن أهل الخير أيضاً، وتتعاون الجمعية بشكل اساسي مع المراكز الاسلامية في تلك المحافظات التي تشاركها اهداف الجمعية. **أطباء ومحامون سوريون:** في بادرة نوعية وفريدة قام عدد من الاطباء والمحامين السوريين بتشكيل كادر طبي وحقوق في محافظة اربد لمساعدة اللاجئين طبيياً وقانونياً، ويحاول هؤلاء تشكيل جمعية تأخذ الصفة القانونية لكنهم لم يستطيعوا ذلك بالرغم من وجود هيكل تنظيمي ونظام داخلي وانتخابات أفرزت لجنة تنفيذية لإدارة هذا التشكيل، إلا أنهم أخذوا على عاتقهم الاستمرار بالعمل وتقديم ما يستطيعون للاجئين من رعاية صحية وأدوية طبية ومساعدة قانونية، يتعاون هؤلاء الاطباء والمحامين مع كثير من المؤسسات الطبية الاردنية وأهمها مؤسسة عون الطبية، ويتم تمويل هذا النشاط من قبل مؤسسة قطرية لم يذكر اسمها.

إضافة الى :

جمعية المركز الإسلامي الخيرية ومن خلال جميع فروعها .

جمعية التكافل الخيرية في الرمثا.

جمعية الهلال الاخضر في عمان.

رابطة المرأة السورية ومقرها عمان وتقوم وبالتعاون مع بعض النشاط في الرمثا واربد وباقي المناطق من خلال تقديم المساعدات والاحتياجات. وهي تحت اشراف جماعة الاخوان المسلمين السوريين.
الهيئة الاردنية لنصرة الشعب السوري.

النقابات المهنية.

أطباء بلا حدود: حيث تقوم بمعالجة بعض الاصابات الناتجة عن الاعتداءات التي بحاجة الى جراحة.
المفوضية السامية للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

وهناك عدد آخر من الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني والحملات الطلابية والشبابية، والأهالي يقومون بواجب تقديم المساعدات مباشرة أو بالتنسيق مع الجمعيات.

مشاهدات في مخيم الزعتري من قبل فريق العمل



طبعاً لا يخفى على الداخل إلى مخيم الزعتري صعوبة الحصول على موافقة للدخول فرغم حصولنا على تفويض كمندوبين عن اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية لم يمتنع المسؤولون في الأردن عن بذل الجهود لتعطيل دخولنا المخيم..

صورة من الانترنت

ولكن بعد محاولات عدة استطعنا الحديث مع أحد أفراد الأمن المتواجدين على الباب الرئيسي وإقناعه السماح لنا بالدخول طبعاً بعد أن جردنا من الكاميرا والاستبيانات التي كنا نريد ملأها في الداخل...وبعد انتظار ساعات طويلة دخلنا هذا السجن الكبير فبعد البوابة الأولى بوابة ثانية تركنا عليها جوازات سفرنا بعد أن ملأ رجل الأمن المعلومات اللازمة.
لا يخفى على الداخل إلى المخيم ومنذ اللحظة الأولى سوء الطقس هناك فالمنطقة صحراوية تملؤها الزوايع الصغير فيعد مرور عشر دقائق على الدخول بدأنا بالسعال بسبب الغبار الخانق هناك.المخيمات مشيدة على الرمال عدا عن منطقة تم رصفها بالحجارة قبل قدومنا بأيام تجهيزاً لاستقبال الأخضر الابراهيمي...

وطبعاً وبسبب الطقس الصحراوي بات احتراق الخيم شيئاً اعتيادياً في كل يوم فمنذ لحظة دخولنا ومع لقائنا لأول اللاجئين تصاعد الدخان من إحدى الخيم فركض الشباب لإطفائها واستطاعوا إخمادها حتى قبل وصول الدفاع المدني المتواجد داخل المخيم إليها..

بالنسبة للتغذية فقد علمنا من اللاجئين أنه يتم تقديم وجبتين فقط لكل لاجئ يومياً والمياه تصل يومياً إلى باب كل خيمة إضافة لوجود خزانات محدودة العدد يتم الشجار يومياً عليها.طبعاً مع عدم وجود مواعيد محددة للوجبات.
معظم من التقينا بهم كانوا من درعا وكان ملاحظاً تكثف الناس في المخيم بحسب القرى التي قدموا منها...من الملاحظ غياب الحس الطائفي تماماً فقد أخبرونا بأنهم يودون فقط العودة إلى سوريا ولا رغبة لديهم في إيذاء أحد حتى من أدهم...لا وجود للحقد في قلوبهم ولا رغبة لديهم بالانتقام من أحد، وبالفعل أخبرونا بوجود حركة عودة إلى سوريا يومياً سواء بشكل قانوني أو تهريب.

أسباب اللجوء في الغالب هو الخوف من القصف الذي يشتد على المناطق فيحاول الناس الهرب من الموت عن طريق اللجوء إلى الزعتري باعتباره أكثر أماناً..

من الملاحظ أن وضع الملابس سيء وخصوصاً الأطفال المتشردين في المخيم دون ضوابط أو نظام محرومين حتى من رعاية الأهل... فوسائل الترفيه لهم معدومة إلا بعض المرايح المعلقة فوق الرمال وتعليمهم محصور بوجود أساتذة متطوعين يأتون ليلاعبوا الأطفال فقط دون تدريبهم منهاجا محددًا يتضمن مواد تعليمية محددة.

وضع الطبابة جيد بوجود عدة مشافي ميدانية منتشرة في كامل المخيم مجهزة بالمواد والكوادر الطبية المتطوعة من عدة بلدان. لا يخفى على الداخل مدى سعادة سكان المخيم بدخول أي شخص للزيارة حيث يعتبر حدثاً مهماً فيرحبون بك وتشعر فوراً بتحسّن حالتهم النفسية وكأنما أنت الأمل الداخل من الخارج فينهالون عليك بسؤالك عن الأوضاع في الداخل السوري .

اللاجئون السوريون في تركيا

على الرغم من ان تركيا وقعت على اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين فإنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ماتسميه "بالقيد الجغرافي" الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوربيين، وبذلك فإن اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 وإنما ضيوف تقوم الحكومة التركية بمد يد العون لهم كما صرحت الحكومة التركية.

فحسب تصريح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، قدرت الحكومة التركية أعداد اللاجئين السوريين المسجلين والذين يتلقون المساعدة من الحكومة في المخيمات بأكثر من 93,500 لاجئ، إضافة إلى عدة آلاف من المقيمين خارج المخيمات البالغ عددها 13. وفي إطار خطة الاستجابة المحدثة، من الممكن أن تستضيف تركيا بحلول نهاية هذا العام ما يصل إلى 280,000 لاجئ سوري.

مخيمات اللاجئين

تم توزيع اللاجئين السوريين الى 13 معسكر وهي :

مخيم أوفه، مخيم كلس، مخيم غادي عنتاب، مخيم قرمان مرعش، مخيم الاصلاحية، مخيم بخشين 1، مخيم بخشين 2 ، مخيم ييلداغي 1 ، مخيم ييلداغي 2 ، مخيم التتوز ، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي ، ادي يمان.

المعسكرات منتشرة في منطقة جنوب تركيا وتختلف طبيعة كل معسكر حسب المنطقة الجغرافية أو الخدمات أو الرعاية الصحية والتعليمية إضافة لنوعية اللاجئين في هذه المعسكرات، فمنها ما يقع في مناطق جبلية وأخرى تقع في مناطق صحراوية .

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

وهناك 3 مخيمات جديدة ولكن داخل الأراضي السورية يمكن أن تعتبر في مناطق الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية أطمه وقاح الحدوديتان.

مخيم أطمه فيه حوالي الـ 4 آلاف شخص يسكنون في خيم عشوائية قاموا بجليها معهم او من بعض الأشخاص الذين تبرعوا بها (متبرع من حلب 100 خيمة)، لكن الناس تجلس على التراب داخل الخيم أو على حصر جلبتها معها لتقيها البرد فلا يوجد إلى الآن أي من مستلزمات النوم أو المطبخ إلا ما ماندر. هناك محاولة لتنظيم امور المخيم من بعض الاشخاص . السكان غالبيتهم من حلب ومن ثم ادلب وحماه وباقي انحاء سوريا، أغلب المتواجدين من النساء والأطفال. الوضع الطبي سيئ للغاية حيث يوجد هناك نقطة طبية واحدة والدواء فيها قليل جداً ولا تكفي شي. لا يوجد سيارة إسعاف. بالنسبة للمياه فهي قليلة وشحيحة تعتمد في وصولها على المتبرعين وأهل الخير بواسطة صهاريج، و تعتبر مصدر غير صحي للمياه، لا يوجد حمامات ولكن هناك فقط 7 كيبينات تواليت من متبرعين ويتم العمل على إنشاء 5 تواليات جديدة. لا يوجد أحد مسؤول عن هؤلاء الناس لا من الطرف التركي ولا من السوريين فهم متروكون عرضة للمتبرعين وكرمهم. والتعامل من قبل حرس الحدود الجاندرمه التركي سيئ مع الأهالي لدرجة كبيرة. أما بالنسبة للمساعدات الغذائية تقوم بعض المنظمات وبشكل أساسي منظمة الاي ها ها التركية بتأمين بعض المساعدات من المواد الغذائية وكذلك المتبرعين ولكن بشكل يوم بيوم ليس هناك شي ثابت ولذلك فإن الخبز وكل الغذاء قليل جداً أما حليب الأطفال شبه معدوم يقوم بعض الأشخاص من السوريين الموجودين بالمخيم بالإشراف على توزيع ما يأتي من معونات ولكن عدد منهم يتلاعب في هذه المساعدات كما ذكر الأهالي إذ يقومون بتوزيع المساعدات الآتية باسم المخيم إلى أماكن أخرى.

وهناك مدرسة أطمه الإعدادية والثانوية (المدرسة القبليّة) فيها حوالي 1000 وأكثر من النازحين يسكنون في صفوف وباحات المدرسة ويقوم أهل القرية بمساعدتهم، طبعاً الوضع بشكل عام قريب من مخيم أطمه من حيث مستلزمات النوم والمطبخ والمساعدات الغذائية.

مخيم قاح

الوضع أفضل نوعاً ما من أطمه ولكن لا يزال هناك أشخاص يسكنون العراء بلا أغطية أو اسفنجيات، العوائل من أدلب وحلب وحماه وباقي أنحاء سوريا. طبعاً المنطقة جبلية باردة جداً الآن قام الناس بتسوية أرضها ليتمكنهم النوم عليها. لا يوجد أيضاً كهرباء لكن هناك 7 كرافانات في كل واحد 7 حمامات قامت منظمة الاي ها ها بتقديمها كما أعطت الناس حوالي 100 كيس اسمنت و2000 ليرة تركي لأصلاحها. هناك من 7 إلى 10 تواليت. وعلى المستوى الطبي لا يوجد نقطة طبية ولا سيارة إسعاف. يقوم بعض الأشخاص أيضاً بالإشراف على توزيع المساعدات إلا أن تلك المساعدات لا تخضع للرقابة وتوزع بشكل غير منظم مما يتخللها حالة فساد كبيرة في توزيع تلك المساعدات.

مخيم باب الهوى

هذا المخيم يتم تجهيزه حالياً في المنطقة الواقعة بين المعبر الحدودي السوري والتركي في باب الهوى بمنطقة السوق الحرة سيتم افتتاحه بغضون أيام وهو كبير مقارنه مع الباقي فيه 450 خيمة ومقدر له أن يستوعب حوالي 7 الاف شخص. يقوم بتجهيزه الهلال الأحمر القطري بالتعاون مع منظمة الاي ها ها. ومن المتوقع أن يكون وضعة أفضل كثيراً من حيث البنية التحتية. فيه مشفى ميداني عبارة عن كرافنة كبيرة فيها حوالي 5 او 6 غرف، ومسجد كبير عبارة عن خيمة.

إن التأكيد على أن الأشخاص الموجودين في مخيم قاح وأظمة ليس للحكومة التركية أي علاقة بهم بشكل رسمي ولا يعتبرون لاجئين أو حتى ضيوف لأنهم مازالوا بالأراضي السورية وأن تشكيل هذه المخيمات جاء عبارة عن تكاثر وانتشار الناس النازحة شيئاً فشيئاً إلى تركيا وتم منعهم من الدخول فقاموا بعمل هذا التجمعات التي نطلق عليها مجازاً مخيمات.

ملخص مشاهدات فريق العمل

رفضت الحكومة التركية الدخول لأعضاء الفريق إلى المعسكرات بشكل رسمي مما اضطرت أعضاء الفريق إلى الدخول بطرقهم الخاصة إلى ثلاث مخيمات فقط وقامت بمسح لأوضاع اللاجئين في هذه المعسكرات الثلاث. وقدم أعضاء الفريق تلك المشاهدات.

الشرائح الاجتماعية

بالنسبة للأشخاص الذين يسكنون في المخيمات جلهم من منطقة ريف حلب ومحافظة ادلب وريف اللاذقية وهم من الطبقات الاجتماعية البسيطة الفقيرة و نادراً المتوسطة من المزارعين والعمال الذين هربوا من العنف والوضع الاقتصادي بحثاً عن الأمان و تأمين الأكل والشرب والنوم. على الرغم من أن باقي شروط الحياة العادية ليست متوفرة إذ أنهم مضطرون للسكن في الخيام اوفي هنكارات حديدية كبيرة كالمهاجع.

كل من يتوفر لديه أجرة بيت ولو كان صغيراً لايسكن بالمخيم، يستاجر منزل ويقوم بالحصول على المساعدات والإغاثة التي توزع على الناس في المخيمات او في البلدات التي يتواجد فيها لاجئين سوريين كالريحانية وكلس.

الناس الذين يسكنون خارج المخيمات منتشرين في أماكن متعددة في المدن والقرى القريبة من الحدود وهناك البعض يسكن في مدن بعيدة كاستنبول وأزمير، أما أماكن التواجد خارج المخيمات فهي بولاية هاتاي في كل من مدينة انطاكية والريحانية وغازي عنتاب، كلس، اورفة، اضنة و مرسين. والناس هناك من الشرائح الاجتماعية المختلفة التي تتدرج من ذوي الدخل المحدود وعدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال ولكن كمعدل وسطي هم من الطبقة الوسطى في المجتمع السوري.

وتجد الكثير من الأطباء والمهندسين والأساتذة وغيرهم من الأشخاص المثقفين ممن لا يوجدون إلا نادراً داخل المخيمات. يغلب على عدد اللاجئين النساء والأطفال وكبار العمر فهناك الكثير من الثوار قد جلبوا عائلاتهم إلى تركيا سواء في المخيمات او استاجروا بيوتاً لهم ويدخلون ويخرجون بشكل مستمر لسوريا .

شهدت ولاية هاتاي وتركيا بشكل عام حركة نزوح كبيرة من سورية بعد أحداث حلب ودخول المجموعات المسلحة الى هناك في بداية الشهر الثامن وكذلك عند بدء النظام باستخدام الطيران الحربي في القصف بمختلف المناطق إضافة للضائقة الاقتصادية، فيمكن القول أن الأعداد تضاعفت عما كانت عليه قبل هذا التاريخ وقبل استخدام الطيران الحربي.

في مخيم بيلاداعي 2 يوجد غالبية يكاد يكون الجميع من أبناء الأقلية التركمانية الذين نزحوا من جبال التركمان في الساحل السوري الى هناك ويتلقون مساعدات مما يسمى الكتلة التركمانية الوطنية في المنطقة.

على الصعيد الاغاثي

تقوم الحكومة بتوزيع الحصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر ورز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل كلس توزع عليهم بعض المبالغ العينية لشراء الحاجيات الخاصة والتي تقدر ب200 ليرة تركي للعائلة ولكن ليس بشكل مستمر، وكذلك يقوم الهلال الاحمر التركي بتوزيع الحصص الغذائية والمعونات الإنسانية المختلفة. هناك منظمة الاي ها ها التركية وهي منظمة غير حكومية تقوم بتوزيع الكثير من المساعدات على اللاجئين

في المدن والقرى على شكل سلة غذائية متكاملة لمدة شهر يصل وزن السلة إلى 20 كيلو حتى أنها مؤخراً وزعت برادات صغيرة على العوائل في الریحانية ، كما أنها تقوم بإدخال المساعدات الغذائية والانسانية إلى سوريا بشكل مستمر شاحنات كاملة تدخل بشكل يومي تقريباً وكذلك الأمر بالنسبة للاجئين الذين يعلقون على الحدود ولا تسمح لهم الحكومة التركية بالدخول. هناك أيضاً بعض الجمعيات الأهلية في القرى والبلدات تقوم بجمع المساعدات العينية والغذائية وإرسالها إلى معارفهم بشكل مباشر أو لإحدى المنظمات العاملة في الإغاثة وغالباً ما يتم الإرسال للاي ها ها او للهلال الأحمر التركي. في مجال الإغاثة هناك الكثير من الفساد والنهب من قبل القائمين على العمل الاغاثي، هذه نقطة جداً مهمة يجب الإشارة إليها فما يتم إرساله من قبل الجمعيات والمتبرعين يفقد قسم كبير منه عند تحويله الى داخل سورية، وهناك من يعتمد على هذه المنظمات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة على الجمارك ويقوم بإدخال مواد غذائية أو طبية أو عينية باسم الإغاثة ويقوم ببيعها بأسعار غالية في المناطق التي لاتصلها أي مواد تجارية تعمل بها. قضية الاتجار بالإغاثة يجب التركيز عليه وتقع مسؤولية مشتركة على كل من الحكومة التركية وجمعيات الاغاثة في ضبط التجاوزات والفساد في عملية الاغاثة.

على الصعيد الصحي

هناك بعض المستوصفات والنقاط الطبية داخل المخيمات وفي الحالات الطارئة هناك سيارة اسعاف تقوم بنقل المرضى إلى المستشفيات. الوضع بكل مخيم يختلف عن الآخر بحسب الطبيعة الجغرافية للمخيم فعلى سبيل المثال مخيم بيلاداعي والتوز يوجد في الجبال في منطقة المصايف أما مخيم اورفة فهو بمنطقة صحراوية حيث هناك العقارب والرمال التي تؤثر على الكبار بالسن والاطفال وتؤدي الى الكثير من الامراض والازمات الصدرية والتنفسية، في حين أن التدفئة والكهرباء بالشتاء تكاد تكون شبه معدومة ببعض المخيمات والتكيف بالصيف نفس الأمر.

بالنسبة للمشافي يتم استقبال الحرجى والمصابين القادمين من سوريا في المشافي الحكومية مجاناً سواء في مشفى انطاكية الوطني او مشفى الریحانية الحكومي، وهناك المشفى الميداني بالریحانية وتشرف على إدارته منظمة اتحاد المنظمات الطبية وتسمى هناك الاتحاد وفيها عدد من المتطوعين الاجانب وعدد لابس به من الاسرة يقدر بحوالي 30 سرير.

على الصعيد التعليمي

في المخيمات التي زارها فريق العمل وهي (بخشين ، والتوز، بيلاداعي) ليس هناك أي مكان لتعليم الأطفال أو أي مركز ثقافي او مكتبة عامة وكل الأطفال الموجودين هناك يعانون من فقدان حقهم في التعليم فقد انقطعوا عن مدارسهم منذ أكثر من سنة في هذه المخيمات، ويرغبون في أن تقوم الحكومة التركية بمساعدتهم بتأمين مناهج سورية وتجهيز مكان ومستلزمات التدريس لكي يقوموا هم بعمل ذلك اعتماداً على بعض الأساتذة او ممن لديهم شهادات معاهد أو بكالوريا لتعليم الأطفال. ولكن هذا لم يحدث. فقط في الریحانية قامت الحكومة بإحضار المناهج السورية وطلبت من السوريين المقيمين في البلدة ممن لديهم إجازات جامعية ويرغبون بالتدريس أن يسجلوا أسماءهم لكي يتم إعطاؤهم مدرسة من الصف الأول وحتى العاشر الثانوي ووفقاً للمناهج السورية وبمرتب حوالي 150 إلى 250 دولار شهرياً لسنا متأكدين من أن الحكومة هي من سيمول الموضوع أم هناك جمعيات خيرية. طبعاً حتى اليوم لم يتم المباشرة في التدريس ولكن هناك تأكيد بأن الدوام سوف يبدأ يوم الاثنين 8 اكتوبر.

في مخيم بيلاداعي تم العام الماضي افتتاح مدرسة لتعليم العلوم الدينية على المنهج السلفي بتمويل جمعية كويتية ولكن بعد فترة قاموا بإغلاقها ويذكر أن الحكومة التركية قد قدمت لها تسهيلات كبيرة. باختصار الوضع التعليمي سيئ وليس هناك مدارس ضمن المخيمات لتعليم الأطفال والجميع يطالب بافتتاح مدارس وإيجاد

حلول تتناسب مع الوضع الراهن وتمنح الأطفال حقهم في التعلم.

على الصعيد القانوني:

ليس هناك أي منظمة أو جمعية حكومية أو غير حكومية تقوم بتقديم المعلومات الضرورية للاجئين حول حقوقهم ووضعهم القانوني، والسبب في ذلك أن الحكومة كما قالت للاجئين في بداية الأمر أنتم ضيوف هنا ولستم لاجئين لذلك لا تطالبوا بحقوقكم كلاجئين، لأن اللاجئين كانوا يطالبون بحقوقهم بشكل طبيعي دون أن تقوم أي منظمة بتوضيحها لهم. يحق للأشخاص الدخول والخروج من المخيم متى أحبوا ولكن في بعض الأوقات لا يتم لهم السماح بذلك تحت ذريعة اضطرابات وتشديدات أمنية في الدولة.

هناك العديد من الأشخاص مسجلون في المخيمات ولكن يسكنون في بيوت أجار على حسابهم ويذهبون فقط للمخيم من أجل الحصول على المساعدات الإغاثية التي توزع من قبل الحكومة وبعض المنظمات الأخرى (كالهلال الأحمر، منظمة ال اي ها ها)

لا يحق للاجئين العمل بشكل قانوني ولكن الحكومة والشعب يتعاطفان مع القضية ويتساهلان في هذا الموضوع.

لا يمكن لأحد زيارة المخيمات إلا إذا كان لديه قريب أو لديه موافقة من منظمة حكومية تركية.

في حال تم دخول شخص بطريقة غير شرعية لتركيا أو دخوله دون جواز سفر تقوم الحكومة بتخبيره أما بالعودة لسوريا أو بالذهاب للمخيمات.

اللاجئون السوريون في العراق

لا يوجد في العراق قانون للاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع العراق على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد به اجراءات للحصول على اللجوء، بلغ عدد اللاجئين السوريين حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 33704 لاجئ سوري في العراق، وقدرت المفوضية وجود 28000 لاجئ سوري وصلوا إلى إقليم كردستان في العراق، إضافة إلى 560 مواطن سوري في الأنبار وبغداد. وقد شكل الشباب العازب في بداية الاحداث الغالبية، لكن مع زيادة العنف في سورية ظهرت نسب متزايدة من العائلات السورية التي لجأت إلى العراق.

منذ بداية قدوم اللاجئين السوريين إلى العراق تم إجراء تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السوريين عملاً بما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي تم بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات العلاقة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الغير حكومية بتاريخ 13 مايو/ ايار عام 2012 وتم الاتفاق على مهمة هذه المجموعات بما فيها تنسيق أعمال توزيع المساعدات الغذائية وقطاع التعليم والرعاية الصحية و تأمين مياه الشرب وتنظيم البنية التحتية للسكن من صرف صحي ودورات مياه ، إضافة للمأوى والحماية والخدمات الاجتماعية وتم الاتفاق أن تشرف على هذه المجموعات الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة ذات العلاقة والمؤسسات والدوائر الرسمية المختصة وأيضاً المنظمات الدولية الغير حكومية.

انتشر اللاجئون السوريون في كثير من مناطق كردستان العراق وأهمها أربيل ودهوك والسليمانية، كما التجئ البعض إلى

الانبار وبغداد، جل هؤلاء اللاجئين من محافظتي دبر الزور والحسكة السوريتين. يشكل مخيم دوميز أكبر التجمعات للاجئين السوريين إذ يقطن فيه أكثر من 15 ألف لاجئ سوري فروا بسبب العنف وتأثر الوضع الاقتصادي والمعيشي في سورية، والمخيم بحاجة إلى تهيئة الأرض وتشييدها و بناء البنية التحتية من مرافق عامة و صرف صحي وحمامات وتوفير مياه الشرب والغذاء والرعاية الصحية. المخيم عبارة عن منطقة شبة صحراوية قريبة لقرية دوميز وهو مسيج بأسلاك شائكة، بداخله خيام. هذه الخيام عبارة عن ثلاثة إلى أربعة صفوف من البلوك العراقي المصمد وشادر ذو طبقتين مصمم لمواجهة تقلبات الطقس، وهذه الخيام عبارة عن صفوف تفصلها شوارع ترابية بعرض 7 أمتار تقريباً، ويعتقد أن قسماً كبيراً من الهاربين فروا الى كردستان العراق لأسباب اقتصادية نتجت عن العنف والمضاد لزيادة الاسعار بشكل جنوني أدى إلى تعطيل الحياة في محافظة الحسكة. كما يوجد في منطقة القائم المحاذية للحدود السورية من جهة دبر الزور ثلاثة مخيمات يقطن بها 4284 لاجئاً سوريا بينهم 2062 امرأة كما تم إنشاء مخيم رابع في نفس المنطقة تحسباً لأي زيادة بعدد اللاجئين السوريين ويقدر عدد اللاجئين في منطقة القائم 7000 الاف لاجئ حسب القائم مقامية في القائم. قامت دائرة الهجرة والمهجرين بتأمين الوجبات الغذائية للاجئين في مخيم دوميز لكن بسبب نقص الموارد توقف هذا الدعم، بعد ذلك قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة العمل الاضافي لبعض الجمعيات الخيرية أهمها الرابطة الاسلامية الكردية وبعض الجمعيات والمنظمات الخيرية الأخرى. أما بالنسبة لمياه الشرب فتقوم بلدية فايدة في محافظة دهوك بتوفير مياه الشرب لمخيم دوميز من خلال نقلها بصهاريج خاصة.

اللاجئون السوريون في مصر

قام آلاف السوريين هرباً من تهديدات القتل والتدمير التي شهدتها المدن والتعذيب والهجمات العسكرية بالاستقرار في ضواحي القاهرة والإسكندرية والمحافظات الأخرى، ويقدر عدد اللاجئين السوريين اربعين الفاً دخلوا في غالبيتهم بصيغة رسمية عن طريق مطار القاهرة، ويتواجد قسم لا يستهان به من الناشطين الشباب السوريين، الذين يحملون الشهادات والقدرات العلمية المتميزة.

ترفض مصر وهي من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام 1969 ، السماح للاجئين السوريين بالعمل بدون تصريح عمل كما تحد من استفادتهم بالخدمات التي تقدمها الدولة، يعجز اللاجئون السوريون عن العمل بشكل شرعي، ورغم أن القرارات الحكومية تمنع اللاجئين السوريين حق إلحاق أطفالهم بمدارس الدولة، يجد اللاجئين السوريين انفسهم امام مشكل اقتصادية جمة في تسجيل أطفالهم في المدارس الخاصة، رغم ان الحكومة المصرية سمحت للطلاب السوريين بالالتحاق بالجامعات المصرية الا أنه مازال هناك بعض القيود التي تتعلق بالطلاب الذين كانوا في الجامعة ويريدون الاستمرار في نفس الكليات والسنة الدراسية.

يتحلى السكان المصريون على وجه العموم بالتسامح والتفاهم تجاه اللاجئين السوريين ويبدون تعاطفاً كبيراً معهم وفي محنتهم،

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

ويحاولون بشتى الوسائل تقديم مايمكن تقديمه للاجئين السوريين الا أن ظروف الشعب المصري وواقعه الاقتصادي تقف عائقاً في تقديم الدعم اللازم للاجئين بالرغم من ان الشريحة الكبرى من هؤلاء اللاجئين هم من المتعلمين واصحاب الشهادات الجامعية، لكن الاجراءات الخاصة باللاجئين السوريين في مصر تنتصف بالتعقيد على مستوى العمل وتجديد الإقامة.

حياة اللاجئين السوريين

يجب أن تكون مسألة حياة اللاجئين السوريين الذين لم يعودوا بأمن داخل سورية عنصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الدولية لحمايتهم ومد يد العون لهم، إضافة الى مد العون للنازحين داخل سورية بكافة الوسائل والسبل حسب القانون الانساني.

تتمثل أهم العناصر الخاصة بحماية السوريين الذين يصلون إلى الدول المجاورة كلاجئين فيما يلي:

1- الأمن

2- ضمان عدم ترحيلهم.

3- إتاحة المساعدات الانسانية لهم.

4- إتاحة المساعدات الإنسانية للشريحة الضعيفة وبشكل خاص المرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

5- عدم معاقبتهم بتهمة الدخول غير الشرعي.

6- السماح لهم بالإقامة المؤقتة وفقاً لظروف معيشية مقبولة.

7- البحث عن حلول قوية، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين، حتى يتاح لهم العودة الطوعية لوطنهم.

8- دعم مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع خاصة تساعد اللاجئين والنازحين على حد سواء على تحمل مسؤولياتهم لإدارة أمورهم الخاصة.

إن عملية تعزيز التخطيط الجيد تهدف لتلبية احتياجات المساعدة وتحديد مواطن الحاجة للحماية، وتعمل عملية التسجيل بدرجة كبيرة على تسهيل الجهود التي تبذلها الدول المستضيفة لإدارة وجود اللاجئين على أراضيها بطريقة أفضل، كما أنه من الجيد تقديم وثائق عند التسجيل تحميهم من الترحيل.

وهناك حاجة إلى وجود تحرك على المستوى السياسي بشكل عاجل لتحسين الوضع الإنساني وتحديد أسبابه الرئيسية. كما انه

من المطلوب وجود منسقين في كل دولة مستضيفة لتحديد النهج الدولي متعدد الأوجه والذي:

1- يعزز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

2- يعزز الجهود الرامية للحد من النزوح الإجباري للسكان وذلك عن طريق إضعاف وتقليل الأسباب التي تدفع الناس إلى الهروب من منازلهم: وتختص السلطات السورية والمجموعات المسلحة والمجتمع الدولي في استغلال كل فرصة لتقليل الأسباب التي تدفع السوريين إلى ترك منازلهم.

3- ضمان حرية الحركة للبحث عن الأمان.

4- ضمان توفير الحماية وتقديم المساعدات المادية لمن تركوا سورية وذلك بالتوافق مع القانون الدولي الخاص باللاجئين، مع ادراك ان العودة الطوعية في حال ضمان الحماية والكرامة هي الخيار الأفضل عندما يكون ذلك ممكنا.

5 - وضع حلول فورية للمشاكل الانسانية لأكثر المجموعات تضررا من اللاجئين.

6 - البدء في اتخاذ اجراءات لخلق الظروف، بما في ذلك بالنسبة لإعادة اصلاح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتضررة، وذلك من اجل السماح للاجئين بالعودة عندما يكون ذلك ممكنا، ويقدم حولا قوية لمن لايمكنهم العودة.

7 - دعم وصول المساعدات الانسانية للسكان المحتاجين بغض النظر عما اذا كان ذلك في مناطق الصراع او المناطق التي ليس بها صراع.

8 - ضمان عدم التمييز بالنسبة للحصول على خدمات الدولة مثل الخدمات الصحية ونسبة الغذاء والوقود والخدمات التعليمية للنازحين داخل سورية.

9 - الاعتراف بحق العودة الطوعية للوطن بشكل آمن او بالاستقرار الطوعي في مكان النزوح الحالي او في أي مكان اخر في سورية.

10 - توفير طريقة اكثر موضوعية للبت في طلبات اللجوء الخاصة بالسوريين في الدول الاجنبية.

11 - دعم وتقوية عمل المنظمات الانسانية لمواجهة الظروف الطارئة لمشاكل اللاجئين.

ان من الضروري التخطيط لتقديم جهود اغاثة عاجلة تستهدف السوريين المتضررين بمن في ذلك من لم ينزحوا او يهجروا من سورية. وبالرغم من ان مسألة الامن تبقى هي العامل الرئيسي الذي يمنع تقديم المزيد من جهود الاغاثة الخاصة بالأمم المتحدة فانه قد حان الوقت للتركيز على ما يمكن القيام به وليس على ما لايستطيع المجتمع الدولي القيام به.

ان هذا يستلزم بالضرورة العمل على وضع تقرير مفصل عن واقع اللاجئين والنازحين على حد سواء من اجل وضع الاسس العلمية وترتيب الشرائح المستهدفة حسب اولويات الضرر والحاجة، اضافة الى رسم خطة وتوصيات واضحة المعالم لمواجهة اوضاع اللاجئين والنازحين السوريين.

أطفال النازحين واللاجئين السوريين ... بين مطرقة العنف والفقر وسندان الاضطهاد

سنتين تقريباً والطفل السوري يعيش مأساة حقيقية، فمن جانب يحاصره العنف بكافة أنواعه وعدم الأمان والفقر ومن جانب آخر تنتهك كافة حقوقه الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان - ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية. وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأي الطفل. وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها. وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل.

تشير التقارير إلى ان بعض الاطراف المسلحة تجند اللاجئين السوريين من الاطفال دون الثامنة عشر عاماً وهذا ما لمس فريق العمل في كل من لبنان وتركيا وهذا يمثل خرقاً جسيماً لحقوق الطفل ولكافة المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

كما أن ظروف المعيشة القاسية بسبب الصراع المسلح إضافة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية أدت إلى انتشار عمالة الاطفال وبالتالي التسرب من المدارس إضافة إلى دواعي الأمن والسلامة الناجمة عن عدم توفر أماكن لهو للأطفال. يحتاج الأطفال النازحين واللاجئين إلى حماية دائمة كي ينمووا بديناً وعاطفياً، والا تعرضوا إلى مخاطر الاستغلال والاعتداء الجسدي والجنسي، الأمر الذي يحدث بفعل السلطة والمجتمع. وهذا يتطلب حماية إضافية تتعلق بأسباب وعواقب النزوح واللجوء، ويحتاج هؤلاء الأطفال المنفصلون عن آبائهم أو كفلائهم الأقربين إلى العناية والحماية الفورية.

تعرضت مئات المدارس للهجوم واصبحت ساحات قتال حقيقية بين الجيش النظامي والمجموعات المسلحة ووقع قسم كبير من النازحين تحت رحمة هؤلاء، إذ صرحت المديرية الإقليمية لليونسيف عن تدمير ما يقدر بنحو 2072 مدرسة قد تعرضت للدمار ، في حين أن أكثر من 800 آخرين يستخدمون كمأوى لأسر النازحين بسبب النزاع. وقتل ما يقرب من 90 موظفاً في قطاع التعليم.

يحيط العنف وعدم الأمان والفقر بالأطفال السوريين يوماً بسبب العنف والوضع الاقتصادي والمعيشي السيئ مما يؤثر بشكل سلبي على سلوكهم وتطورهم النفسي، إضافة للمخاطر الأخرى للعنف والفقر وهي: سوء التغذية، المرض، التشرد، اليتيم، الإرغام على ارتكاب أعمال عنف، الاضطراب في التربية والتعليم. ويعاني الاطفال جراء ذلك:

- 1 -الفرع الليلي.
- 2 -المعاناة من القلق والشعور بعدم الراحة.
- 3 -الصداع، المغص، صعوبة في التنفس، التقيؤ. صعوبة في التنفس.
- 4 -الفوبيا أو الخوف المرضى من الأصوات أو الظلام .
- 5 -التبول اللاإرادي بعد ضبطه في فترة ما قبل الحرب.
- 6 -ظهور بعض الاضطرابات السلوكية.
- 7 -ظهور مشكلات في الكلام كالتلعثم أو فقدان الوظيفي للكلام.
- 8 -اضطرابات الأكل.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

إلى جانب الأعراض المرضية تلك تظهر آلام وهمية في حال مشاهدته لأشخاص يتألمون أو يتعرضون للتعذيب، وفي حال مشاهدة الطفل لحالات وفاة مروعة لأشخاص مقربين منه أو جنث مشوهة أو حالة عجز لدى مصادر القوة بالنسبة له مثل الأب و الأم إذ يصاب عندها بصدمة عصبية قد تؤثر على قدراته العقلية.

و غالباً ما تظهر هذه المشاعر التي يختزنها الطفل أثناء اللعب أو الرسم فنلاحظ أنه يرسم مشاهد من الحرب كأشخاص يتقاتلون أو يتعرضون للموت والإصابات وأدوات عنيفة أو طائرات مقاتلة وقنابل ومنازل تحترق أو مخيمات ويميلون إلى اللعب بالمسدسات واقتناء السيارات والطائرات الحربية.

تبين لفريق العمل أن هناك الكثير من هذه الأمراض بدأت تظهر وبكثرة على الأطفال النازحين واللاجئين على حد سواء. إذ سببت أصوات الطائرات والمدافع والقذائف نوبات تجعل الطفل يرتجف من الخوف عندما يسمع أي صوت، أو يتوهم بسماع هذه الأصوات. وأغلب هذه الاضطرابات النفسية تمت مشاهدتها عند الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين 6_8 سنوات، إضافةً إلى حالات التبول اللاإرادي المتكررة للأطفال. وتحول شعور الاطفال بمسؤولية عمل معين يجب عليهم تأديته لصالح الانتفاضة أفقدهم جزءاً أساسياً من طفولتهم، بل أن قسماً من هؤلاء الذين تجاوزوا 15 عاماً دفعوا إلى الانخراط بالانتفاضة وأحياناً بحمل السلاح. ومن الأمور الشائعة لهؤلاء الاطفال انخراطهم في بعض الاعمال العنيفة، من خلال السلوك العدواني كنوع من آليات الحماية. إذ تم رصد مظاهر العنف عند الأطفال سواء في الألعاب أم في التعامل فيما بينهم، إذ يسببون الألم لدى أقرانهم أثناء اللعب.

ومن الأمراض الشائعة لدى الأطفال النازحين واللاجئين السوريين الذين تم رصدهم من قبل الفريق حالة اضطرابات النوم، واضطرابات الأكل كالنهم العصابي أو نقص الشهية العصبية.

كما رصد فريق العمل ثلاث حالات لمرض "الهستيريا" لأطفال النازحين في داخل سورية، وبعض حالات الصرع للأطفال إضافةً إلى مظاهر المغص وصعوبة التنفس والخوف الدائم.

توصيات

على المستوى الصحي

- 1 - توفير اللقاحات اللازمة للأطفال السوريين في أماكن اللجوء.
- 2 - توفير الرعاية الصحية للحوامل ومتابعة وضعها الصحي.
- 3 - توفير الدعم النفسي للأطفال.
- 4 - توفير الحليب للأطفال والمواد الغذائية.
- 5 - توفير العيادات الطبية المتخصصة للأطفال.
- 6 - هناك حاجة فورية للاستجابة إلى حق الأطفال في المدرسة في الحصول على الدعم النفسي وغيرها من الخدمات الشاملة.
- 7 - توفير الأمن والأمان للأطفال في المدارس وتوفير الحماية لهم من التمييز بينهم وبين أطفال الدولة المضيفة.

على المستوى التعليمي

- 1 - التعليم الإلزامي والمجاني للمرحلتين الإعدادية والثانوية.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

- 2 - توفير التعليم الثانوي للبالغين في دول اللجوء.
 - 3 - دعوة حكومات الدول التي يتواجد بها اللاجئون السوريين إلى الالتزام بفاعلية تجاه تأمين التعليم المجاني وتوفير المستلزمات الدراسية ورواتب المعلمين.
 - 4 - العمل على إيجاد كادر تعليمي متخصص ومدرب على الطرق التدريسية وحقوق الطفل.
 - 5 - تفادي فرض المناهج المحلية على أطفال اللاجئين وخاصة في الدولة التركية واللبنانية.
 - 6 - توفير أماكن لاستيعاب الأطفال تضم لعباً وادوات الرسم.
 - 7 - الحد من كل ما من شأنه منع الطفل من الالتحاق بالمدارس مثل التكلفة والشهادات والوثائق.
 - 8 - ينبغي على كافة الاطراف أن يعملوا على تعزيز وتوسيع برامج حماية ومساعدة الاطفال للنازحين داخل سورية واللاجئين في الدول المجاورة، خاصة الاطفال المنفصلين عن ذويهم والشباب والفتيات غير الملتحقين بالمدارس وغيرهم ممن يواجهون مخاطر أكبر من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والاهمال.
- يبدو أن الفقر والوضع القانوني غير المحدد هي الاسباب الرئيسية التي تمنع العائلات من تسجيل أطفالهم في المدارس وأحياناً يبقى الأطفال في البيت للاعتناء بإخوتهم أو من أجل تحصيل دخل إضافي، كما يترتب على بعض العائلات تسديد رسوم المدارس عند تسجيل الاطفال في كل من لبنان والاردن وتأمين تكاليف الزي المدرسي والكتب المدرسية، مما يشكل عبئاً على الموارد المالية المحدودة لهذه العائلات والتي يترتب عليها، بعد تسديد تكاليف المدرسة دفع الايجار والانفاق على المواد الغذائية الاساسية والدواء بالاضافة الى المواد الاساسية المنزلية الأخرى، ومع الحالات المبهمة للعديد من اللاجئين فإن الاطفال قد لا يسجلون أو قد ينسحبون من المدرسة في حال كان وضع عائلاتهم غير قانونية.
- والوضع بالنسبة للنازحين لا يختلف كثيراً وذلك لسبب الصراع القائم واليومي وتدويره على كافة المناطق اذا ينزح المواطن السوري من مكان الى مكان اخر ظناً منه أنه آمن ليكتشف بعد فترة انه وقع بنفس المصيدة السابقة لينزح مرة أخرى الى مكان اخر وربما يتكرر هذا الأمر مع بعض العائلات الى اربع او خمس مرات كما حصل مع كثير من العائلات النازحة من مدينه حمص مما يؤثر بشكل مباشر على الوضع النفسي للاطفال إضافة الى عوائق متكررة للتسجيل والحضور الى المدارس الابتدائية والتي حتى لو كانت آمنة وقت التسجيل فقد تصبح غير آمنة بعد فترة وجيزة.

اللاجئات السوريات ... يجابهن العاصفة

إن ضمان حماية ومساعدة أفضل للنساء المتأثرات من النزاعات المسلحة يتطلب فهم القانون الذي يوفر لهن الحماية. فالقانون الدولي وخاصة القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان قوانين تعالج احتياجات النساء في النزاعات على نحو ملائم. وتعتبر مقدمة الوثيقة التوجيهية أنه بالإمكان تخفيف محنة النساء إذا ما تم دعم القانون الدولي الإنساني من جانب المقاتلين وغير المقاتلين سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً. ويكمن القيام بالتحدي في التطبيق الفعلي للقانون القائم مع كفاءة الامتثال للقواعد القائمة. أما وعلى مستوى العمليات فيمكن اتخاذ تدابير عديدة لرفع درجة الحماية القانونية الممنوحة للنساء في حالات النزاع المسلح. وتشمل هذه التدابير تحسين التعريف بالقانون الإنساني لدى كافة أطراف النزاع المسلح، ومراقبة وتشجيع احترام القانون والتركيز على الحماية العامة والخاصة التي يمنحها القانون للنساء. ويجب الاعتماد على أنشطة الاتصال وإقامة الحوار مع أطراف النزاع كفرص للفت الانتباه إلى مشاكل النساء بغية تشجيع العمل على منع الانتهاكات ووضع حد لها. إن تعريف العاملين في الحقل الإنساني وصناع السياسة بالنظام القانوني ذي الصلة بإمكانه أن يساعدهم على الاقتناع بحاجة النساء للحماية. ويجب أن يفهم بوضوح أن اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين إليها ومختلف صكوك حقوق الإنسان تنص على واجب قانوني هو حماية السلامة البدنية والنفسية للنساء وكرامتهن. فالمعرفة بالقانون يمكن استخدامها لتعزيز مثل هذه الحماية لأنها تمكن من نشر هذا القانون وتعزيز تنفيذه.

المرأة اللاجئة في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951.

لا يوجد تفريق واضح بين اللاجئين على مستوى الجنس وهذا بعد ذاته يشكل حالة اضطهاد للاجئة بالاتفاقية لم تتضمن صراحة الاضطهاد القائم على المرأة والمشاكل الخاصة التي تواجهها اثناء النزوح أو اللجوء من حيث التمييز كونها امرأة بذلك تنشأ مشاكل حماية محددة في أوساط الإناث اللاجئات والنازحات بسبب وطأة العمل الشاق والحرمان والاستبعاد، نتيجة التمييز من جميع الذين حولهن بما في ذلك المؤسسات والجمعيات الإغاثية. ومن هذه الأشياء:

- السلامة الشخصية
- العنف الجنسي
- النزوح
- حرية الحركة
- الطعام ومستلزمات المنزل
- الماء
- مصادر العيش
- المأوى
- الصحة

- النظافة
- الحفاظ على الروابط العائلية
- التربية والإعلام
- العادات الدينية والثقافية
- الفئات الاجتماعية
- القضايا القانونية

لكن يوجد لوائح داخلية تنظيمية صدرت عن المفوضية السامية لاحقاً لتعطي خصوصية لحماية ومساعدة النساء والاطفال.

تعتبر اللاجئات والنازحات الأكثر تعرضاً للانتهاك:

- الاناث الوحيدات اللواتي يتولين رعاية اسرهن.
- المراهقات غير المصحوبات بذويهن.
- اللاجئات الموضوعات في وضع الاحتجاز أو في وضع شبيه به.
- الارامل.

بينت الاستبيانات التي قام بها فريق العمل في كل من الداخل السوري وتركيا والاردن ولبنان أن عدد النساء النازحات واللاجئات يبلغ نسبة 20% تقريبا من مجموع النازحين واللاجئين السوريين بسبب الصراع المسلح في سورية والذي أدى بالضرورة إلى تغيير حياة المرأة السورية النازحة أو اللاجئة تغييراً جذرياً، وخاصة فيما يتعلق بدورها في العائلة والمجتمع والحياة العامة، حيث لا يتوفر لدي النساء الاستعداد اللازم والضروري للتأقلم مع التغيرات التي تفرض عليهن بالقوة وحيث أن عملية النزوح واللجوء وفقدان الاقارب وغياب الرجال لأنهم هربوا أو اختفوا أو قتلوا أو لأنهم يحاربون قد يؤدي إلى انهيار أو تفكك العائلة واضطرابات مع الأقارب، كما يجبر هذا الوضع المرأة على تولي أدوار جديدة تتحدى وتعيد تعريف هويتها الثقافية والاجتماعية في معظم الاحيان، ويمكن لغياب الأب والوصاية التي يفرضها المحيط إلى زيادة حالات الزواج المبكر أو الزواج القسري أو كلاهما والذي يستخدم أحياناً كوسيلة "لحماية" الفتيات من التحرش الجنسي أو الارتهان لعمل مضمّن وشاق.

يقع الإلزام الرئيسي بحماية النساء من كافة اشكال الانتهاك على عاتق الحكومة السورية، هذا ما يتعلق بالنازحات، وعلى حكومات الدولة المضيفة بالنسبة للاجئات، ومع ذلك لا تلتزم الحكومة السورية ولا الدول المضيفة بهذه الحماية، يبدو أن حقوق المرأة تتلقى حماية ضعيفة على أكثر من صعيد يخص حقوقها وخاصة الانتهاكات المتعلقة بزواجها بشكل قسري ودون السن القانوني إضافة إلى التحرش الجنسي في أماكن الايواء في داخل وخارج سورية.

إن نسبة 82 % ممن لقوا حتفهم تقريبا حسب المعطيات التي لدينا جراء العنف في سورية هم من الرجال، تاركين خلفهم أعدادا من الأرمال واليتامى بدون دعم، لقد أصيب كثيرا من النساء بحالات هلع وصدّامات نفسية من هذا العنف، حملت المرأة أعباء ومسؤوليات جديدة إضافة لما كانت تحمله في السابق فعليها تقع المسؤولية في حماية الاسرة وتدبير أمور أطفالها وحمايتهم ونقلهم إلى اماكن آمنة متنقلة بهم من مكان إلى آخر. هذا التنقل الذي يحمل في طياته كثيرا من المصاعب والمشاق والانتهاك الصارخ بحقها وحق أطفالها، إضافة إلى حمل أعباء أطفالها في تأمين لقمة العيش لهم في أماكن الايواء إن كانت نازحة أو كانت لاجئة.

تعمل اغلب النساء اللاجئات والنازحات السوريات اللواتي وجدن فرصة عمل في مناطق الايواء في ظروف سيئة وبيئة محيطة غير مناسبة لعمل المرأة ولكن بعض هؤلاء النساء مضطرات لهذا العمل لكسب قوتهن وقوت أسرهن لذلك يتحملن كل ذلك بصبر واباء غير عاديين , بسبب سوء وضعهن الاقتصادي حيث ليس لديهن ما يكفيهن من المصروفات اليومية العادية وقد يعملن لعدم وجود عائل فأزواجهن إما قتلوا أو فقدوا أو انفصلوا عنهن, كذلك فان الآباء والأبناء في كثير من الأحيان يتصلون عن التزاماتهم تجاه أسرهم ولذلك يتهربون من الصرف على الأسرة مما يضطر المرأة النازحة او اللاجئة من العمل.

وهناك جانب آخر غير معروف لدرجة كبيرة للعنف المتصاعد ضد المرأة السورية وهو تشجيع أو اجبار القاصرات على الزواج وقد كشفت دراسة أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان حول الزواج المبكر في مخيم الزعتري للاجئين السوريين عن وجود 720 سيدة حامل في المخيم من أصل 9 آلاف امرأة. ووفق الدراسة التي كشفت عنها النقاب في ندوة نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان حول حالات الزواج المبكر للسيدات في مخيم الزعتري فإن سن الزواج المبكر أقل من 18 عاماً.

ومن خلال المشاهدات لفريق العمل وجد هناك زيادة في تعرض الفتيات القاصرات إلى التعامل معهن كمشروع لإنقاذ الأسرة كما يتوهمون من الواقع الذي تعيشه على مستوى ايجاد كفيل لإخراجهم من واقع المخيمات المزري كما يحصل في الأردن أو تحسين الوضع المعيشي للعائلة النازحة أو اللاجئة، نحن ندرك أنه في هذه الظروف تتعرض الفتيات والنساء في معظم الاحيان لمخاطر العنف.

لقد تحملن عبء النزوح والعنف والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية إذ ارتفعت نسبة وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة ضمن النساء النازحات وبدأت العائلات تشكو من غياب الأب وعدم قيامه بدوره. في حين أن الضغط الاقتصادي على ربّات الأسر قد ارتفع ملزماً لياهن بتأمين البدائل لمستلزمات الحياة وتمضية وقتهن في أعمال تدبير أمور العائلة وتأمين الغذاء والتفتير وضغط النفقات. هذا في جو من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والعاطفي ومن الاستغلال المضاعف وامتهان الكرامة واستشراء العنف الاجتماعي وتصدع القيم الأخلاقية وانتعاش التزمّت الديني والروابط التقليدية والولاء القبلي.

من الممكن فهم احتياجات النساء على نحو أفضل بمشاركةهن في تقييم وتنفيذ ومراقبة البرامج التي تخدم مصلحتهن. علاوة على هذا، عندما تشارك النساء النشيطات في عمليات توزيع الإغاثة تصبحن أقل عرضة للاستغلال والأذى. وبالتالي يتعين على المنظمات الإنسانية أن تتأكد من أن فرقها تشمل ذكوراً وإناثاً (وتشمل موظفين محليين وأجانب حيثما أمكن). ولا يعني هذا أنه يمكن اعتبار حماية النساء ومساعدتهن من مسؤولية الموظفات النساء وحدهن. فعلى جميع أفراد الفرق العاملة في الحقل الإنساني أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات العامة والخاصة للنساء اللاتي يواجهن الحرب. والهدف من الوثيقة التوجيهية هو مساندة هذا الجهد.

معطيات الاستبيان ونتائج

أثناء عمل الفريق في داخل سورية ولبنان وتركيا والاردن طلب منهم في قسم الملاحظات تسجيل التالي أثناء تعبئة الاستبيان

لرصد واقع المرأة النازحة واللجنة على حد سواء:

- عدد النساء المشاركات في الاستبيان.
- عدد الفتيات القاصرات ما بين 14 و 18 عاماً من كامل عائلات العينة.
- عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي.
- عدد النساء اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي.
- عدد النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب.
- عدد النساء العاملات في العمل الاغاثي والانساني في مواقع الايواء داخل وخارج سورية.

بين الاستبيان أن نسبة 31 % من النساء شاركن فيه بداخل سورية وخارجها (لبنان وتركيا والاردن) أي عدد النساء المشاركات في هذا الاستبيان من أصل 1306 كامل العينة 405 نساء.

النسب التالية تم حسابها من كامل عائلات العينة (10321):

نسبة عدد القاصرات في العينة 4.7 % .

نسبة اللواتي تعرضن للعنف الجسدي 7.2 % .

نسبة اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي 2.4 % .

نسبة المشاركات في العمل الاغاثي والانساني داخل سورية 13 % وخارج سورية 0.6 % .

قابل فريق العمل 9 قاصرات غير مصحوبات بذويهم، أي مانسبته 0.09 % .

قابل فريق العمل ثلاث من النساء المغتصابات أثننتين من النازحات أحدهن ألفت التهمة على النظام والأخرى على المجموعات المسلحة ، إضافة إلى واحد من اللاجئات ألفت التهمة على السلطة في ارتكابها.

نستطيع حساب النسبة وبشكل تقريبي من كامل عائلات العينة (10321 شخص) 0.03 % تعرضن للاغتصاب.

فحسب تقارير المنظمة السامية لشؤون اللاجئين وتقديراتها يوجد مليون و950 ألف نازح إضافة إلى 450 ألف لاجئ ، المجموع 2 مليون 400 ألف نازح ولاجئ ومقارنه مع هذه الارقام نجد التالي :

أن عدد اللواتي تعرضن للعنف الجسدي 172 ألف و800 امرأة. وعدد اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي 57 ألف و600 امرأة، وعدد المغتصابات 780 مغتصبة، وعدد القاصرات غير مصحوبات بذويهم 2340 امرأة.

هذه النسب تبين لنا مدى الكارثة الانسانية بسبب العنف المنتشر في سورية والتي انعكست بشكل مباشر على المرأة فولدت زيادة كبيرة في الانتهاكات ضدها على مستوى العنف الجسدي والتحرش الجنسي والاغتصاب.

المرأة النازحة واللجنة في تجمعات الايواء والمخيمات

تعيش النازحة السورية في التجمعات السكنية مثل المدارس ومعسكرات اللاجئين والمدينة الرياضية في اللاذقية أو المتنزهات وضع لا تحسد عليه بسبب الانعكاسات السلبية لهذه التجمعات على كافة المستويات إذ تحشر العائلات في أماكن ضيقة بدون أي خدمات أساسية فيقع على المرأة دور إحلال التعايش مع هذا الواقع المؤلم، كما تعيش اللجنة السورية في الدول المضيفة نفس المأزق الانساني ويمكن تلخيص هذه الواقع بما يلي :

- 1 - أن سوء هذه الأماكن يظهر من حيث البنية التحتية والخدمات وحالات الازدحام الناتجة عن تشارك عدد من العائلات القادمة من مدن مختلفة وعدم التقاطعات الاجتماعية وخلاف العادات والتقاليد بينهم مما يساهم بشكل مباشر بمشاكل فقدان الحماية اللازمة للنساء .
- 2 - عملية الاستغلال لبعض الاطراف داخل هذه التجمعات والمخيمات لبعض النساء في أمور غير قانونية ناتج عن عدم قدرة النساء على توفير الغذاء والكساء والمأوى الجيد لأنفسهن وأطفالهن فيصبحن أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة البدنية والجنسية لكي يحصلن على الاحتياجات الأساسية.
- 3 -تزداد المشاكل النفسية التي يعاني منها الرجال النازحون واللاجئون على حد سواء بسبب هذا الواقع فينعكس هذا على ازدياد الإساءة والعنف الاسري ضد النساء والأطفال.
- 4 -فقدان الدعم المجتمعي والأسري للأرامل والنساء غير المتزوجات أو ذوات الاحتياجات الخاصة الناتج عن آليات العيش داخل التجمعات أو المخيمات.
- 5 -محاولة بعض القوى السياسية والدينية استغلال الحالة التي تعيشها النازحة واللجنة في فرض أجندته ومنظومة فكرية محددة عليهن وهذا واضح بشكل جلي في مواقع اللجوء من خلال التعامل واللباس وحالة التخفي أثناء مقابلة الرجال ظناً منها أن القادم أي يكن من هذه القوى السياسية والدينية.
- 6 -محاولة هذه القوى فرض شروط مبطننة على اللجنة بالقبول في الأمر الواقع وإرسال أبنائها الذين تجاوزوا 15 عاماً إلى ساحة المعركة داخل سورية وخاصة في لبنان وتركيا.
- 7 -محاولة هذه القوى فرض الوصاية الكاملة على اللجنات وخاصة منهن الارامل والفتيات اللواتي دون معيل والقاصرات.
- 8 -يلعب بعض الافراد من هذه القوى دور الوسيط والسمسار في عرض اللجنات للزواج بحجة السترة عليهن.

لمواجهة هذا الواقع لا بد من تمكين المرأة في هذه التجمعات والمخيمات كي تقوم بدورها الفاعل بتخفيف المعاناة عنها وعن أسرته وإعادة الثقة بالنفس والطمأنينة لها ولمن حولها.

تمكين المرأة اللجنتية

تعريف التمكين ومبرراته:

ما هو التمكين المطلوب للمرأة اللجنتية وكيف يمكن تحقيقه؟

التمكين المقصود والمطلوب هو تسهيل ودعم المرأة اللجنتية للعيش بطريقة كريمة وتلبية حاجاتها المادية والمعنوية وفتح الباب أمامها للقيام بأدوارها الطبيعية (الأمومة) والاجتماعية (الأنشطة) والاقتصادية (الرزق) .

حقوق الطبع والنشر والاقبباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

- 1 -المببرات البحتة، فهذا حق إنساني قبل أن يكون حقاً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.
- 2 -المببرات الواقعية، فاللاجئات موجودات، ويشكلن قوة اجتماعية عديدة، في بعض المجتمعات، وإذا لم يتم تلبية الحاجات فقد يشكلن على الدولة المضيضة أعباء أخرى.
- 3 -الخلل الناتج أو المتوقع من عدم تسهيل التمكين الصحيح مما قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية (أخلاقية أو سلوكية) أو أومية على الدولة المضيضة.
- 4 -في حالة عدم التمكين ستصبح اللاجئات موضوعاً مناسباً لتصفية الحسابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهذا يتطلب من الحكومات القيام بدور أساسي في تمكين المرأة اللاجئة من خلال:

- تعديل التشريعات ومرونتها بحيث تسمح بإستيعاب اللاجئات ضمن اطار قانوني واضح صريح دون ترك اللاجئات عرضة للاستغلال او الانتهاك الجسدي والجنسي والنفسي.
- التعاون الوثيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأهلي العاملة على اللاجئات.
- التعاون في حل المشاكل المترتبة على اللجوء.
- دعوة المجتمع الدولي ومؤسساته للقيام بدوره في مساعدة الدولة المضيضة ومنظمات المجتمع المدني والاهلي العاملة على اللاجئات.

توصيات

- 1 -تأمين مستلزمات الحياة اليومية للأم والاطفال.
- 2 - تقديم التوعية الجنسية والتدريب على التوعية الخاصة بالعنف الجسدي والجنسي للنساء.
- 3 -تقديم تسهيلات منفصلة للفتيات اللواتي تعرضن لمخاطر التحرش أو الاعتداء الجسدي في مراكز الايواء ومساعدتهن لتجاوز المحنة إذا في معظم الاحيان هذه الظروف تمنعهن من البدء في عمليات العلاج أو ارتياد المدارس أو الوصول الى الرعاية الصحية.
- 4 -توفير برامج نصح وإرشاد مخصصة للنساء والفتيات اللاتي عاتين من الصدمات، والاعتداء الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي.
- 5 -دعم النساء والفتيات اللاتي أنجبن نتيجة العنف الجنسي ، فيجب الاعتراف بأنه من المرجح أن لديهن مشاعر غامضة تجاه أطفالهن.
- 6 -تدريب الفرق العاملة في المخيمات على اساليب الوقاية من العنف الجسدي والجنسي وعلى معايير الاستجابة.
- 7 -توفير تدريبات لكسب الرزق كي يكرس عندهن الثقة بالنفس والاستقلالية .
- 8 -العمل على إخضاع النازحات واللاجئات لدورات تدريبية حسب رغبتها (تأهيل مهني- صناعات يدوية تقليدية - الحاسوب) .

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

- 9 -التأكيد على اشراك النساء في عمليات الاغاثة وتنظيم النشاطات الخاصة وإعادة الادماج للنساء اللواتي تعرضن للانتهاكات .
- 10 - التواصل مع منظمات حقوق الانسان المحلية والدولية لرصد وتوثيق كافة الانتهاكات المتعلقة بالمرأة.
- 11 فضح مرتكبي هذه الانتهاكات عبر وسائل الاعلام المحلية والعالمية.
- 12 عدم التسامح إطلاقاً مع التحرش الجنسي من قبل الاداريين والمدرسين والعاملين في الاغاثة.
- 13 تقديم المهارات المناسبة للعاملين المختصين في المجالات الاجتماعية والصحية.
- 14 تعزيز ودعم قطاع الصحة لتقديم استجابات مؤثرة وفعالة للاستجابة الفعالة لحوادث العنف الجسدي والجنسي، والتوثيق والإبلاغ عن أدلة الفحوصات الطبية.
- 15 تحتاج النساء المشردات عن ديارهن إلى الخصوصية للمحافظة على أمنهن وكرامتهن وصحتهن ونظافتهن الشخصية ولا بد من إيلاء الاعتبار الكامل لاحتياجاتهن الخاصة .
- 16 اتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دن تشتت أفراد الأسرة في أوضاع النزوح أو اللجوء لذا يجب محاولة جمع شمل هؤلاء.
- 17 تقديم الحد الأدنى من حقوق الانسان بتوفير المأوى والأمن والغذاء والطبابة والتعليم.
- 18 الحد من تفاقم الآثار النفسية للنازحة واللاجئة بالعمل على لم شمل الأسرة المشردة والمنكوبة .
- 19 تقديم الاستشارات القانونية المجانية التي تحتاجها المرأة اللاجئة للحصول على حقها المرهلي والمستقبلي وتعريفها بالأصول المعمول بها في بلد اللجوء وكذلك في القانون الولي العام.
- 20 توفير وسائل سبل التواصل مع المجتمع المحلي عبر المشاركة في الرحلات والحفلات والنشاطات التي يقيمها المجتمع المحلي.

أثر العقوبات الاقتصادية على النازحين السوريين

شكلت ظاهرة العقوبات الدولية ، تهديداً لأسس القانون الدولي. هذا القانون الذي يفترض فيه تنظيم العلاقات بين الدول والذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو تهديدها أو استعمال القوة في مواجهتها أو التعدي على سيادتها واستقلالها السياسي، تحولت الإرادة السياسية الدولية الصانعة لقرارات الغرب بزعماء الولايات المتحدة التي فرضت قراءتها الخاصة بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية، فالولايات المتحدة فرضت هذه العقوبات على أكثر من خمسين دولة أغلبها من العالم الثالث وجارتها أوروبا في أغلب هذه العقوبات الجائرة. تلجأ الولايات المتحدة لإبراز العقوبات التي تفرضها وكأنها قضية المجتمع الدولي وبسبب انتهاكات حقوق الإنسان لكن هذه الأسباب حقيقة يراد منها الباطل وهي سيطرة الولايات المتحدة والدول الأوروبية على مقدرات هذه الدول.

إن مجموعة القرارات الخاصة بالعقوبات والحصار الاقتصادي التي أصدرتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية ضربت أول من ضربت الشعب السوري في الصميم فهي أثرت على الداخل السوري وليس على المسؤولين السوريين إذ شكلت هذه العقوبات مصدر رزق جديد لهم من خلال التهريب والتهرب من الضريبة وهذا أثر بشكل كبير على مجريات الاقتصاد السوري ، فالخطر في الآثار السلبية للحصار هو طابعها التراكمي وامتداد تأثيرها على كل القطاعات الأخرى. وقد أدى ذلك إلى خلل كبير في النسيج الاقتصادي والاجتماعية وفي الصحة النفسية والجسدية للشعب السوري وأول المتضررين من هذه العقوبات هم الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع وأهمهم النازحون والمرأة والطفل والعائلات الفقيرة.

إن توقف المشاريع في القطاعات الحكومية والخاصة أثر بشكل مباشر على صناعات الأدوية والمنتجات الغذائية والصناعات التحويلية وكثيراً من الصناعات الأخرى المتضررة بسبب العقوبات الاقتصادية والوضع الأمني، هذا أدى إلى حالة شلل تام بهذه القطاعات مما أثر بشكل مباشر على المواطن السوري ورفع معدلات البطالة وزيادة الاسعار. مما ساهم بتمزق الحياة العائلية وأكثر من ظواهر العنف الاجتماعي والرشوة والسرقة والتهريب والمضاربات والانتحار وجنوح الأعداء والبيعان وما شابه ذلك من علامات انهيار وتفكك اجتماعي.

آثار الحصار الاقتصادي على الحياة العامة

بدأت المصانع والمشاريع التجارية تغلق ابوابها بسبب العنف والحصار الاقتصادي تاركة قسماً كبيراً من الشعب السوري دون عمل، وظل موظفو الدولة في وظائفهم، لكن التضخم وفقدان قيمة الليرة السورية قوض القوة الشرائية لديهم، مما دفع الكثير من التجار والصناعيين وأصحاب الشهادات الجامعية الاختصاصيين إلى الهجرة، وتزايد معدل الجريمة والتفتت المجتمعي. تمس هذه العقوبات الشعب السوري مساً وثيقاً في كل لحظة من حياتهم اليومية، بسبب الوضع المعيشي الخانق، إذ ازداد بشكل كبير سعر المواد الغذائية، إضافة إلى شح بكافة أنواع المحروقات. هذا أدى بدوره إلى تدمير كبير في المؤسسات الطبية ومعامل الأدوية، مما رفع أسعار المواد الطبية والأدوية، والحصار سبب نقصاً في الموارد المالية وندرة وسائل الرعاية الصحية والمبيدات الحشرية والعقاقير الطبية والمعدات المتعلقة الأخرى.

- 1 - معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي.
- 2 - التأثير المباشر على النازحين من حيث قلة موارد الاغاثة والعناية الصحية والتعليمية إضافة إلى الامراض الاجتماعية المرافقة من زيادة في الجريمة والتشرد والعنف والدعارة.
- 3 - تضرر الشرائح الأكثر ضعفاً بين النازحين: المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.
- 4 - انتقال عدد كبير من المستثمرين إلى خارج القطر.
- 5 - هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.
- 6 - تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد السوري، وتتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية.
- 7 - التراجع التدريجي والكبير في الإنتاج الحيواني (البيض والألبان)، بسبب توقف استيراد المواد الداخلة في صناعة العلف الحيواني وارتفاع مستلزماته.
- 8 - الارتفاع المذهل في أسعار العديد من السلع والمواد الغذائية الضرورية.

خلاصة:

إن النضال بشتى الوسائل مسألة ملحة من أجل إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية يؤمن السلام والاستقرار والعدالة والمساواة لشعوب العالم التي تحرص على استقلالها ومصالحها الوطنية المشروعة. علينا بكل الوسائل رفض ما يجري باسمنا على أرض شعب أعطى الكثير للبشرية. من واجبنا مقاومة العقوبات الدولية الحالية والمستقبلية عن طريق تفعيل التجمعات الإقليمية والسياسية والاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني وبخاصة حقوق الإنسان من أجل رفض العقوبات عندما تطل نتائجها السلبية الشعوب والأفراد.

يجب العمل لرفع الحصار فوراً ودون قيد أو شرط عن شعب سورية، فإن العديد من القطاعات الأساسية (النفط، الزراعة، الطاقة، الصناعات التحويلية، صناعات الأدوية) تضررت بشكل كبير وتحتاج إلى وقت طويل لإعادة تأهيلها. فالوضع الاقتصادي الذي يمكن أن يتحسن نسبياً، يعتمد على كيفية التعامل مع تعويضات العنف وتوجهات التنمية.

وفي الوقت الذي نطالب فيه برفع الحصار الاقتصادي عن الشعب السوري، نطالب من ناحية أخرى الحكومة السورية باحترام التزامات هذا البلد للمواثيق الدولية التي وقعتها سورية والتي تشمل الحقوق الأساسية الخمسة. فالمعاملة المزدوجة للحصار من الداخل والخارج وغياب الحريات الأساسية والنيل من حق الحياة والحقوق المدنية والسياسية يضاعف معاناة المواطن السوري ويجعله يعيش بين سندان الحصار ومطرقة عنف النظام والعنف المضاد.

إن حياد المدافعين عن حقوق الإنسان أو عدم اكتراثهم بما يجري في سورية بما يخص العقوبات يشكل مشكلة كبيرة لمصداقيتهم واحترام مجتمعاتهم لهم. لذا، نتوجه لكل الديمقراطيين والنشطاء المخلصين ، بهذا النداء من أجل فعل شئ على مستوى الكارثة التي يعيشها الشعب السوري.

استبيان خاص بلاجئين السوريين في تركيا	استبيان خاص بلاجئين السوريين في الاردن	استبيان خاص بلاجئين السوريين في لبنان
<p>بطاقة التعريف:</p> <p>العدد : (143 شخص بنسبة 13.5 %)</p> <p>شريك (66 زوج أو زوجة 6.2 %) عدد</p> <p>الاطفال دون 15 سنة: (771 طفل بنسبة 72.8 %) فوق 15 سنة : (49 طفل بنسبة 406 %) مجموع أفراد الأسرة: 1060</p> <p>عدد المتبقين في السكن الاصلي: (31 شخص بنسبة 2.9 %)</p> <p>طبيعة الإيواء سكن استئجار: (6 شخص بنسبة 4.4 %)</p> <p>بنسبة 402 %) سكن عند اقارب: (3 شخص بنسبة 2.1 %) سكن في مخيم اعدته الدولة: (134 شخص بنسبة 93.7 %)</p> <p>(عدد الافراد الذين فروا الى أماكن اخرى: (19 شخص بنسبة 1.8 %) داخل البلد (16 شخص بنسبة 1.5 %) خارج البلد (3 بنسبة 0.3 %)</p> <p>عدد المصابين: (9 شخص بنسبة 0.8 %)</p> <p>(عدد الضحايا: (5 شخص بنسبة 0.5 %)</p> <p>(عدد المفقودين: (2 شخص بنسبة 0.2 %)</p> <p>(عدد السجناء : (6 أشخاص بنسبة 0.6 %)</p> <p>الاجابة بنعم أو لا</p> <p>هل يوجد فريق عمل للخدمات والحماية المجتمعية ؟</p> <p>نعم: (119 شخص بنسبة 83.2 %)</p> <p>لا: (24 شخص بنسبة 16.8 %)</p> <p>هل يوجد امكانية لتوزيع المساعدات الطارئة ؟</p> <p>نعم: (108 شخص بنسبة 75.5 %)</p> <p>لا: (35 شخص بنسبة 24.5 %)</p> <p>هل يوجد أنظمة سريعة للتعامل مع اللاجئين الضعفاء (نساء ، أطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة)؟</p> <p>نعم: (69 شخص بنسبة 48.2 %)</p> <p>لا: (74 شخص بنسبة 51.8 %)</p> <p>هل تتوفر أماكن لاستيعاب الاطفال وتضم لعب</p>	<p>بطاقة التعريف:</p> <p>العدد : (230 شخص بنسبة 15.6 %)</p> <p>شريك (104 زوج أو زوجة 5 %) عدد</p> <p>الاطفال دون 15 سنة: (1337 طفل بنسبة 65.1 %) فوق 15 سنة : (204 طفل بنسبة 9.9 %) مجموع أفراد الأسرة: 2054</p> <p>فرد</p> <p>عدد المتبقين في السكن الاصلي: (89 شخص بنسبة 4.4 %)</p> <p>طبيعة الإيواء سكن استئجار: (239 شخص بنسبة 74.7 %) سكن في اماكن عامة: (بنسبة)</p> <p>سكن عند اقارب: (20 شخص بنسبة 6.3 %)</p> <p>(سكن في مخيم اعدته الدولة: (61 شخص بنسبة 19 %)</p> <p>عدد الافراد الذين فروا الى أماكن اخرى: (23 شخص بنسبة 1.1 %) داخل البلد (18 شخص بنسبة 0.9 %) خارج البلد (5 بنسبة 0.2 %)</p> <p>عدد المصابين: (14 شخص بنسبة 0.7 %)</p> <p>(عدد الضحايا: (9 شخص بنسبة 0.4 %)</p> <p>(عدد المفقودين: (3 شخص بنسبة 0.5 %)</p> <p>(عدد السجناء : (15 أشخاص بنسبة 0.7 %)</p> <p>الاجابة بنعم أو لا</p> <p>هل يوجد فريق عمل للخدمات والحماية المجتمعية ؟</p> <p>نعم: (113 شخص بنسبة 35.3 %)</p> <p>لا: (207 شخص بنسبة 64.7 %)</p> <p>هل يوجد امكانية لتوزيع المساعدات الطارئة ؟</p> <p>نعم: (259 شخص بنسبة 80.9 %)</p> <p>لا: (61 شخص بنسبة 19.1 %)</p> <p>هل يوجد أنظمة سريعة للتعامل مع اللاجئين الضعفاء (نساء ، أطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة)؟</p> <p>نعم: (55 شخص بنسبة 17.1 %)</p>	<p>بطاقة التعريف:</p> <p>العدد : (406 شخص بنسبة 12,7 %)</p> <p>شريك (186 زوج أو زوجة 5.8 %) عدد</p> <p>الاطفال دون 15 سنة: (2137 طفل بنسبة 66.7 %) فوق 15 سنة : (264 طفل بنسبة 8.2 %) مجموع أفراد الأسرة: 3206</p> <p>فرد</p> <p>عدد المتبقين في السكن الاصلي: (213 شخص بنسبة 606 %)</p> <p>طبيعة الإيواء سكن استئجار: (357 شخص بنسبة 88 %) سكن في اماكن عامة: (38 بنسبة 9.3 %)</p> <p>سكن عند اقارب: (11 شخص بنسبة 2.7 %)</p> <p>(عدد الافراد الذين فروا الى أماكن اخرى: (42 شخص بنسبة 1.3 %) داخل البلد (33 شخص بنسبة 1 %) خارج البلد (9 بنسبة 0.3 %)</p> <p>عدد المصابين: (41 شخص بنسبة 1.27 %)</p> <p>(عدد الضحايا: (12 شخص بنسبة 0.4 %) عدد المفقودين: (3 شخص بنسبة 0.1 %) عدد السجناء : (5 أشخاص بنسبة 0.2 %)</p> <p>الاجابة بنعم أو لا</p> <p>هل يوجد فريق عمل للخدمات والحماية المجتمعية ؟</p> <p>نعم: (59 شخص بنسبة 14.5 %)</p> <p>لا: (347 شخص بنسبة 85.5 %)</p> <p>هل يوجد امكانية لتوزيع المساعدات الطارئة ؟</p> <p>نعم: (81 شخص بنسبة 20 %)</p> <p>لا: (325 شخص بنسبة 80 %)</p> <p>هل يوجد أنظمة سريعة للتعامل مع اللاجئين الضعفاء (نساء ، أطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة)؟</p> <p>نعم: (42 شخص بنسبة 10.3 %)</p> <p>لا: (364 شخص بنسبة 89.7 %)</p>

هل تتوفر أماكن لا استيعاب الاطفال وتضم لعب الاطفال وأدوات خاصة للنشاطات؟ نعم: (378 شخص بنسبة 93.1 %) لا: (28 شخص بنسبة 6.9 %) هل توجد غرفة فردية للمقابلات الشخصية؟ نعم: (0 شخص بنسبة 0 %) لا: (406 شخص بنسبة 100 %) هل توجد شبكة تلفون خاصة للتواصل الاهالي؟ نعم: (0 شخص بنسبة 0 %) لا: (406 شخص بنسبة 100 %)	لا: (265 شخص بنسبة 82.9 %) هل تتوفر أماكن لاستيعاب الاطفال وتضم لعب الاطفال وأدوات خاصة للنشاطات؟ نعم: (244 شخص بنسبة 76.2 %) لا: (76 شخص بنسبة 23.8 %) هل توجد غرفة فردية للمقابلات الشخصية؟ نعم: (0 شخص بنسبة 0 %) لا: (320 شخص بنسبة 100 %)	هل تتوفر أماكن لا استيعاب الاطفال وتضم لعب الاطفال وأدوات خاصة للنشاطات؟ نعم: (88 شخص بنسبة 61.5 %) لا: (55 شخص بنسبة 38.5 %) هل توجد غرفة فردية للمقابلات الشخصية؟ نعم: (36 شخص بنسبة 25.2 %) لا: (107 شخص بنسبة 74.8 %) هل توجد شبكة تلفون خاصة للتواصل الاهالي؟ نعم: (0 شخص بنسبة 0 %) لا: (143 شخص بنسبة 100 %)
هل توجد غرفة طوارئ لحماية أمن العاملين داخل مكان الإيواء؟ نعم: (0 شخص بنسبة 0 %) لا: (406 شخص بنسبة 100 %) هل توجد أماكن خاصة لدورات المياه والحمامات؟ نعم (253 شخص بنسبة 62.3 %) لا (153 شخص بنسبة 37.7 %) الوضع الصحي والتعليمي: هل توجد مؤسسات أو مختصون في التعامل مع الوضع الصحي؟ نعم : (126 شخص بنسبة 31 %) مستوصف: (31 شخص بنسبة 7.6 %) عيادة: (71 شخص بنسبة 17.4 %) مشفى (24 شخص بنسبة 5.9 %) لا: (280 شخص بنسبة 69 %) هل معدات الإسعاف الأولي للطوارئ ومستلزماته متوفرة؟ نعم: (146 شخص بنسبة 36 %) لا: (260 شخص بنسبة 64 %) هل مستلزمات النوم متوفرة؟ نعم: (387 شخص بنسبة 95.3 %) لا: (19 شخص بنسبة 4.7 %) هل مستلزمات الطبخ متوفرة؟ نعم: (356 شخص بنسبة 87.7 %) لا: (50 شخص بنسبة 12.3 %) هل خزانات الماء متوفرة؟ نعم: (309 شخص بنسبة 76.1 %)	هل توجد شبكة تلفون خاصة للتواصل الاهالي؟ نعم: (0 شخص بنسبة 0 %) لا: (320 شخص بنسبة 100 %) هل توجد غرفة طوارئ لحماية أمن العاملين داخل مكان الإيواء؟ نعم: (18 شخص بنسبة 5.7 %) لا: (302 شخص بنسبة 94.3 %) هل توجد أماكن خاصة لدورات المياه والحمامات؟ نعم (306 شخص بنسبة 95.6 %) لا (14 شخص بنسبة 4.4 %) الوضع الصحي والتعليمي: هل توجد مؤسسات أو مختصون في التعامل مع الوضع الصحي؟ نعم : (143 شخص بنسبة 100 %) مستوصف: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل يوجد خدمات الإنقاذ وتقديم الاسعافات الأولية للمصابين؟ نعم: (129 شخص بنسبة 90.2 %) لا: (14 شخص بنسبة 9.8 %) هل مستلزمات النوم متوفرة؟ نعم: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل معدات الطبخ متوفرة؟ نعم: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل خزانات الماء متوفرة؟ نعم: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل معدات الإسعاف الأولي للطوارئ	هل توجد غرفة طوارئ لحماية أمن العاملين داخل مكان الإيواء؟ نعم: (101 شخص بنسبة 70.6 %) لا: (42 شخص بنسبة 29.4 %) هل توجد أماكن خاصة لدورات المياه والحمامات؟ نعم (143 شخص بنسبة 100 %) لا (0 شخص بنسبة 0 %) الوضع الصحي والتعليمي: هل توجد مؤسسات أو مختصون في التعامل مع الوضع الصحي؟ نعم : (143 شخص بنسبة 100 %) مستوصف: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل يوجد خدمات الإنقاذ وتقديم الاسعافات الأولية للمصابين؟ نعم: (129 شخص بنسبة 90.2 %) لا: (14 شخص بنسبة 9.8 %) هل مستلزمات النوم متوفرة؟ نعم: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل معدات الطبخ متوفرة؟ نعم: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل خزانات الماء متوفرة؟ نعم: (143 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل معدات الإسعاف الأولي للطوارئ
نعم: (307 شخص بنسبة 95.9 %)	نعم: (313 شخص بنسبة 97.8 %) لا: (7 شخص بنسبة 2.2 %) هل معدات الطبخ متوفرة؟ نعم: (307 شخص بنسبة 95.9 %)	نعم: (307 شخص بنسبة 95.9 %)

لا: (97 شخص بنسبة 23.9 %)
هل توجد تسهيلات لإجراء الفحوص الطبية للكشف عن الامراض المتفشية؟
نعم: (شخص بنسبة)
لا: (شخص بنسبة)
هل توجد مدارس خاصة في اماكن الايواء؟
نعم: (321 شخص بنسبة 79.1 %)
لا: (85 شخص بنسبة 20.9 %)
طبيعة التعليم
جيدة (37 شخص بنسبة 9.1 %)
وسط (214 شخص بنسبة 52.7 %)
سيئ (155 شخص بنسبة 38.2 %)
دور المؤسسات والمنظمات
طبيعة المساعدة الاغاثية:
نقدية: (92 شخص بنسبة 22.7 %)
عينية: (238 شخص بنسبة 58.6 %)
لم يحصلوا على أي مساعدة (76 شخص بنسبة 18.7 %)
كافيه: (51 شخص بنسبة 12.6 %)
غير كافية: (355 شخص بنسبة 87.4 %)

تبين لدى التسجيل في قسم الملاحظات أن جميع الاشخاص الذين تلقوا دعم نقدي جاء من قبل أفراد .. يعتقد اللاجئين أنهم من أهل الخير وذلك لسبب وجود أفراد من هذه العائلات يشاركون في القتال ضد الحكومة داخل سورية أو دعم للمصابين أو لعائلات الضحايا. وحسب مشاهدات الفريق أن مستلزمات النوم المقصود بها فرشاة الاسفنج واغطية من البطانيات أما مستلزمات الطبخ فتشمل فقط الأواني للطبخ وبعض الاشياء البسيطة الأخرى.

دور المنظمات الاهلية:
جيد : (198 شخص بنسبة 48.8 %)
وسط: (119 شخص بنسبة 29.3 %)
سيئ: (89 شخص بنسبة 21.9 %)
تشمل جميع الجمعيات الأهلية وأهل الخير كما يطلق عليهم .
دور منظمات المجتمع المدني:
جيد: (22 شخص بنسبة 5.4 %)
وسط: (62 شخص بنسبة 15.3 %)

لا: (13 شخص بنسبة 401 %)
هل خزانات الماء متوفرة؟
نعم: (301 شخص بنسبة 94 %)
لا: (19 شخص بنسبة 6 %)
هل معدات الإسعاف الأولي للطوارئ ومستلزماته متوفرة؟
نعم: (288 شخص بنسبة 90 %)
لا: (32 شخص بنسبة 10 %)
هل توجد تسهيلات لإجراء الفحوص الطبية للكشف عن الامراض المتفشية؟
نعم: (320 شخص بنسبة 100 %)
لا: (0 شخص بنسبة 0 %)
هل توجد مدارس خاصة في اماكن الايواء؟
نعم: (313 شخص بنسبة 97.8 %)
لا: (7 شخص بنسبة 2.2 %)
طبيعة التعليم
جيدة (59 شخص بنسبة 18.4 %)
وسط (244 شخص بنسبة 76.2 %)
سيئ (17 شخص بنسبة 5.3 %)

دور المؤسسات والمنظمات
طبيعة المساعدة الاغاثية:
نقدية: (23 شخص بنسبة 7.2 %)
عينية: (297 شخص بنسبة 92.8 %)
كافيه: (9 شخص بنسبة 2.8 %)
غير كافية: (311 شخص بنسبة 97.2 %)
دور المنظمات الاهلية:
جيد : (23 شخص بنسبة 7.2 %)
وسط: (138 شخص بنسبة 43.1 %)
سيئ: (159 شخص بنسبة 49.7 %)
دور منظمات المجتمع المدني:
جيد: (47 شخص بنسبة 14.7 %)
وسط: (194 شخص بنسبة 60.6 %)
سيئ: (76 شخص بنسبة 23.7 %)
دور منظمات ومؤسسات الدولة:
جيد: (17 شخص بنسبة 5.3 %)
وسط: (155 شخص بنسبة 48.4 %)
سيئ: (148 شخص بنسبة 46.3 %)
دور منظمات ومؤسسات الدولية:
جيد: (67 شخص بنسبة 20.9 %)

ومستلزماته متوفرة؟
نعم: (118 شخص بنسبة 82.5 %)
لا: (25 شخص بنسبة 17.5 %)
هل توجد تسهيلات لإجراء الفحوص الطبية للكشف عن الامراض المتفشية؟
نعم: (106 شخص بنسبة 74.1 %)
لا: (37 شخص بنسبة 25.9 %)
هل توجد مدارس خاصة في اماكن الايواء؟
نعم: (112 شخص بنسبة 78.3 %)
لا: (31 شخص بنسبة 21.7 %)
طبيعة التعليم
جيدة (13 شخص بنسبة 9 %)
وسط (71 شخص بنسبة 49.6 %)
سيئ (59 شخص بنسبة 41.4 %)
دور المؤسسات والمنظمات
طبيعة المساعدة الاغاثية:
نقدية: (4 شخص بنسبة 2.8 %)
عينية: (119 شخص بنسبة 97.2 %)
كافيه: (91 شخص بنسبة 63.6 %)
غير كافية: (52 شخص بنسبة 36.4 %)

دور المنظمات الاهلية:
جيد : (21 شخص بنسبة 14.7 %)
وسط: (79 شخص بنسبة 55.2 %)
سيئ: (43 شخص بنسبة 30.1 %)
دور منظمات المجتمع المدني:
جيد: (13 شخص بنسبة 9 %)
وسط: (55 شخص بنسبة 38.5 %)
سيئ: (75 شخص بنسبة 52.5 %)
دور منظمات ومؤسسات الدولة:
جيد: (58 شخص بنسبة 40.5 %)
وسط: (66 شخص بنسبة 46.2 %)
سيئ: (19 شخص بنسبة 13.3 %)
دور منظمات ومؤسسات الدولية:
جيد: (21 شخص بنسبة 14.7 %)
وسط: (29 شخص بنسبة 20.3 %)
سيئ: (93 شخص بنسبة 65 %)
دور منظمة شؤون اللاجئين :
جيد: (48 شخص بنسبة 33.6 %)
وسط: (83 شخص بنسبة 58 %)
سيئ: (12 شخص بنسبة 8.4 %)

هل تم تسجيلك لدى تلك المنظمة:	وسط: (185 شخص بنسبة 57.8 %)	سيئ: (322 شخص بنسبة 79.3 %)
نعم: (112 شخص بنسبة 78.3 %)	سيئ: (68 شخص بنسبة 21.3 %)	دور منظمات ومؤسسات الدولة:
لا: (31 شخص بنسبة 21.7 %)	دور منظمة شؤون اللاجئين :	جيد: (63 شخص بنسبة 15.6 %)
هل توجد لجنة من ذوي الخبرات المؤهلين	جيد: (241 شخص بنسبة 75.3 %)	وسط: (71 شخص بنسبة 17.4 %)
ممن لديهم خبرة بالعمل الإنساني والاعاثي:	وسط: (69 شخص بنسبة 21.6 %)	سيئ: (272 شخص بنسبة 67 %)
نعم: (76 شخص بنسبة 53.1 %)	سيئ: (10 شخص بنسبة 3.2 %)	تشمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ،
لا: (67 شخص بنسبة 46.9 %)	هل تم تسجيلك لدى تلك المنظمة:	والبلديات .
هل قدمت لك إحدى المؤسسات أو المنظمات	نعم: (204 شخص بنسبة 63.7 %)	دور منظمات ومؤسسات الدولية:
معلومات حول حقوق وواجبات اللاجئين؟	لا: (116 شخص بنسبة 36.3 %)	جيد: (298 شخص بنسبة 73.4 %)
نعم: (31 شخص بنسبة 21.7 %)	هل توجد لجنة من ذوي الخبرات المؤهلين	وسط: (93 شخص بنسبة 22.9 %)
لا: (112 شخص بنسبة 78.3 %)	ممن لديهم خبرة بالعمل الإنساني والاعاثي:	سيئ: (15 شخص بنسبة 3.7 %)
الدولة المضيفة:	نعم: (23 شخص بنسبة 7.2 %)	تشمل اليونيسيف واطباء بلا حدود والصليب
هل تمت معاملتك من الدولة المضيفة بشكل:	لا: (297 شخص بنسبة 92.8 %)	الاحمر الدولي ومنظمة انقاذ الطفولة ومجلس
جيد: (66 شخص بنسبة 46.2 %)	هل قدمت لك إحدى المؤسسات أو المنظمات	اللاجئين النرويجي ومجلس اللاجئين
وسط: (61 شخص بنسبة 42.6 %)	معلومات حول حقوق وواجبات اللاجئين؟	الدمركي.
سيئ: (16 شخص بنسبة 11.2 %)	نعم: (5 شخص بنسبة 1.6 %)	دور منظمة شؤون اللاجئين :
هل قدمت لك معلومات خاصة حول وضعك	لا: (315 شخص بنسبة 98.4 %)	جيد: (243 شخص بنسبة 59.8 %)
القانوني؟	الدولة المضيفة:	وسط: (113 شخص بنسبة 27.8 %)
نعم: (26 شخص بنسبة 18.2 %)	هل تمت معاملتك من الدولة المضيفة بشكل:	سيئ: (50 شخص بنسبة 12.4 %)
لا: (117 شخص بنسبة 81.8 %)	جيد: (282 شخص بنسبة 88.1 %)	هل تم تسجيلك لدى تلك المنظمة:
هل سهلت لك الحركة داخلها؟	وسط: (31 شخص بنسبة 9.7 %)	نعم: (302 شخص بنسبة 74.4 %)
نعم: (119 شخص بنسبة 83.2 %)	سيئ: (7 شخص بنسبة 2.2 %)	لا: (104 شخص بنسبة 25.6 %)
لا: (24 شخص بنسبة 16.8 %)	هل قدمت لك معلومات خاصة حول وضعك	هل توجد لجنة من ذوي الخبرات المؤهلين
هل أمنت لك الحماية اللازمة؟	القانوني؟	ممن لديهم خبرة بالعمل الإنساني والاعاثي:
نعم: (134 شخص بنسبة 93.7 %)	نعم: (66 شخص بنسبة 20.6 %)	نعم: (0 شخص بنسبة 0 %)
لا: (9 شخص بنسبة 6.3 %)	لا: (254 شخص بنسبة 79.4 %)	لا: (406 شخص بنسبة 100 %)
هل سمحت للمنظمات والجمعيات الخيرية	هل سهلت لك الحركة داخلها؟	هل قدمت لك إحدى المؤسسات أو المنظمات
والإنسانية والمدنية في التواصل معك؟	نعم: (269 شخص بنسبة 84.1 %)	معلومات حول حقوق وواجبات اللاجئين؟
نعم: (63 شخص بنسبة 44 %)	لا: (51 شخص بنسبة 15.9 %)	نعم: (0 شخص بنسبة 0 %)
لا: (80 شخص بنسبة 56 %)	هل أمنت لك الحماية اللازمة؟	لا: (406 شخص بنسبة 100 %)
هل توجد لجنة مختصة من قبل الدولة	نعم: (320 شخص بنسبة 100 %)	الدولة المضيفة:
المضيفة تهتم بشؤون اللاجئين	لا: (0 شخص بنسبة 0 %)	هل تمت معاملتك من الدولة المضيفة بشكل:
نعم: (116 شخص بنسبة 81.2 %)	هل سمحت للمنظمات والجمعيات الخيرية	جيد: (347 شخص بنسبة 85.5 %)
لا: (27 شخص بنسبة 18.8 %)	والإنسانية والمدنية في التواصل معك؟	وسط: (27 شخص بنسبة 6.7 %)
هل سمحت الحكومة المضيفة تشكيل لجان	نعم: (236 شخص بنسبة 73.7 %)	سيئ: (32 شخص بنسبة 7.9 %)
خاصة من قبل اللاجئين لتصرف أمورهم؟	لا: (84 شخص بنسبة 26.3 %)	هل قدمت لك معلومات خاصة حول وضعك
نعم: (143 شخص بنسبة 100 %)	هل توجد لجنة مختصة من قبل الدولة	القانوني؟
لا: (0 شخص بنسبة 0 %)	المضيفة تهتم بشؤون اللاجئين	نعم: (0 شخص بنسبة 0 %)
هل تتعاون الدولة المضيفة في تقديم تصاريح	نعم: (320 شخص بنسبة 100 %)	لا: (406 شخص بنسبة 100 %)
عمل لك؟	لا: (0 شخص بنسبة 0 %)	هل سهلت لك الحركة داخلها؟

<p>نعم: (59 شخص بنسبة 41.2 %) لا: (84 شخص بنسبة 58.8 %)</p>	<p>هل سمحت الحكومة المضيفة تشكيل لجان خاصة من قبل اللاجئين لتصرف أمورهم؟ نعم: (320 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل تتعاون الدولة المضيفة في تقديم تصاريح عمل لك؟ نعم: (266 شخص بنسبة 83.2 %) لا: (54 شخص بنسبة 16.8 %)</p>	<p>نعم: (341 شخص بنسبة 84 %) لا: (65 شخص بنسبة 16 %) هل أمنت لك الحماية اللازمة؟ نعم: (شخص بنسبة) لا: (شخص بنسبة) هل سمحت للمنظمات والجمعيات الخيرية والإنسانية والمدنية في التواصل معك؟ نعم: (406 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل توجد لجنة مختصة من قبل الدولة المضيفة تهتم بشؤون اللاجئين نعم: (19 شخص بنسبة 4.7 %) لا: (387 شخص بنسبة 95.3 %) هل سمحت الحكومة المضيفة تشكيل لجان خاصة من قبل اللاجئين لتصرف أمورهم؟ نعم: (406 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) هل تتعاون الدولة المضيفة في تقديم تصاريح عمل لك؟ نعم: (406 شخص بنسبة 100 %) لا: (0 شخص بنسبة 0 %) في سجل الملاحظات سجل الفريق أن الدولة اللبنانية لم تتدخل في تشكيل لجان من اللاجئين لإدارة أمورهم لكن اللاجئين لم يبادروا الى تلك الخطوة، إضافة الى مواجهة الفريق مشكلة أن جميع اللاجئين أجابوا بنعم حول حصولهم على تصاريح عمل، لعلمهم أن الحكومة اللبنانية لا تعارض عملهم في حال الحصول على فرصة عمل.</p>
--	---	---

نتائج

بينت نتائج الاستبيان المخصص للوضع القانوني والاغاثي والصحي والتعليمي وفاعلية الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنية بالإضافة الى وضع اللاجئين في هذه الدول إضافة إلى مشاهدات فريق العمل والمقابلات التي أجراها مع عدد كبير من اللاجئين خلال مدة عمله إلى:

على المستوى القانوني

- عدم شمول اللاجئين السوريين في كافة مواقع الايواء في الدول المضيفة لاتفاقية 1951 والبروتوكول 1967 لاسباب عدة منها عدم توقيع هذه الدول على هذه الاتفاقية أو الانتقائية كما في تركيا.
- الاعادة القسرية لبعض اللاجئين في أغلب دول اللجوء.
- عدم وجود لجنة قانونية تقدم للاجئين معلومات حول وضعهم القانوني.
- تتعامل تركيا مع اللاجئين كهدف سياسي في بعض القضايا وتقوم من خلال هذا الهدف بالتمييز بين اللاجئين.
- تقديم الدعم اللوجستي والعسكري من بعض الدول (تركيا ولبنان) لبعض المجموعات المسلحة مما يخالف القانون الدولي والعلاقات بين الدول، إضافة إلى تسهيل العبور لبعض أفراد المنظمات الارهابية الذي يناقض كافة المواثيق الدولية الناظمة لهذا الشأن.
- التعامل السيئ من قبل بعض الدول للاجئين السوريين الهاربين بدون وثائق رسمية وهذا يخالف اتفاقية اللاجئين 1951 .
- تقوم بعض الدول بالتغاضي عن تجنيد الاطفال (لبنان وتركيا) مما يناقض اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها هذه الدول ويمثل انتهاكا واضح لشرعة حقوق الإنسان.
- القيود الصارمة على حرية الحركة لعدد من للاجئين وهذا موجود في أغلب دول اللجوء المضيفة.

على المستوى الاجتماعي

- التوترات الاجتماعية والمخاوف النفسية بسبب غياب الخصوصية ومساحات المعيشة الكاملة.
- النسبة الكبيرة للفئات المستضعفة (الاطفال، الكبار في السن، الفتيات دون معيل، الارامل، المنفصلين عن ذويهم، المرضى النفسيين).
- ظهور أعراض الاتكالية وغياب الاعتماد على الذات بين اللاجئين.
- ظهور اعراض الاكتئاب والتذمر من طول الأزمة والانتظار، إضافة لانكاستهم النفسية بسبب عدم حصولهم على الوعود والاهتمام والاغاثة كما تم ايهامهم من قبل القوى السياسية المعارضة والدول المجاورة.
- أن معظم اللاجئين يستقرون في مناطق ذات مستويات اجتماعية واقتصادية متدنية داخل الدول المضيفة، مما يلقي بثقل إضافي على الموارد التي كانت في الأصل محدودة جداً لدى هذه المناطق.

- إن عيش أكثر من أسرة في بيت واحد وهذا متواجد بكثرة في كل من الاردن ولبنان يؤدي الى حالة نزاعات ومشاكل بين هذه الاسر.
- عدم توزيع المساعدات بشكل عادل يؤدي الى حالة من الاستياء والتذمر بين اللاجئين.
- انتشار التشرد بين الأطفال وبعض العائلات اللاجئة في لبنان والاردن.
- انتشار الامراض النفسية مثل الاضطراب وقلة النوم والازواء وهذا ظاهر لدى بعض الاطفال في مواقع الايواء.

على المستوى الصحي

- رغم العناية الصحية شبة الجيدة في كل من الاردن وتركيا للاجئين إلا أن هذا الأمر لا يلغي وجود إهمال كثيرا من الحالات المرضية المطلوب علاجها إضافة إلى نقص حاد في الرعاية الصحية بباقي دول اللجوء.
- عدم شمول علاج العائلات غير المسجلة لدى المفوضية لشؤون اللاجئين بعملية الرعاية الصحية في أغلب دول اللجوء.
- نقص حاد في عدد المواقع الطبية التي على اللاجئين مراجعتها والتي قد تكون بعيدة عن مواقع الايواء كما في لبنان والعراق ومصر.
- عدم توفر معدات الاسعاف الأولي للطوارئ بشكل كاف
- قلة التسهيلات الطبية لإجراء الفحوص للكشف عن الأمراض المتفشية.
- الروتين المستشري في عمل أغلب المؤسسات الطبية التي تعمل على الرعاية الصحية للاجئين السوريين.
- عدم التنسيق بين المؤسسات الطبية التي تقدم الرعاية كما في الاردن ولبنان مما يؤدي الى حالة فوضى في تقديم تلك الرعاية.

على المستوى الاغاثي

- نقص كبير في الكادر الاغاثي المتخصص بالخدمات والحماية المجتمعية.
- نقص حاد في مواد ومستلزمات المساعدات الطارئة وخاصة للشرائح الضعيفة.
- عدم كفاية المواد الموزعة اغاثياً من قبيل مستلزمات النوم ومستلزمات الطبخ .
- عدم توفر مياه الشرب بشكل منظم وخاصة في كل من لبنان والاردن.
- غلاء فاحش لاسعار الإيجار في أغلب دول اللجوء بسبب زيادة الطلب على هذه المساكن وعدم إدارة هذا الموضوع بشكل جيد من قبل الدول المضيفة.
- وجود عدد لا بأس منه من اللاجئين في وضع سيئ جدا على مستوى طبيعة السكن وخاصة في المخيمات والتجمعات الخاصة باللاجئين.
- تعمل بعض هذه المنظمات الاهلية والمدنية على تطبيق أهداف أخرى تحت ستار تقديم المساعدات الانسانية. وقد تكون تلك الاهداف سياسية أو دينية أو عسكرية، فهناك عدد لا بأس به من المنظمات والجمعيات الاهلية وبعض الافراد الذي يطلق عليهم أهل الخير يقومون بشكل حثيث على استخدام المساعدات الانسانية لمآرب سياسية ودينية وعسكرية وهذا نجده جليا في عدة مواقع منها لبنان والاردن وتركيا والعراق .

- نقص كبير في توفير المدارس لاستيعاب العدد الكبير من الطلاب اللاجئين في أغلب الدول المضيفة
- التكلفة الكبيرة المترتبة على كل طالب يلتحق بالدراسة وخاصة في لبنان والاردن بشكل نسبي.
- عدم وجود مدارس في بعض مخيمات اللاجئين بتركيا مما يؤدي لخسارة الطالب سنة من عمره الدراسي.
- ضعف في الكادر التعليمي ونقص في عدد المعلمين في أغلب اماكن اللجوء.
- تضارب المناهج التعليمية في بعض مواقع اللجوء فمنهم من يتبع المناهج السورية والاخر المناهج المحلية للطلاب.
- تسرب قسم من الطلاب من المدارس للبحث عن عمل لمساعدة الأهل وعدم وجود قواعد إلزامية للمرحلتين الابتدائية والاعدادية.
- التكدس للطلاب في الصف الواحد في أغلب مواقع اللجوء إذ يغلب على هذه الصفوف وجود ضعفي العدد الواجب لكل صف.
- الزام الطلاب في بعض مواقع اللجوء وخاصة في لبنان بالادوام المسائي وذلك بسبب عدم وجود شاغر لهم في الدوام الصباحي.
- عدم وجود مساحات خاصة للعب ولهو للاطفال في أغلب المدارس المخصصة للاجئين السوريين.
- الغلاء الفاحش لمستلزمات الدراسة من كتب وقرطاسية وحقائب والبسة.

على مستوى المنظمات والجمعيات

- عدم وجود كادر متخصص في هذه الجمعيات والمنظمات للعمل على اللاجئين.
- العشوائية في العمل وعدم وجود خطة واضحة لكل فترة زمنية.
- تضارب في توجهات هذه الجمعيات والمنظمات مما يؤثر سلباً على طبيعة عمل هذه الجمعيات والمنظمات وعلى اللاجئين أنفسهم.
- ارتباط قسم من الجمعيات والمنظمات بشكل مباشر أو غير مباشر بقوى سياسية داخل الدول المضيفة أو خارجها مما ينعكس على أهداف عمل هذه الجمعيات والمنظمات.
- عدم وجود الرقابة والشفافية لدى كثير من هذه الجمعيات والمؤسسات مما يؤدي الى حالة فساد اداري ومالي.
- قلة التنسيق والتشبيك بين هذه المنظمات والجمعيات مما يؤدي الى فوضى في آليات عملها.
- عدم كفاية البيانات المجمعّة أو عدم دقتها من قبل هذه الجمعيات والمنظمات عن عدد ووضع اللاجئين مما يؤثر سلباً على مصادقية هذه الجمعيات والمنظمات في عملها والتقارير الصادرة عنها.
- يغلب على هذه الجمعيات والمنظمات الشكل الديني مما يؤثر بشكل مباشر على اللاجئين في تحديد خياراتهم السياسية والدينية .
- عدم التنسيق بينها وبين الادارات والمستويات الحكومية للدول المضيفة.

على مستوى الدول المضيفة

- عدم وجود لجنة مختصة من أغلب الدول المضيفة لمتابعة أوضاع اللاجئين السوريين.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

- عدم تقديم تصاريح العمل بشكل قانوني في أغلب الدول المضيفة رغم سماحها لهم بالعمل.
- ممانعة أو رفض الطلبات المقدمة من بعض المنظمات المدنية وخاصة الحقوقية في الدخول الى المخيمات التي أقامتها الدول المضيفة وخاصة في تركيا والاردن.
- عدم تقديم الحماية الكافية لبعض اللاجئين وخاصة مما لا يتفقون مع توجهات هذه الدول السياسية وخاصة في تركيا والاردن والعراق.
- عدم تسهيل حرية الحركة للاجئين وخاصة المقيمين في مخيمات الاردن وتركيا.
- التدخل المباشر وغير المباشر بعدد من اللاجئين من قبل المؤسسات الأمنية وخاصة في كل من تركيا والاردن.

التوصيات

- 1 - السماح ولو بشكل مؤقت بدخول جميع طالبي اللجوء السوريين إلى أراضيها .
- 2 -التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسجيل كافة طلبات اللجوء من قبل طالبي اللجوء السوريين.
- 3 -تدريب أطر بشرية للتعامل مع الفئات الضعيفة لتوفير الرعاية الجسدية والنفسية والاجتماعية.
- 4 -التعاون مع منظمات حقوق الإنسان في مراقبة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان للاجئين السوريين.
- 5 -عدم الاعادة القسرية للاجئين وخاصة في لبنان والاردن وتوخي أقصى درجات الدقة والحيطه في تنفيذ الإعادة .
- 6 -تقديم تصاريح إقامة وتصاريح عمل قابلة للتجديد للسوريين الذين سجلتهم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين السوريين.
- 7 -ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه للخدمات الأساسية المقدمة للاجئين السوريين المتواجدين في الدول المضيفة.
- 8 -ضرورة أن تتخذ حكومات هذه الدول المضيفة الخطوات التي من شأنها تيسير حصول اللاجئين غير المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الخدمات الأساسية وخاصة للأشخاص المحتاجين لهذه الخدمات.
- 9 -ضرورة عدم التدخل او التأثير السياسي على اللاجئين السوريين داخل الدول المضيفة.
- 10 -مراقبة ومعاينة وتوقيف الجمعيات والمنظمات الاغاثية التي تعمل تحت أهداف سياسية لا إنسانية.
- 11 -يتحتم على الدول المضيفة أن تتخذ الاجراءات التي من شأنها إضفاء وضعية شرعية على اللاجئين السوريين غير المعترف بهم وتوفير ما يثبت هذه الوضعية.
- 12 -تشجيع الجهات المانحة على تمويل برامج ومبادرات التدريب وبناء القدرات للعاملين في الإغاثة والجمعيات الخيرية.
- 13 -تنظيم عملية تقديم الخدمات وجعلها أكثر إنسانية من خلال إعادة تقييم احتياجات المساعدات الخاصة بالتجمعات والمخيمات والجمع بين بعض المرافق وتبسيط الهياكل الإدارية.
- 14 -تشجيع اللاجئين المتمتعين بمهارات معينة مثل المعلمين والأطباء والممرضين على العمل داخل اللجان المتخصصة بمتابعة اوضاع اللاجئين.
- 15 -تشجيع اللاجئين على تشكيل لجان خاصة تتابع أمورهم وشؤونهم الخاصة.
- 16 -محاولة توفير الخدمات الخاصة بالاغاثة والرعاية الصحية والتعليمية للاجئين السوريين.
- 17 -تشجيع الدول المضيفة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على العمل داخل التجمعات والمخيمات

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان

المختلفة والتنقل فيما بينها.

18 السعي لتحقيق دمج أكبر للاجئين في أنظمة التعليم والصحة الوطنية.

19 العمل على تمكين المجموعات الضعيفة مثل المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة من تحسين وضعها بالنسبة للتجمعات ومخيمات اللاجئين.

20 دمج اللاجئين بشكل مبكر في عملية تخطيط وتصميم البرامج.

21 توفير فرص العمل والمشاريع الصغيرة لضمان الاكتفاء الذاتي للاجئين وخفض الاعتماد على المعونات.

22 دمج المعونات في البيئة المضيفة لبناء الثقة والتناغم والعلاقات الحسنة.

23 ضمان حق جميع الاطفال بغض النظر عن حالة الإقامة في الوصول الى التعليم الأساسي المجاني والاجباري، كما يضمنه ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

24 ضمان الامتثال لوحدة العائلة بالسماح لأفراد العائلة بالمغادرة من سورية ودخولهم إلى بلدان اللجوء حيث يقيم أقاربهم وتسهيل ذلك أمامهم .

توصيات خاصة بالمجتمع الدولي :

- ضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمة في سورية.
- إقرار المجتمع الدولي بوجود هذه الأزمة الملتهية والملحة الناجمة عن الأوضاع الراهنة في سورية والتي تسببت في نزوح ولجوء أكثر من 3 مليون سوري، مع ضرورة زيادة وتيرة التعاون الدولي وتعزيزه الفعلي لمواجهة الأزمة.
- الأعباء الملقاة على عاتق دول الجوار والتي تزرح تحت وطأة هذه الاعباء.
- إدراك أن عدم وجود حل سياسي وزيادة التدهور سيؤدي لا زيادة عدد النازحين واللاجئين فحسب، بل وإلى تدهور الوضع في المنطقة ككل .
- الضرورة العاجلة لتوفير الدعم المالي لتغطية تكاليف توفير خدمات للنازحين واللاجئين السوريين في الدول المجاورة، إضافة إلى بناء القدرات لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مثل منظمة الهلال الأحمر السوري.
- الحاجة إلى توفير الأموال اللازمة لمشروعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى لمساعدة النازحين واللاجئين في داخل سورية ودول الجوار.
- أهمية تقديم المساعدات والتمويل لدعم حق اللاجئين السوريين في أماكن اللجوء والنازحين السوريين في العودة إلى ديارهم، مع التأكيد على ان حل مشكلة اللاجئين والنازحين يتمثل في توفير الظروف الملائمة لعودتهم.

تتحمل الحكومة السورية بلا شك كامل المسؤولية عما آلت إليه الامور ولكن تدخل كثير من الدول في الشأن السوري زاد في تعقيد مشكلة اللاجئين والنازحين على حد سواء من خلال توظيفهم لأجندة لا تخدم مصلحة سورية الوطنية ولا تخدم تطلعات الشعب السوري للحرية والكرامة. إن توقف العنف يعتبر الخطوة الأولى في طريق طويل لوقف هذا النزف الدامي للشعب السوري وهذا يتطلب بالضرورة من كافة الأطراف المتصارعة أن تدرك أن العنف لن يقدم للدولة السورية إلا الدمار، نعم إن السلطة السورية هي من أنتجت هذا العنف وسوقته ومارسته ولكن قسما من المعارضة المسلحة لعب دوراً فاعلاً في تسويقه ونشره أيضاً فوَقعت الجريمة على الطرفين، ليست بنفس النسبة لكن الجرائم ضد الإنسانية لا تعرف النسب ولا التناسب، وعلى كافة الأطراف المتصارعة أن تدرك أن قانون روما الذي يحدد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب قد اسقط ما يسمى مشروعية الثورة وحقها بفعل اي شيء رداً على فاشية الأنظمة، فالحكومة السورية تتحمل المسؤولية القانونية والسياسية ولكن كل المشاركين في العنف يتحملون مأساة النازحين واللاجئين.

يظهر البحث واستنتاجاته والتحليل الذي رافقه أن مشكلة اللاجئين والنازحين السوريين ذات خصوصية شديدة التعقيد تميزها عن كل الظواهر المشابهة التي حدثت في الإقليم ودول الجوار لأسباب كثيرة أهمها أن اللاجئين والنازحين ليسوا مجرد مأساة أو أزمة ينبغي حلها بل هي مولد فعال للمزيد من أزمات الداخل بكل آليات العنف التي تسيطر عليه والتي تفرز المزيد من اللاجئين والنازحين. لقد أظهر البحث بكثير من الدلائل أن بعض البيئات التي يعيش فيها اللاجئون السوريون حالياً تقوم بتصدير عكسي للعنف والتطرف إلى الداخل السوري لن يؤدي إلا إلى المزيد من العراقيل أمام المسار المتوجه إلى حل سياسي للأزمة وإلى إنتاج المزيد من اللاجئين والنازحين.

إن الحل السياسي الذي بدأ يلوح في مقدمة الرؤى التي تجترح حلا لدى العديد من الأطراف هو الوحيد القادر على استيعاب هذه الأزمة الإنسانية والحد من تفاقمها وتوسعها.

بينما مازالت تتواصل في سوريا موجات اللجوء والنزوح يمكن رؤية مؤشرات كثيرة على احتمال ازدياد أعدادهم مع انتقال العنف إلى مناطق ما زالت شبه آمنة نسبياً. ولهذا يبدو من الملح والعاجل إيجاد طريقة لإيقاف تواصل المشكلة وخلق المزيد من اللاجئين والنازحين السوريين عبر الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية يتيح طرح ملف اللاجئين والنازحين في مركز طاولة البحث والحوار إذ أن الحلول الأخرى لن تؤدي إلا إلى مفاقمة هذه المشكلة الإنسانية. من أشد الدلائل على ضرورة إيجاد حل لمشكلة اللاجئين هو أن مأساتهم تتواصل خلال فترة تشهد أقصى إجراءات التضييق على قوانين الهجرة واللجوء في البلدان المحيطة بسوريا وكذلك في كل البلدان التي يمكن أن يصل إليها السوريون في بحثهم عن بيئة أكثر أماناً وشروط أكثر إنسانية مما يسلط الضوء على ضرورة إيجاد حل داخلي يضمن عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم.

www.dctcrs.org ; www.achr.nu

<https://www.facebook.com/17April.Movement>

مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية

اللجنة العربية لحقوق الإنسان

حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي في سوريا

ناصر الغزالي

naser al-ghazali dctcrs@gmail.com ; 0046735066359

004619251237